آدم سميث

ثروة الأمم

(1)

ترجمة

حسني زينة



آدم سميث

بحث في أسباب وطبيعة

ثروة الأمم

ترجمة

حسني زينه



بحث في أسباب وطبيعة

ثروة الأمم

الكتاب : بحث في أسباب وطبيعة ثروة الأمم
المؤلف : آدم سميث
المترجم : حسني زينه
التحرير والاشراف اللغوي : حسين بن حمزة
مراجعة الترجمة : معهد الدراسات الاستراتيجية
الطبعة : الأولى ٢٠٠٧ بغداد - أربيل - بيروت

هذه هي الترجمة الكاملة للجزء الأول من كتاب :

Adam Smith

The Wealth of Nation

Penguin Books - 1985

مقدمة الكتاب وخطته

إن العمل السنوي لكل أمة هو رأس المال (الرصيد fund) الذي يمدُّها أصلاً بما تستهلكه هذه الأمة سنوياً من ضروريات الحياة وكمالياتها، والتي تتكون دائماً إما من النتاج المباشر لهذا العمل، أو مما يشترى بهذا النتاج من أمم أخرى.

وتكون الأمة أحسن إمداداً (supplies) أو أسوأ إمداداً بكل ما تحتاج إليه من ضروريات وكماليات، تبعاً لما يتصف به هذا النتاج، أو ما يشترى به، من تناسب مع عدد الذين يستهلكونه.

ولكن لا بد لهذا التناسب من أن ينظَّم في كل أمة بمقتضى ظرفين مختلفين؛ أولاً، مدى ما ينتظم مزاولة عملها من مهارة، وسداد رأي؛ وثانياً، بالتناسب بين عدد المستخدمين في العمل النافع، وعدد غير المستخدمين في عمل كهذا. فأياً ما كان نوع التربة، أو المناخ، أو سعة الإقليم الذي تحتله أمة من الأمم، فإنه ينبغي لوفرة إمدادها السنوي أو ندرته، في هذه الحال المخصوصة، أن تعتمد على هذين الظرفين.

كما يبدو أن وفرة هذا الإمداد أو ندرته تعتمدان أيضاً على

الظرف الأول أكثر من اعتمادهما على الظرف الثاني. ففي أمم الصيادين الوحشية يكاد كل فرد قادر على العمل أن يستخدم في عمل نافع، ويسعى قدر الوسع والطاقة في تحصيل ما يستطيعه من ضروريات الحياة وكمالياتها لنفسه، أو لمن كان من عائلته أو عشيرته عاجزاً، لكبر السن أو لصغرها، أو لعاهة تعوقه عن الخروج إلى قنص الحيوان أو صيد الأسماك. ومع ذلك، فإن أمثال هذه الأمم الوحشية تعاني من بؤس الفاقة، أو تعتقد، على الأقل، أنها مضطرة أحياناً إلى مباشرة تقتيل ذراريها، ومسنيها، والمصابين بأمراض [104] مزمنة فيها، وأحياناً أخرى إلى تركهم يهلكون جوعاً، أو طرحهم فرائس للسباع الضارية. والأمر خلاف ذلك عند الأمم المتمدنة والمزدهرة، فمع أن عدداً كبيراً من أهاليها لا يشتغلون البتة، ومع أن الكثير منهم يستهلكون عشرة أضعاف، وأحياناً مئة ضعف، ما ينتجه القسم الأكبر ممن يزاولون العمل؛ فإن ما ينتج عن عمل المجتمع بكامله كبير إلى حد أن الجميع كثيراً ما يحصلون على وفرة من الإمداد، كما يتاح للعامل، في أدنى وأفقر مراتب العمل، أن يتمتع، إذا ما كان مقتصداً ومجتهداً، بنصيب من ضروريات الحياة وكمالياتها، أكبر مما قد يتاح لأي رجل متوحش أن يحوزه.

إن أسباب هذا التطور في قوى العمل الإنتاجية والترتيب الذي يحكم التوزيع الطبيعي لنتاجها على مختلف مراتب الناس ومنازلهم في المجتمع تشكل موضوع الباب الأول من هذا البحث.

مهما بذلت أمة ما من البراعة، والمهارة، وسداد الرأي في إتمام العمل فإن وفرة إمدادها السنوي أو ندرته يجب أن تعتمد،

خلال استمرار هذه الحال، على النسبة القائمة بين عدد الأشخاص المستخدمين سنوياً في العمل النافع وبين عدد غير المستخدمين على هذا النحو. وسوف يتبين فيما يلي أن عدد العمال المنتجين والنافعين يتناسب في كل مكان مع كمية رأس المال المستعمل في تشغيلهم، والوجه المخصوص الذي يستعمل فيه. لذلك، يعالج الباب الثاني طبيعة رأس المال، والطريقة التي يتراكم فيها تدريجياً، ومختلف كميات العمل التي يحركها، تبعاً للأوجه المختلفة التي يستعمل فيها.

فالأمم التي قطعت شوطاً كبيراً في مجال البراعة، والمهارة، وسداد الرأي في مزاولة العمل، قد اتبعت خططاً مختلفة في إدارة العمل وتوجيهه؛ وقد لا تتساوى هذه الخطط من حيث مواتاتها لزيادة حجم هذا الناتج. فبعض الأمم اعتمدت سياسة لا نظير لها في تشجيع العمل الريفي؛ بينما اعتمدت أمم أخرى سياسة التشجيع للعمل المديني. ولا تكاد توجد أمة تعاطت بصورة متساوية وغير منحازة مع كافة أصناف العمل. فمنذ انهيار الإمبراطورية الرومانية، لم تزل سياسة أوروبا تميل إلى الفنون، والصناعات اليدوية، والتجارة، والعمل المديني أكثر مما تميل إلى الزراعة، والأعمال [105] الريفية. والظروف التي يبدو أنها قد تسببت في اعتماد هذه السياسة مشروحة في الباب الثالث.

ومن الجائز أن تكون هذه الخطط المتنوعة قد اعتمدتها في البداية مصالح وآراء خاصة بطبقات معينة من الناس، من دون أي التفات أو تبصر بالنسبة إلى عواقبها على الصالح العام للمجتمع؛ ومع ذلك فإنها قد تسببت بنظريات مختلفة في الاقتصاد السياسي

يعظّم بعضها أهمية هذه الصناعة التي تزاول في المدن، بينما يعظّم بعضها الآخر تلك الصناعة التي تزاول في الريف. وقد كان لهذه النظريات تأثير كبير لا في آراء العلماء فحسب، بل وفي السلوك العام للأمراء والدول ذات السيادة. وقد حاولت في الباب الرابع أن أشرح، بأوضح وأتم ما أستطيع، هذه النظريات المختلفة، والآثار الرئيسية التي خلّفتها في مختلف العصور والأمم.

إن شرح ما يتكوّن منه دخل جمهور الناس، أو ما كانت عليه طبيعة الأموال التي أمدّتهم بما يستهلكونه سنوياً في مختلف العصور والأمم، هو موضوع الأبواب الأربعة الأولى هذه. أما الباب الخامس والأخير فيتناول دخل حامل السيادة أو الحكومة. وقد سعيت في هذا الكتاب أولاً، إلى تبيان ماهية النفقات الضرورية لحامل السيادة، أو الحكومة؛ وأي هذه النفقات ينبغي أن تسدد بمساهمة من المجتمع بأسره؛ وأي منها ينبغي أن يسدده قسم معيّن منه فحسب، أو أفراد معينون من المجتمع؛ وثانياً، ما هي الطرق المختلفة التي يمكن اعتمادها لجعل المجتمع بأسره يساهم في تسديد النفقات المترتبة على المجتمع كله، وما هي أهم مزايا كل من هذه الطرق وما هي مساوئها؛ وثالثاً وأخيراً، ما هي الأسباب التي دفعت كل الحكومات الحديثة تقريباً إلى رهن قسم من هذا الدخل، أو الاستدانة، وما كانت آثار هذه الديون على الثروة الحقيقية، والناتج السنوي للأرض ولعمل المجتمع. [106]

الباب الأول

في أسباب التطور في قوى العمل الإنتاجية وفي الترتيب الذي يحكم التوزيع الطبيعي لنتاجها على الناس باختلاف مراتبهم

الفصل الأول

في تقسيم العمل

[107] يبدو أن أعظم تطور لقوى العمل الإنتاجية، والقسط الأكبر من البراعة والمهارة، وسداد الرأي الذي تسير على هديه، أو تسخّر في أي مكان، قد تأتى عن تقسيم العمل.

إن آثار تقسيم العمل، في شؤون المجتمع العامة، يتيسر فهمها أكثر إذا ما نظرنا إلى كيفية عملها في صنعة معيّنة. ومن المعتقد إجمالاً أنها تصل إلى أقصى حد لها في بعض الصنائع البسيطة جداً؛ لا لأنها تدفع في هذه إلى أبعد مما تصل إليه في أعمال أخرى أخطر شأناً: بل لأن العدد الكامل للعمال في هذه الصنائع البسيطة المخصصة لتلبية الحاجات الصغيرة لعدد قليل من الناس، ينبغي بالضرورة أن يكون قليلاً؛ كما يمكن لأولئك المستخدمين في كل فرع من العمل أن يجمعوا في أكثر الأحيان داخل المشغل نفسه، ويجعلوا جميعاً على مرأى من الناظر إليهم. أما في المصانع الكبرى المخصصة لتلبية احتياجات سواد الناس الأعظم، فإن كل فرع من فروع العمل يستخدم عدداً من العمال كبيراً إلى حد

يستحيل معه جمعهم كافةً في المصنع نفسه. ونادراً ما نستطيع أن نرى في نظرة واحدة أكثر من أولئك العاملين في فرع واحد. ومع أن العمل في مصانع كهذه قد ينقسم فعلياً إلى عدد من الأجزاء أكبر من ذاك الذي قد نجده في مشغل أبسط منه طبيعة، فإن التقسيم ليس قريباً من البديهية، ولم يخضع إلى قدر مماثل من المراقبة.

لنأخذ مثالاً من صنعة بسيط جداً، ولكنها صنعة تعرَّض تقسيم العمل فيها إلى كثير من المراقبة، إنها صنعة الدبابيس؛ فالعامل غير المدرب على هذه الصنعة (التي جعلها تقسيم العمل صنعة مستقلة)، ولا المعتاد على استعمال الآلات المستخدمة فيها (والتي أدى تقسيم العمل إلى اختراعها في أرجح الظن) قد لا يستطيع، وإن بذل أقصى جهده، أن يصنع أكثر من دبوس واحد في اليوم، [109] ومن المؤكد أنه لن يتمكن من صنع عشرين. ولكننا إذا ما نظرنا في الطريقة التي تزاول بها هذه المصلحة اليوم، وجدنا أن العمل فيها ليس مجرد صنعة محددة فحسب، بل إنه مقسم إلى عدد من الفروع التي يشكل معظمها أيضاً صنائع محددة. يشد رجل السلك، ويقوِّمه رجل ثان، ويقطعه ثالث، ويدببه رابع، ويشحذه خامس ويعده لتلقي الرأس؛ أما صناعة الرأس فتستلزم ثلاث عمليات متمايزة؛ فوضعه في مكانه شغل، وتبييض الدبابيس شغل آخر؛ كما أن وضع الدبابيس في الورقة صنعة قائمة بذاتها؛ وهكذا يتبين أن صناعة الدبوس تنقسم إلى قرابة ثماني عشرة عملية، تقوم بإنجازها، في بعض المعامل، أياد متمايزة، وإن كان العامل نفسه يقوم، في معامل أخرى، بأداء اثنتين أو ثلاث منها. وقد رأيت مشغلاً صغيراً من هذا النوع يعمل فيه عشرة رجال فحسب، ورأيت

البعض منهم يقوم بعمليتين أو ثلاثة من هذه العمليات. وبالرغم من أنهم كانوا فقراء جداً، وغير مجهزين تماماً بالآلات الضرورية، فقد كان في مقدورهم، إذا ما أجهدوا نفوسهم، أن ينتجوا فيما بينهم حوالى اثني عشر باونداً من الدبابيس في اليوم. أما الباوند فيحتوي على أكثر من أربعة آلاف دبوس من الحجم المتوسط. ولذا، فقد كان في وسع هؤلاء العمال العشرة أن ينتجوا، مجتمعين، أكثر من ثمانية وأربعين ألف دبوس في اليوم. وعليه، فإذا ما اعتبرنا أن كل عامل يصنع عُشر الثمانية والأربعين ألف دبوس، أمكن القول إن العامل الواحد يصنع أربعة آلاف وثمانمئة دبوس يومياً. ولكن، لو أن كل واحد منهم اشتغل بمفرده، ومن دون أن يكون أحد منهم قد تدرب على هذه الصنعة، فالمؤكد أنه لن يكون في وسع كل واحد منهم أن يصنع عشرين دبوساً، ولا حتى دبوساً واحداً في أرجح الظن؛ أي لا يستطيع أن ينجز ما يشكل جزءاً واحداً من مئتين وأربعين، وربما جزءاً من أربعة آلاف وثمانمئة مما هم قادرون على إنجازه جراء التقسيم المناسب للعمل، والتركيب الملائم لعملياتهم المختلفة.

إن آثار تقسيم العمل في كل الفنون والصنائع الأخرى تجري مجرى تلك الصنعة البسيطة جداً؛ وبالرغم من أن العمل في العديد منها قد لا يقبل الانقسام إلى العدد نفسه من العمليات، ولا أن يختزل إلى هذه البساطة الشديدة في الأداء، غير أن تقسيم العمل يؤدي، بقدر ما يكون ذلك ممكناً، وفي كل صنعة وحرفة، إلى زيادة متناسبة في قوى العمل الإنتاجية. ويبدو أن فصل مختلف الصنائع [110] والأعمال بعضها عن بعض قد حدث جراء هذه

المزية. ويدفع هذا الفصل إجمالاً إلى أقصاه في تلك البلدان التي تتمتع بأعلى درجة من الجد والتطور؛ وما يعتبر عمل رجل واحد في مجتمع يعاني عسر الحال، كثيراً ما يقوم به عدة رجال في مجتمع أيسر منه حالاً. وفي كل مجتمع حسن الأحوال فالمزارع هو مزارع فحسب؛ وكذلك رب الصنعة لا يعد إلا من أرباب هذه الصنعة. كما أن العمل الضروري لإنتاج أية سلعة كاملة يكاد يقسم دائماً على عدد كبير من الأيادي. فكم من الصنائع المختلفة يستعان بها في كل فرع من فروع صناعتي المنسوجات الكتانية والصوفية، من منتجي الكتان والصوف، إلى قصّاري الكتان وصقّاليه، أو إلى صباغي النسيج وصانعي الملابس! أما الزراعة فلا تحتمل حقاً ذلك العدد من تقسيمات العمل، ولا ذلك الفصل التام بين شغل وآخر، كما تحتمله الصنائع. فمن المحال أن يُحكَم الفصل بين شغل الراعي وشغل زَرّاع الحنطة كما يمكن أن يُحكَم الفصل بين صنعة النجار وصنعة الحداد. الغزّال شخص مختلف بصورة دائمة أو شبه دائمة عن الحائك؛ ولكن الذي يفلح الأرض، والذي يمهدها، والذي يبذر البذار، والذي يحصد السنابل إنما هو في أكثر الأحيان شخص واحد. ولما كانت أسباب أصناف العمل المختلفة هذه تعود مع عودة فصول السنة، فمن المحال أن يستعمل رجل واحد دائماً للقيام بأي واحد منها. وربما كانت استحالة الفصل فصلاً كاملاً وشاملاً بين مختلف فروع العمل المستعان بها في الزراعة هي السبب في أن التطور في قوى العمل الإنتاجية في هذا الفن لا يساير دائماً التطور في الصنائع. والحق أن الأمم الأوفر حظاً في الثراء تبزّ كل جاراتها إجمالاً، سواء في الزراعة أو الصنائع؛ ولكنهاغالباً ما

تفوقها في الصناعات لا في الزراعة. وحتى زراعتها أفضل إذ تحظى بالمزيد من العمل والإنفاق عليها، فهي تنتج أكثر بالنسبة إلى مساحة الأرض وخصوبتها الطبيعية. غير أن هذا التفوق في المنتجات قلما يتناسب مع شيء أكثر من تناسبه مع التفوق في العمل والإنفاق. وليس عمل البلد الغني في الزراعة أكثر إنتاجاً من عمل البلد الفقير دائماً؛ أو، على الأقل، ليس على الإطلاق أكثر [111] إنتاجاً مما هو عادة في الصنائع. لذلك لن تصل حنطة البلد الغني إلى السوق، أرخص دائماً من حنطة البلد الفقير، مع تساوي حنطة البلدين في الجودة. فحنطة بولندا تساوي في رخصها حنطة فرنسا، مع تساوي الاثنتين في الجودة، بالرغم من تطور البلد الثاني وتفوقه في الثروة. وحنطة فرنسا جيدة تماماً، في مقاطعات الحنطة، كجودة حنطة بريطانيا، وهي في معظم السنين تكاد تساوي، من حيث السعر، الحنطة الإنكليزية، وإن كان مستوى فرنسا من حيث التطور والثروة أدنى في الظن من مستوى إنكلترا. ولكن حقول حنطة إنكلترا أفضل زراعة من حقول حنطة فرنسا كما أن حقول حنطة فرنسا، تعتبر أفضل زراعة بكثير من حقول حنطة بولندا. غير أن البلد الفقير وإن كان يستطيع إلى حد ما، وعلى الرغم من تدني درجة زراعته، أن ينافس البلد الغني في رخص حنطته وجودتها، فلا قبل له بأن يزاحمه في صنائعه؛ على الأقل إذا ما كانت تلك الصنائع تناسب تربة البلد الغني ومناخه، وأحواله. فحرير فرنسا أفضل وأرخص من حرير إنكلترا، لأن صنعة الحرير، في ظل الرسوم الجمركية المرتفعة المفروضة على استيراد الحرير الخام، على الأقل، لا تلائم مناخ إنكلترا تماماً كما تلائم مناخ فرنسا.

ولكن الأدوات المعدنية والمنسوجات الصوفية الإنكليزية الغليظة تفوق نظيراتها الفرنسية بحيث تصعب المقارنة، وهي أرخص بكثير إذا ما تساوت الجودة. ويقال إنه لا تكاد توجد صنائع من أي نوع كان، باستثناء بعض الصنائع المنزلية الرديئة التي لا قوام من دونها لأي بلد.

هذه الزيادة في كمية الشغل التي يمكن للعدد نفسه من الناس أن يقوم بها جراء تقسيم العمل إنما تعزى إلى ثلاثة ظروف مختلفة؛ أولاً، زيادة المهارة لدى كل عامل مخصوص؛ ثانياً، الاقتصاد في الوقت الذي يهدر عادة في الانتقال من نوع معين من العمل إلى نوع آخر؛ وأخيراً، اختراع عدد كبير من الآلات التي تسهل العمل وتختزله، وتمكن رجلاً واحداً من القيام بعمل عدة رجال.

أولاً، تطور مهارة العامل يزيد بالضرورة كمية العمل الذي يمكنه القيام به؛ كما أن تقسيم العمل، إذ يختزل مهمة كل رجل إلى مجرد عملية بسيطة واحدة، ويجعل هذه العملية شغله الشاغل طيلة حياته، يحتم تطوير [112] مهارة العامل بشكل كبير. فالحداد العادي المعتاد على التعامل مع المطرقة ولم يألف صنع المسامير، لن يتمكن، فيما أعتقد، أن يصنع أكثر من مئتين أو ثلاثمئة مسمار في اليوم، إذا ما فرضت عليه بعض الظروف أن يحاول ذلك. والحداد الذي ألف صنع المسامير، ولكنه لا يعتاش من صنع المسامير وحدها ولا يشكل صنعها شغله الأساسي، لا يستطيع إلا نادراً حتى لو ما بذل قصارى جهده، أن يصنع أكثر من ثمانمئة أو ألف مسمار في اليوم. وقد رأيت فتية تحت العشرين من أعمارهم لم يتخذوا قط صنعة غير صنع المسامير يستطيعون، إذا ما أجهدوا

أنفسهم، أن يصنع كل منهم أكثر من ألفين وثلاثمئة مسمار في اليوم. ولكن صنع المسمار ليس على الإطلاق عملية بسيطة. فالشخص الذي ينفخ الكير، هو نفسه الذي يحرك النار أو يصلحها حيثما تدعو الحاجة، ويحمي الحديد، ويضرب كل جزء من المسمار: وعند تدقيق الرأس أيضاً عليه أن يغير أدواته. إن مختلف العمليات التي ينقسم إليها صنع دبوس أو زر معدني بسيطة في جملتها، ومهارة الشخص الذي يمتهنه عادةً ما تكون أعظم. وإن السرعة التي تُؤدى بها بعض عمليات هذه الصنائع تصعب على من لم يشاهدها أن يصدق أن اليد البشرية قادرة على بلوغها .

ثانياً، المزية المكتسبة جراء توفير الوقت الذي يهدر عادة خلال عملية الانتقال من نوع من الأعمال إلى عمل آخر هي في الواقع أكبر مما قد يتبادر إلى ذهننا للوهلة الأولى. فمن المستحيل أن ينتقل المرء بسرعة من نوع من الأعمال إلى نوع آخر يزاول، في مكان آخر، وبأدوات مختلفة تماماً. فالحائك الريفي، الذي يعنى بمزرعة صغيرة، يهدر الكثير من الوقت في الانتقال من نوله إلى الحقل، ومن الحقل إلى النول. أما إذا أمكن القيام بحرفتين في المشغل نفسه، فالوقت المهدور يقيناً أقل بكثير. وحتى في هذه الحال فالوقت المهدور كثير جداً. فالعامل عادة ما يتلكأ قليلاً عندما ينقل يده من نوع من الشغل إلى نوع آخر. وهو قلما يكون حيوياً ومتحمساً عندما يشرع في الشغل الجديد؛ فذهنه لا ينصرف إليه، كما يقال، وهو يتهاون قليلاً قبل أن يجدّ في العمل. فعادة التلكؤ [113] والتكاسل، التي يكتسبها، بالطبع أو بالضرورة، كل عامل ريفي يضطر إلى تغيير شغله وأدواته كل نصف ساعة، وأن يستعمل

يده في عشرين طريقة مختلفة كل يوم من أيام حياته تقريباً، هذه العادة تجعله في أكثر الأحيان خمولاً كسولاً، وعاجزاً عن الكد والجد حتى في أكثر المناسبات إلحاحاً. لذلك، وبمعزل عن تقصيره في مجال المهارة، فإن هذا السبب وحده كفيل بأن يحد كثيراً من كمية العمل الذي يستطيع القيام به.

ثالثاً، وأخيراً، على كل عامل أن يدرك مدى ما توفره الآلات المناسبة من جهد ووقت. وليس من الضروري أن نضرب أي مثل. حسبي أن أشير فقط إلى أن اختراع هذه الآلات التي تسهّل العمل وتختزله إلى هذا الحد يبدو ناتجاً في الأصل عن تقسيم العمل. فالبشر في سعيهم لاكتشاف سبل أيسر وأطوع لبلوغ هدف معين عندما تنكب قواهم الذهنية كلها وتركز على هذا الموضوع الوحيد، أسرع مما لو كانت أذهانهم مشتتة بين عدد متنوع من الأشياء. ومن نتائج تقسيم العمل أن كامل انتباه كل رجل يتركز بصورة طبيعية على موضوع واحد بسيط جداً. ومن الطبيعي أن نتوقع إذاً أن يتوصل هذا الرجل أو ذاك من المشتغلين، في كل فرع مخصوص من العمل إلى اكتشاف طرق أسهل وأطوع للقيام بعمله المخصوص، ما دامت طبيعة العمل تحتمل تطويراً كهذا. إن قسماً كبيراً من الآلات المستعملة في الصنائع التي يقسم العمل فيها إلى أبعد حد اخترعه عمال عاديون، ركزوا أفكارهم، إذ كل عامل منهم، في إحدى العمليات البسيطة جداً، يعمل على إيجاد أيسر الطرق وأطوعها لأداء هذه العملية. وكل من اعتاد أن يزور صنائع كهذه تلفته تلك الآلات الملائمة جداً التي اخترعها عمال كهؤلاء لتسهيل القسم المحدد الذي يؤدونه من العمل والإسراع فيه. في

المحركات النارية الأولى كان أحد الصبية يستخدم باستمرار كي يفتح ويغلق على التناوب الصلة بين المرجل والأسطوانة، حسبما يكون الكبّاس/ البستون قد طلع أو نزل. وقد لاحظ أحد هؤلاء الصبية، وكان يحب اللهو مع رفاقه أنه إذا ما ربط سلكاً من قبضة [114] الصمام الذي يفتح هذه الصلة إلى جزء آخر من الآلة، فإن الصمام يفتح ويغلق من دون تدخله، بحيث يتركه يلعب ويلهو مع أترابه. وهكذا، فإن أحد التحسينات العظمى التي أدخلت إلى هذه الآلة منذ اختراعها، كان من اكتشاف صبي أراد أن يوفر جهده الخاص.

ولكن التحسينات التي أدخلت على الآلات ليست كلها من اختراع أولئك الذين أتيحت لهم فرصة استعمال الآلات فحسب. فالعديد من التحسينات قد جاء بها إبداع صانعي الآلات، عندما بات صنعها من اختصاص مهنة خاصة؛ كما أن بعضها الآخر أتى من إبداع من يسمون بالفلاسفة أو أهل النظر، الذين تنحصر صنعتهم في مراقبة كل شيء وعدم صنع أي شيء؛ والذين كثيراً ما يقتدرون، جراء ذلك، على الربط بين قوى الأشياء التي تبدو أكثر ما تكون تباعداً وتبايناً. ومع تقدم المجتمع، تصبح الفلسفة أو النظر، كسائر الأعمال الأخرى، هي الصنعة أو المهنة الرئيسية أو الوحيدة لطائفة معينة من المواطنين. وهي تنقسم كغيرها من المهن إلى عدد كبير من الفروع المختلفة، يشكل كل منها الشغل الشاغل لفريق أو طائفة من الفلاسفة؛ ويؤدي تقسيم الشواغل الفلسفية هذا، كما في بقية الأعمال، إلى زيادة المهارة ويوفر الوقت. فيصير كل فرد أدرى بفرعه الخاص وأخبر، وينجز المزيد من العمل على

الكل، وتراكم المعلومات كثيراً جراء ذلك.

إن التزايد الكبير لمنتجات الصنائع كلها، على اختلافها، جراء تقسيم العمل، هو الذي يمنح المجتمعات المدبرة، تلك الثروة العامة التي تنتشر لتبلغ أدنى الناس مرتبة. كل صاحب صنعة يمتلك كمية من مصنوعاته ليتصرف بها أكثر مما تقتضيه حاجته الخاصة؛ وهكذا صاحب كل صنعة، مما يمكنه من مبادلة كمية كبيرة من مصنوعاته بكمية كبرى من مصنوعات غيره أو بما يوازي ثمنها. فهو يمد الآخرين بكل ما يحتاجون إليه، وهم يمدونه بالوفرة نفسها مما يحتاج إليه هو، وتنتشر بذلك وفرة عامة في مختلف مراتب المجتمع.

راقبْ وسائل معيشة الفاعل العادي أو [115] العامل المياوم في بلد متمدن ومزدهر، تدركْ أن عدد الأشخاص الذين استعمل جزء من كدهم، مهما كان هذا الجزء صغيراً، في تأمين وسائل معيشته هذه، يفوق كل حصر. فالمعطف الصوفي، مثلاً، الذي يكسو العامل المياوم، مهما بدا خشناً وغير متقن، إنما هو نتيجة العمل المشترك لعدد غفير من أصحاب الصنائع. فالراعي، ومنقّي الصوف، وماشطه، والصباغ، والغزال، والحائك، والقصار، ولفيف من الصناع الآخرين، ينبغي أن يضموا صنائعهم المختلفة كلها لإنجاز هذا المنتج العادي. ناهيك بالتجار والحَمَلَة، الذين يساهمون في نقل المواد من بعض هؤلاء الصناع إلى سواهم ممن يقيمون في أنحاء نائية من البلد! كم من التجار والحَمَلَة وبناة السفن، والبحارة، وصناع الأشرعة، والحبّالين، كان لا بد من اشتغالهم لجمع مختلف المواد التي يستعملها الصبّاغ، والتي جيء

بها من أقاصي أنحاء العالم! ويا لتنوّع الأعمال أيضاً التي لا بد منها لإنتاج أدوات أقل هؤلاء الصناع مهارة! ومع إغفالنا لآلات معقدة كسفينة البحار، وطاحونة القصار، أو حتى نول الحائك، دعنا نقصر نظرنا على ما لا بد منه من تنوع الأعمال لصنع تلك الآلة البسيطة جداً، المِجَز الذي يجز به الراعي الصوف. فلا بد من تضافر صنائع عامل المنجم، وباني الأتون لصهر الركاز، وبائع الخشب، ومحرّق الفحم المستعمل في المصهر، وصانع اللبن، والبنّاء، والعمال القائمين على الأتون، وباني الطاحون، والحداد، لإنتاجها. ولو تفحصنا بالطريقة نفسها، مختلف أجزاء لباسه وأثاث بيته، والقميص الكتاني الخشن الذي يلتصق بجلده، والحذاء الذي ينتعله، والسرير الذي يرقد فيه، وكل الأجزاء المختلفة التي تكوّنه، وموقد مطبخه الذي يعدُّ عليه طعامه، والفحم الذي يستخدمه لهذا الغرض، والمستخرج من أحشاء الأرض، والمجلوب له عبر سفر بحري أو بري طويل، وبقية أدوات مطبخه، ولوازم مائدته، والسكاكين والشوك، والأطباق الفخارية أو المعدنية التي يقدِّم عليها طعامه أو يقسمه، ومختلف [116] الأيدي المستعان بها لإعداد خبزه وجعته، والنافذة الزجاجية التي تمرر الحرارة والضوء إلى الداخل وتقيه لفح الريح والمطر، مع كل المعرفة والفن الضروريين لإعداد هذا الاختراع الجميل والسعيد، الذي لولاه لما استطاعت هذه المناطق الشمالية من العالم أن تحصل على مساكن مريحة، علاوة على أدوات مختلف الصناع المستعان بهم لإنتاج هذه الحاجات المختلفة؛ أقول، إذا تفحصنا، كل هذه الأشياء، ونظرنا في تنوع العمل المستعان به لإتمام كل منها، أدركنا أنه من دون مساعدة

وتعاون عدة آلاف فإن أدنى الأشخاص مرتبة في بلد متمدن لن تُلبى حاجاته، حتى استناداً إلى ما نتخيله مخطئين طريقة يسيرة بسيطة في تأمين وسائل العيش المتوفرة له عادة. والحق أنه إذا ما قورنت وسائل عيشه هذه بالترف المفرط الذي يحظى به الكبار، بدت بلا شك في غاية البساطة والسهولة؛ ومع ذلك فقد يكون من الصحيح أن وسائل عيش أمير أوروبي لا تتجاوز دائماً تجاوزاً كبيراً وسائل عيش مزارع مجتهد ومقتصد، نظراً لكون وسائل الأخير تتجاوز ما يحوزه ملك أفريقي متحكم برقاب عشرة آلاف متوحش عارٍ وحرياتهم.

الفصل الثاني

في المبدأ الذي يتيح نشوء تقسيم العمل

إن تقسيم العمل هذا الذي تفرع عنه العديد من المزايا لم يصدر في الأساس عن أية حكمة إنسانية كانت تتوقع تلك الثروة التي تسبب بها تقسيم العمل ولا كانت تقصدها. بل هو نتيجة ضرورية، وإن كانت بطيئة وتدريجية لميل معين في الطبيعة البشرية لا يتطلع إلى فوائد موسعة كهذه؛ إنه الميل إلى المعاوضة، ومقايضة شيء ما لقاء شيء آخر والمبادلة به.

أما هل يعد هذا الميل من المبادئ الأصلية في الطبيعة البشرية التي لا يمكن تفسيرها أكثر من ذلك، أم هو [117] ناتج بالضرورة عن ملكتي التفكير والنطق، فأمر لا يتعيَّن على بحثنا هذا أن يتحرى عنه. وهو مشترك عند البشر كافة، ولا أثر له في أي نوع آخر من الحيوانات التي يبدو أنها لا تعرف هذا ولا غيره من صنوف العقود. فقد يظهر أحياناً على كلبي صيد يطاردان الأرنب البري نفسه أنهما يعملان وفق اتفاق ما. فكل واحد منهما يطرده نحو رفيقه، أو يحاول اقتناصه عندما يطرده رفيقه نحوه. بيد أن هذا ليس ناتجاً عن

أي عقد أو تفاهم، بل عن مجرد تضافر أهوائهما، صدفة واتفاقاً، على الهدف نفسه في هذا الوقت عينه. ولم ير أحد قط كلباً يتبادل، عمداً وطوعاً، عظمة بعظمة أخرى مع كلب آخر. ولم ير أحد قط حيواناً يُفهم، بحركاته وصرخاته الطبيعية، حيواناً آخر أن هذا لي وذاك لك؛ وأنا مستعد لأن أبذل هذا لقاء ذاك. وعندما يريد حيوان ما أن يحصل على شيء من إنسان أو من حيوان آخر، فلا حيلة له في الإقناع إلا خطب ود الشخص أو الحيوان الذي يحتاج إلى خدماته. فالجرو يبصبص متودداً إلى أمه، وكلب السبانييل spaniel يسعى عبر ألف طريقة لاجتذاب انتباه سيده الجالس إلى المائدة عندما يريد منه طعاماً. ويستعمل الإنسان أحياناً الفنون ذاتها مع إخوته، وعندما لا يتبقى أمامه من وسيلة لاستمالتهم إلى التصرف وفق رغباته، فهو يسعى عبر مختلف طرق التوسل والتذلل لاستعطافهم وكسب رضاهم. ولكن لا وقت لديه للقيام بذلك في كل مرة. وهو في المجتمعات المتمدنة محتاج دائماً إلى تعاون جماهير كبيرة ومساعدتها، بينما لا تكاد حياته تكفي لكسب صداقة بضعة أشخاص. في معظم الأنواع الحيوانية الأخرى، يصبح كل فرد، متى بلغ أشده، مستقلاً تماماً ولا يحتاج في حالته الطبيعية إلى مساعدة أي كائن حي آخر. أما الإنسان فيكاد يحتاج باستمرار إلى مساعدة إخوته، ولا طائل من توقع صدور هذه المساعدة عن طيب خاطرهم فحسب. وسيكون أوفر حظاً في الحصول على مبتغاه إذا ما توصل إلى إثارة محبتهم لذواتهم واستمالتها لصالحه، وإذا ما أظهر لهم أن من مصلحتهم الخاصة أن يفعلوا له ما يطلبه منهم. وكل من يعرض على آخر صفقة، مهما كان نوعها، إنما يقترح

القيام بهذا. أعطني ما أريده، تحصل على هذا الذي تريده، هذا هو المعنى الحقيقي لكل عرض من هذا النوع؛ وعلى هذا النحو يحصل بعضنا من بعض على القسم الأكبر من هذه الخدمات التي [118] نحتاجها. نحن لا ننتظر غداءنا أو عشاءنا من طيب خاطر القصاب، وصانع الجعة، أو الخباز، بل من اهتمامهم بمصالحهم الخاصة. ونحن عندما نتوجه إلى الآخرين لا نخاطب إنسانيتهم بل أنانيتهم، ولا نتكلم إليهم عن احتياجاتنا الخاصة بل عن منافعهم. ولا يختار الاعتماد بصورة أساسية على أريحيّة مواطنيه إلا المتسول. وحتى المتسول لا يعتمد على ذلك كلياً. فإحسان المحسنين إنما يمده بكل ما يفي ببقائه. ولكن هذا المبدأ وإن وفر له كل ضروريات الحياة التي يحتاج إليها، فهو لا يوفرها له ولا يمكن أن يوفرها له كلما احتاج إليها. بل إن جلّ حاجاته الطارئة إنما يلبيها بالطريقة نفسها التي تلبى بها حاجات الآخرين، بالمفاوضة، أو المقايضة، أو الشراء. بالمال الذي يعطيه إياه رجل ما يشتري الطعام، والملابس المستعملة التي يكسوه بها آخر يبادلها بملابس مستعملة أخرى تلائمه أكثر، أو بالسكن، أو بالطعام، أو بالمال، الذي يستطيع أن يشتري به الطعام، أو الملابس، أو المسكن، وفق حاجته.

وكما أنه بالمفاوضة، أو المقايضة، أو الشراء، يحصل بعضنا من بعض على جل ما نحتاج إليه من خدمات، فإن الاستعداد للمقايضة نفسه هو الذي يخلق الداعي إلى تقسيم العمل. من ذلك أنه في صفوف قبيلة من الصيادين والرعاة، يتوصل شخص معين إلى صنع أقواس وسهام بمهارة وقدرة تفوق سواه. وهو غالباً ما

يبادلها مع رفاقه بالمواشي أو لحوم الغزلان؛ ثم يدرك في النهاية أنه يستطيع أن يحصل بهذه الطريقة على كمية من المواشي أو لحوم الطرائد أكبر مما لو خرج بنفسه إلى البراري ليحصل عليها. ومن قبيل الاهتمام بمصلحته الخاصة إذاً، يصبح صنع الأقواس والسهام شيئاً فشيئاً صنعته الرئيسية، ويغدو صانع أسلحة. ويجيد آخر صنع أركان أكواخهم أو بيوتهم الصغيرة النقالة وأغطيتها. ويعتاد على الاستفادة من مهارته هذه جيرانه الذين يكافئونه بالطريقة نفسها بالماشية ولحوم الطرائد، حتى يجد أخيراً أن من مصلحته أن ينذر نفسه كلية لهذه الصنعة، ويستحيل نجار منازل. وعلى النحو نفسه يصبح ثالث حداداً أو صانع مجامر، ويصبح رابع دباغاً للجلود، وهو الجزء الأساسي من ملابس المتوحشين. وهكذا فإن التأكد [119] من مبادلة كل ذلك القسم الزائد من إنتاج عمله، والفائض عن استهلاكه الخاص، لقاء أقسام زائدة كهذه من إنتاج أعمال آخرين، حسبما تدعو الحاجة إلى ذلك، يشجع كل رجل على الانكباب على شغله الخاص، وترقية ما قد يمتلكه من فطرة أو موهبة لهذا النوع الخاص من الشغل وبلوغ غاية الكمال فيه.

والتفاوت بين الناس المختلفين في المواهب الطبيعية، أقل في الواقع مما ندركه؛ والسجايا المختلفة جداً التي تبدو أنها تميز أصحاب الصنائع المختلفة متى ما بلغوا أشدهم، ليست في الكثير من الأحوال علة لتقسيم العمل بقدر ما هي نتيجة لهذا التقسيم. فالفرق بين أكثر الشخصيات تبايناً، بين فيلسوف وحمّال من بعض حمالي الشارع، مثلاً، يبدو غير ناشئ عن الطبيعة بقدر ما هو ناشئ عن العادة، والعرف والتربية. فعندما خرجا إلى الوجود، وطيلة

السنوات الست أو الثماني الأولى من حياتيهما، ربما كانا متشابهين جداً، وما كان لذويهما أو لأترابهما أن يبصرا أي فرق يذكر بينهما. وعند تلك السن أو بُعَيدَ ذلك كان أن شُغِّلا في صناعتين مختلفتين تماماً. وعندئذ يبدأ الاختلاف في المواهب يلفت الانتباه، ويتسع تدريجياً، حتى ليكاد غرور الفيلسوف في نهاية المطاف أن يدفع بصاحبه لإنكار أي تشابه بينهما. ولكن لولا الاستعداد للمقايضة والمعاوضة، والمبادلة، لكان لزاماً على كل أحد أن يؤمن لنفسه كل ما يحتاج إليه من ضروريات الحياة وكمالياتها، ولكان على الجميع أن يقوموا بنفس المهام، وإنجاز الأعمال نفسها، ولكان ما بينهم من الاختلاف في العمل ما يفضي بحد ذاته إلى أي اختلاف كبير في المواهب.

وكما أن هذا الاستعداد هو الذي يشكل الاختلاف في المواهب، وهذا بديهي بين أصحاب الصنائع المختلفة، كذلك فإن هذا الاستعداد نفسه هو الذي يجعل هذا الاختلاف نافعاً. فالكثير من فصائل الحيوان المعترف بأنها كلها من النوع نفسه تستمد من الطبيعة تمايزاً في السجايا ألفت للانتباه مما يظهر من الاختلاف القائم بين الناس قبل تعرضهم للاعتياد والتربية. فالاختلاف من حيث الفطرة والاستعداد، بين الفيلسوف وحمّال الشارع، لا يبلغ نصف الاختلاف بين الدرواس (وهو كلب ضخم من كلاب الحراسة) والسلوقي (من كلاب الصيد)، أو بين السلوقي والسبانييل، أو بين هذا الأخير وكلب الرعاة. غير أن هذه الفصائل المختلفة [120] وإن كانت كلها من النوع نفسه، لا ينتفع بعضها من البعض الآخر. فلا سرعة السلوقي، ولا دراية كلب السبانييل، ولا

انقياد كلب الرعاة تفيد قوة الدرواس. وإن مفاعيل هذه السجايا والمواهب المختلفة، لا يمكن أن تستعمل، نظراً لافتقاد القوة أو الاستعداد للمقايضة والمبادلة، في تشكيل مخزون مشترك، ولا تسهم البتة في تلبية فضلى لحاجات النوع الضرورية والمكملة. فما يزال كل حيوان مجبراً على القيام بأود نفسه والدفاع عنها، بصورة فردية ومستقلة، ولا يستمد أي نوع من أنواع المزايا من تنوع المواهب التي ميزت بها الطبيعة أبناء جلدته. والأمر بين البشر على العكس من ذلك، إذ إن أشد السجايا تبايناً بين اثنين تعود بالمنفعة عليهما معاً؛ فالمنتجات المختلفة لمواهبهم المتباينة تفضي، عبر الاستعداد العام للمعاوضة، والمقايضة، والمبادلة، فيما يبدو، إلى تكوين مخزون مشترك يشتري كل رجل منه أي جزء يحتاج إليه من منتجات مواهب الناس الآخرين.

الفصل الثالث

في أن تقسيم العمل محدود بسعة السوق

إن قوة التبادل هي مدعاة إلى تقسيم العمل، وينبغي لمدى هذا التقسيم أن يكون دائماً محدوداً بمدى هذه القوة، أو بعبارة أخرى بسعة السوق. فعندما يكون السوق صغيراً لا يجد الشخص أي حافز يدفعه لينذر نفسه كلياً لشغل واحد، وذلك لافتقاد القوة لمبادلة كل ما يزيد عن إنتاج شغله الخاص، الفائض عن استهلاكه الخاص، مقابل ما يحتاج إليه من بعض منتجات شغل صناع آخرين.

هناك أصناف من الصنائع، وحتى أدناها نوعاً، لا يمكن القيام بها إلا في مدينة كبيرة. فالحمال، مثلاً، لا يستطيع أن يجد عملاً يكسب منه قوته. إذ إن القرية مكان ضيق جداً عليه؛ وكذلك البلدة القائمة على سوق ليست كبيرة إلى قدر يتيح له [121] شغلاً مستمراً. في المنازل المنعزلة والقرى الصغيرة جداً، المتناثرة في أرجاء بلد مقفر كأعالي أسكتلندا، لا بد لكل مزارع من أن يكون قصاباً، وخبازاً، وصانع جعة لأسرته الخاصة. وفي أحوال كهذه، يستبعد توقع العثور على حداد، أو نجار، أو بنّاء على أقلّ من عشرين ميلاً عن صاحب صنعة كصنعته. ويتعين على الأسر المقيمة في منازل متناثرة على مسافة ثمانية أو عشرة أميال من أقرب أسرة

إليها أن تتعلم القيام بنفسها بعدد كبير من الأعمال الصغيرة التي يستعان لإنجازها بصناع مخصوصين في البلدان الآهلة أكثر منها بالسكان. ويضطر أصحاب الصنائع الريفيون في كل موضع تقريباً أن يشتغلوا في مختلف فروع الصنائع المتقاربة بعضها من بعض، بحيث يكاد يستعمل فيها النوع نفسه من المواد. من ذلك أن النجار الريفي يشتغل في أي نوع من الأشغال الخشبية؛ والحداد الريفي يشتغل في أي نوع من الأشغال الحديدة. فالأول ليس مجرد نجار فحسب بل صانع أثاث، وحفار خشب، وصانع عجلات، ومحاريث، وعربات نقل وشحن. كما أن أشغال الثاني أكثر تنوعاً. فمن المحال أن توجد صناعة المسامير في الأرجاء النائية المطوية في أعالي اسكتلندا. فمن شأن صانع المسامير هذا إذا عمل بوتيرة ألف مسمار في اليوم، ولمدة ثلاثمئة يوم في السنة، أن يصنع ثلاث مئة ألف مسمار في السنة. ولكن، في حال كهذه كيف له أن يتصرف بألف مسمار، أي بعمل يوم واحد من السنة.

معلوم أنه بفضل النقل المائي، تقام سوق لكل أصناف الصنائع أوسع من السوق المعتمدة على النقل البري، كذلك فإن الصنائع على أختلاف ألوانها تبدأ بالتفرع إلى فروع وتتطور على ساحل البحر، وضفاف الأنهر القابلة للملاحة النهرية، و في كثير من الأحوال، لا تصل هذه التطورات إلى الأرجاء النائية من قلب الريف إلا بعد انقضاء زمن طويل. فعربة الشحن العريضة العجلات التي يقودها رجلان، وتجرها ثمانية أحصنة تذهب في حوالى ستة أسابيع وتعود بحوالى أربعة أطنان من السلع بين لندن وإدنبره. وفي ما يقارب المدة نفسها يبحر مركب يقوم بأمره ستة أو ثمانية بحارة،

بين ميناءي لندن وليث، حاملاً مئتي طن من السلع جيئة وذهاباً. وهكذا، يستطيع ستة أو ثمانية رجال، [122] وبفضل النقل المائي، أن يأخذوا ويعودوا بنفس كمية السلع بين لندن وإدنبره، مقدار ما تنقله خمسون عربة شحن عريضة العجلات، يقودها مئة رجل، ويجرها أربعمئة حصان. فعلى مئتي طن من السلع المنقولة بواسطة أرخص وسيلة شحن بري من لندن إلى إدنبره، ينبغي أن تفرض كلفة مئة رجل مدة ثلاثة أسابيع، مضافاً إليها كلفة استهلاك أربعمئة حصان وخمسين عربة شحن كبيرة. مقابل ذلك، لا يفرض على نقل الكمية نفسها من السلع بوسيلة الشحن المائي إلا كلفة ستة أو ثمانية رجال، واستهلاك مركب حمولته مئتا طن، إضافة إلى قيمة المخاطرة العليا، أو فرق كلفة التأمين بين النقل البري والبحري. ولذلك، فلو لم يكن من وسيلة نقل بين هذين الموضعين إلا الوسيلة البرية، بحيث لا يمكن أن ينقل من السلع بينهما إلا تلك التي يكون ثمنها غالياً جداً بالقياس إلى وزنها، إذاً لامتنع عليهما أن يحافظا إلا على قسم صغير من التجارة القائمة بينهما حالياً، ولن يستطيع أي منهما أن يقدم للآخر إلا القليل من التشجيع الذي يقدمه حالياً كل منهما لصناعة الآخر. وسوف تعدم التجارة، مهما كان نوعها، أو تكاد بين الأجزاء المتباعدة في العالم. أية سلع تستطيع أن تتحمل كلفة النقل البري بين لندن وكلكتا؟ أو، ولئن كان من هذه السلع ما هو نفيس إلى حد أنه يتحمل هذه الكلفة، بأي أمان يمكن أن تنقل سلعة كهذه عبر أراضي ذلك العدد من الأمم البربرية؟ ومع ذلك، فإن هاتين المدينتين تشهدان تجارة واسعة بينهما، وهما إذ تتيحان سوقاً بصورة متبادلة، تمنح كل منهما

تشجيعاً عظيماً لصناعة الأخرى.

ولما كانت هذه مزايا النقل المائي، فمن الطبيعي أن تحصل أولى تطورات الصنائع والفنون حيث تجعل هذه المنشآت من العالم كله سوقاً لمنتجات كل أصناف العمل، وأن يتأخر انتشار هذه التطورات في المناطق الداخلية من الريف. ومن الجائز لأنحاء الريف الداخلية أن تفتقر إلى سوق ينفق فيها القسم الأكبر من سلعها غير ذلك القسم من الريف الواقع على مقربة منها، ويفصلها عن المناطق الساحلية، والأنهر الكبرى [123] القابلة للملاحة النهرية. وهكذا فإن سعة السوق ينبغي أن تكون، لزمن طويل، متناسبة مع ثروات هذا الريف وكثافته السكانية، ولا بد لتطورها، تالياً، من أن يكون دائماً لاحقاً لتطور ذلك الريف. ففي مستعمراتنا الأمريكية الشمالية، لم تزل المزارع تتبع باستمرار ساحل البحر أو ضفاف الأنهر القابلة للملاحة، وقلما توسعت في أماكن أخرى إلى أية مسافة كبيرة بعيداً عنهما.

واستناداً إلى أوثق التواريخ، فإن الأمم التي تمدنت أولاً، كانت تلك التي قامت حول البحر المتوسط. فهذا البحر الذي يعتبر بامتياز أعظم خليج معروف في العالم، هذا البحر الذي لا يعرف المد والجزر، ولا أية أمواج غير تلك التي تسببها الريح فحسب، كان، بفضل نعومة سطحه، وتعدد جزره، وتقارب سواحله المتجاورة، مؤاتياً للغاية لبواكير الملاحة في العالم؛ يوم كان البشر يخشون الإبحار بعيداً عن مرأى السواحل جراء جهلهم بالبوصلة، وخوض لجج المحيط الصاخبة جراء نقص مهارتهم في فن بناء السفن. حتى كان اجتياز أعمدة هرقل، أي الإبحار خارج مضيق جبل طارق،

مأثرة باهرة وخطرة في الملاحة. وقد انقضى زمن طويل قبل أن يحاول ذلك الفينيقيون والقرطاجيون، أمهر بناة السفن والملاحين في ذلك الزمن، وقد ظلت هاتان الأمتان طويلاً هما الأمتين الوحيدتين اللتين حاولتا ذلك.

ومن دون سائر البلدان الواقعة على البحر المتوسط، كانت مصر هي البلد الأول الذي عني بالزراعة والصنائع وتطويرهما إلى حد معقول. فمصر العليا لا تنتشر إلا على بضعة أميال بعيداً عن النيل، وفي مصر السفلى يتفرع هذا النهر العظيم إلى العديد من الأقنية التي أتاحت، مع شيء من الابتكار، النقل المائي، لا بين المدن الكبرى فحسب، بل وبين القرى الكبرى، وحتى العديد من المزارع المتناثرة في الريف، في ما يقارب دور نهري الراين والمايز في هولندا اليوم. وفي أرجح الظن أن اتساع هذه الملاحة الداخلية وسهولتها كانا من الأسباب الرئيسية لتطور مصر في العصر القديم **[124]**.

تبدو التطورات في الزراعة والصنائع قديمة جداً أيضاً في ولايات البنغال والهند الشرقية، وفي بعض ولايات الصين الشرقية؛ وإن كان إغراق هذه الفنون في القدم ليس موثقاً في تواريخ نجد أنفسنا على يقين منها هنا في هذا القسم من العالم. ففي البنغال يشكل نهر الغانج وسواه من الأنهر الكبرى عدداً كبيراً من الأقنية القابلة للملاحة على نحو مشابه لحال النيل في مصر. وفي ولايات الصين الشرقية أيضاً تشكل عدة أنهر كبرى، بفضل تفرعاتها المختلفة، وفرة في الأقنية، كما توفر عبر اتصالها بعضها ببعض مجالاً للملاحة الداخلية أوسع من النيل أو الغانج، أو حتى أوسع منهما معاً. ومن اللافت أن المصريين القدماء لم يشجعوا التجارة

الخارجية ولا شجعها الهنود، ولا الصينيون، بل يبدو أنهم جميعاً قد استمدوا ثرواتهم العظيمة من هذه الملاحة الداخلية.

كل أنحاء أفريقيا الداخلية، وكل ذلك الجزء من آسيا الذي يتناءى شمالاً عن بحر قزوين، وبلاد الروس الجنوبية القديمة، وتارتاريا وسيبريا الحديثتين، يبدو أنها ما تزال في حال البربرية وعدم التمدن الذي نجدها فيه اليوم رغم ما مرَّ عليها من عصور. فبحر تارتاريا هو المحيط المتجمد الذي لا يقبل الملاحة، ومع أن بعضاً من أكبر أنهر الأرض تجري في تلك البلاد، فهي متنائية بعضها عن بعض بحيث لا تتحمل التجارة والمواصلات في الأقسام الكبرى منها. فليس في أفريقيا أي من هذه الخلجان الكبرى الشبيهة ببحر البلطيق والأدرياتيك في أوروبا، والبحر المتوسط و بحر أوكسين في أوروبا وآسيا، والخلجان العربي، والفارسي، والهندي، والبنغالي، والسيامي، في آسيا، التي تحمل التجارة البحرية إلى الأنحاء الداخلية من القارة الكبرى: كما أن أنهر أفريقيا الكبرى متنائية بعضها عن بعض إلى حد لا يتيح قدراً يذكر من الملاحة الداخلية. والتجارة التي تستطيع أمة من الأمم أن تمضي فيها بواسطة نهر لا يتفرع إلى عدد كبير من الفروع أو القنوات، ثم يجري في أراضي أمم أخرى قبل أن يصب في البحر، لا يمكن أن تكون كبيرة جداً؛ لأنه في مقدور الأمم التي تمتلك تلك الأراضي أن تقطع الاتصال بين البلاد العليا والبحر. من ذلك أن الملاحة في نهر الدانوب قليلة المنفعة [125] لدول بافاريا، والنمسا، وهنغاريا، بالقياس إلى ما كان من الممكن أن تكون عليه لو أن أية من هذه الدول كانت تمتلك مجراه حتى مصبّه في البحر الأسود.

الفصل الرابع

أصل النقد واستعماله

عندما استقر تقسيم العمل ورسخ رسوخاً تاماً، صار نتاج عمل الإنسان الخاص لا يلبي إلا قسماً ضئيلاً من احتياجاته. أما القسم الأكبر من هذه الاحتياجات فصار يلبيه عبر مبادلة ذلك القسم الزائد من نتاج عمله الخاص والفائض عن استهلاكه، مقابل أجزاء من نتاج أعمال أشخاص آخرين، كلما دعته الحاجة إلى ذلك. وهكذا فإن كل إنسان يعيش من المبادلة، أو يصبح إلى حد ما تاجراً، ويتطور المجتمع ليصبح ما يسمى بحق مجتمعاً تجارياً.

ولكن لا بد أن قوة المبادلة هذه كانت عملياتها تتعرقل مراراً وتتوقف عند بداية تقسيم العمل. فهذا الرجل، مثلاً، يمتلك من سلعة معينة أكثر مما يحتاج إليه، بينما يمتلك رجل آخر أقل. لذلك سيسرُّ الأول إذا ما تخلص من جزء من هذه الوفرة، والثاني إذا ما اشتراه. ولكن إذا اتفق أن لم يكن عند الثاني شيء مما يحتاج إليه الأول، فلن تتم المبادلة بينهما. فعند القصاب من اللحم في دكانه أكثر مما يستطيع أن يستهلكه، ويود صانع الجعة والخباز أن يشتريا جزءاً منه. ولكن ليس لديهما ما يقدمانه عوضاً عن اللحم إلا منتجات صنعتيهما، غير أن القصاب قد تموّن من الخبز والجعة ما

يلبي حاجته المباشرة إليهما. ولذا، فلا مجال للمبادلة في هذه الحال بينهم. فهو لا يستطيع أن يكون بائعاً ولا هم يستطيعون أن يكونوا زبائنه؛ كما أنهم جميعاً بلا منفعة متبادلة بعضهم لبعض. بعد أن رسخ تقسيم العمل في أول أمره، وبغية تجنب الإزعاج المتولد عن أوضاع كهذه، تعيّن على كل رجل حصيف في كل عصر ومجتمع أن يسعى طبعاً إلى تدبير أموره على نحو يكون معه في كل وقت، علاوة على المنتج المخصوص الناشئ عن صنعته، كمية من هذه السلعة أو تلك التي يتصور أن من يرفض من الناس مبادلتها بنتاج صنعته قليل جداً.

ومن الجائز أن الكثير من السلع قد اعتبرت ثم استخدمت لهذا الغرض. ويقال إن الماشية، في العصور القديمة للمجتمع، كانت وسيلة التجارة الشائعة؛ ورغم أنها كانت وسيلة غير ملائمة أبداً، فنحن نجد أن الأشياء كانت في الأزمنة القديمة تثمن بعدد رؤوس الماشية التي بذلت بدلاً عنها. ويقول هوميروس إن ثمن درع ديوميد كان تسعة ثيران، بينما كان ثمن درع غلوكس مئة ثور. ويروى أن الملح هو وسيلة التجارة الشائعة في الحبشة؛ ومثله نوع من الأصداف في بعض أنحاء ساحل الهند؛ وسمك القد المجفف في نيوفاوند لاند؛ والتبغ في فيرجينيا؛ والسكر في مستعمراتنا الهندية الغربية؛ وجلود الحيوانات المدبوغة أو غير المدبوغة في بعض البلدان الأخرى؛ وثمة حتى اليوم قرية في اسكتلندا، حيث ما زال بعض أصحاب الصنائع يحملون، فيما روي لي، حفنة من المسامير بدلاً من النقود إلى المخبز أو إلى بائع الجعة.

ولكن يبدو أن الناس في جميع البلدان قد عقدوا العزم، جراء

أسباب قاهرة، على إيلاء الأفضلية في هذا الاستعمال للمعادن دون سائر السلع. فالمعادن، فضلاً عن كونها قابلة للحفظ بخسارة قليلة كأية سلعة أخرى، إذ نادراً ما يوجد لها نظير غير قابل للتلف مثلها، يمكنها أيضاً أن تقسم من دون خسارة إلى أي عدد من الأجزاء، كما يمكن لهذه الأجزاء أن تتحد عبر الصهر ثانية؛ وهذه صفة لا تضارعها فيها أية من السلع الباقية الأخرى، كما أنها الصفة التي تجعلها، أكثر من غيرها من الصفات، أليق استعمالاً في التداول والتجارة. فالرجل الذي كان يود شراء الملح، مثلاً، ولم يكن يملك غير الماشية ثمناً للملح، كان يضطر في أرجح الظن إلى شراء كمية من الملح تساوي ثوراً كاملاً، أو نعجة كاملة دفعة واحدة. ونادراً ما كان في وسعه أن يشتري أقل من ذلك، لأن ما كان عليه أن يبذله للحصول على الملح لا يمكن أن يقسم من دون خسارة؛ وإذا ما كان يرغب في شراء المزيد، فقد كان يتعين عليه، للأسباب نفسها، أن يشتري ضعف الكمية أو ثلاثة أضعافها، أي قيمة ثلاثة ثيران أو ثلاث أغنام. وعلى الضد من ذلك، فإذا كان يملك، بدلاً من الأغنام أو الثيران، [127] معدناً ليبذله بدلاً من الملح، فقد كان من السهل عليه أن يناسب بدقة ما بين كمية المعدن وكمية السلعة التي كان يحتاج إليها مباشرة.

وقد استعملت مختلف الأمم معادن مختلفة لهذه الغاية. فالحديد كان أداة التعامل التجاري الشائع بين الإسبرطيين القدماء؛ والنحاس كان متداولاً بين الرومان؛ والذهب والفضة عند الأمم الثرية والتجارية.

ويبدو أن هذه المغادن قد استعملت أولاً لهذا الغرض على هيئة

سبائك غفل من دون ختم أو سك. من ذلك ما يخبرنا به المؤرخ الروماني بلينوس[1]، استناداً إلى تيماوس، وهو مؤرخ قديم، أن الرومان ظلوا، حتى أيام سرفيوس تليوس، بلا نقد مسكوك، وأنهم كانوا يتعاملون بواسطة سبائك نحاسية غير مختومة لشراء ما كانوا يحتاجون إليه. وكانت هذه السبائك الغفل تقوم بوظيفة النقد في ذلك الزمن.

وكان استعمال المعادن في هذا الوضع البدائي يقترن بعيبين كبيرين: أولاً، الإزعاج الناشئ عن رَوْز هذه المعادن، وثانياً، الإزعاج الناشئ عن تمحيصها. ففي المعادن النفيسة، حيث يؤثر فرق صغير في الكمية تأثيراً كبيراً في القيمة، تستلزم عملية الروز والوزن بدقة، أوزاناً وموازين دقيقة. من ذلك أن روز الذهب تحديداً عملية لطيفة جداً. والواقع أنه في المعادن الخشنة، حيث الخطأ الصغير لا يخلف عواقب تذكر، لا بد من دقة أقل ولا شك. ومع ذلك فقد نجد الأمر في غاية العسر، إذا كان على الرجل الفقير أن يزن الفلس الزهيد كلما احتاج إلى بيع أو شراء ما قيمته فلس من السلع. كما أن عملية تمحيص الذهب والفضة أصعب من هذا، وأتعب أيضاً، وما لم يكن قسم من المعدن قد صهر صهراً جيداً في البوتقة، مع المحلول المناسب، فإن أي استنتاج يمكن الخلوص إليه بعد التمحيص يظل بعيداً جداً عن اليقين. ولا بد أن الناس كانوا، قبل اعتماد النقد المسكوك، يتعرضون دائماً لأكبر الاختلاسات والغرامات، ما لم يلجأوا إلى هذه العملية العسيرة

(١) Pliny, Hist. Nat. lib. 33, cap. 3.

والمتعبة، وبدلاً من أن يحصلوا على زنة باوند من الفضة الصافية، أو النحاس الصافي، ربما حصلوا مقابل سلعهم على تركيبة مزيفة من أرخص المعادن وأخشنها، مما عولج في مظهره الخارجي [128] يشبه تلك المعادن. وللحؤول دون تجاوزات كهذه، وتسهيل المبادلات، وتشجيع كافة أصناف الصنائع والتجارة من خلال ذلك، توصل الناس في جميع البلدان التي خطت خطوات هامة على طريق التطور، إلى ضرورة وضع ختم رسمي على بعض الكميات المحددة من المعادن المعينة التي يشيع في هذه البلدان استعمالها لشراء السلع. من هنا جاءت نشأة النقد المسكوك، وتلك الأماكن المعروفة بدور السكّ؛ أي تلك المؤسسات المشابهة تماماً من حيث طبيعتها لمؤسسات دمغ وطباعة الألبسة الصوفية والكتانية. فالمقصود منها كلها التثبت، عبر ختم رسمي، من كمية السلع المختلفة المجلوبة إلى السوق وجودتها المنتظمة.

ويبدو أن أوائل الأختام المماثلة التي طبعت على المعادن المتداولة، إنما كان القصد منها، في الكثير من الأحوال، التثبت مما يصعب التثبت منه رغم أهميته، ألا وهو جودة المعدن أو نقاوته، والتشبه بعلامة الستيرلنغ المطبوعة حالياً على صفائح الفضة وسبائكها، أو العلامة الإسبانية التي توضع أحياناً على سبائك الذهب، والتي تضرب على جانب واحد من القطعة ولا تغطي المساحة كلها، تثبت نقاوة المعدن دون وزنه. من ذلك أن إبراهيم، حسب رواية الكتاب المقدس، يزن لعفرون الأربعمئة شاقل من الفضة التي التزم بدفعها ثمناً لحقل مكفيلة. ولكن يقال إنها العملة الشائعة عند التاجر، وهي مع ذلك تقبض وفقاً لزنتها لا لعددها،

على نحو مماثل لطريقة التعامل بسبائك الذهب والفضة اليوم. ويقال إن إيرادات ملوك إنكلترا الساكسونيين كانت تستوفى عيناً لا نقداً، أي أطعمة ومؤناً من جميع الأصناف. أما عادة القبض نقداً فقد أدخلها وليام الفاتح. غير أن هذا المال كان، لأمد طويل، يستوفى في بيت المال بالوزن لا بالعد.

إن الإزعاج والصعوبة الناجمين عن زنة هذه المعادن بدقة أفضيا إلى اعتماد النقود المعدنية التي كان يفترض في الختم الذي يغطي وجهيها وأطرافها أحياناً، أن يثبت وزن المعدن فيها فضلاً عن نقاوته. لذلك كانت هذه النقود المعدنية تتداول عدّاً كما هي الحال اليوم، ومن دون تجشم عناء وزنها.

ويبدو أن تسميات هذه النقود المعدنية كانت تعبر أصلاً **[129]** عن كمية المعدن التي تحتوي عليها. ففي عهد سرفيوس توليوس، الذي كان أول من سك النقود في روما، كان الأس الروماني أو البوندو يحتوي على باوند روماني من النحاس الجيد. وكان يقسم بالطريقة نفسها التي يقسم بها الباوند الإنكليزي الترويسي **Troyes** إلى اثنتي عشرة أونصة، تحتوي كل منها على أونصة حقيقية من النحاس الجيد. وكان الباوند الإنكليزي الاسترليني، في عهد إدوارد الأول، يحتوي على باوند، وزن البرج (دارالسك) **Tower**، من الفضة ذات النقاوة المعروفة. ويبدو أن باوند البرج كان أكثر قليلاً من الباوند الروماني، وأقل قليلاً من الباوند الترويسي. ولم يدخل هذا الأخير إلى دار سكة إنكلترا إلا في السنة الثامنة عشرة لعهد هنري الثامن. كانت الليرة الفرنسية تحتوي في عهد شارلمان على باوند من الفضة ذات النقاوة المعروفة، بوزن ترويس. وكان معرض

ترويس في شامباين في ذلك الزمن مقصوداً من كافة أمم أوروبا، وكانت موازين هذا السوق الذائع الصيت ومكاييله موضع تقدير وشهرة عامين. وكان الباوند الأسكتلندي النقدي يحتوي، منذ أيام ألكسندر الأول وحتى أيام روبرت بروس، باونداً من الفضة يساوي الباوند الاسترليني الإنكليزي من حيث الوزن والنقاوة. وكانت البنيز الإنكليزية، والفرنسية، والأسكتلندية تحتوي، في الأصل، كلها على زنة بني من الفضة، أي جزء من عشرين من الأونصة، وجزء من مئتين وأربعين من الباوند. كما يبدو أن الشيلنغ أيضاً كان اسماً لأحد الأوزان. ونقرأ في قانون قديم من قوانين هنري الثامن ما يلي: عندما يكون سعر القمح باثني عشر شيلنغ للكوارتر quarter فإن زنة الخبز المشترى بسعر فارذنغ (ربع بنس) هو أحد عشر شيلنغ وأربعة بنسات. غير أن النسبة بين الشيلنغ والبني أو الباوند تبدو غير مستقرة ومنتظمة بقدر ما كانت النسبة بين البني والباوند. أيام السلالة الأولى لملوك فرنسا كان السو أو الشيلنغ الفرنسي يبدو في مناسبات مختلفة وكأنه يساوي خمسة بني، أو اثني عشر، أو عشرين، أو أربعين. أما عند السكسون القدماء فيظهر أن الشيلنغ كان يساوي في وقت من الأوقات خمسة بني، وليس من المستبعد أنه ربما كان متغيراً عندهم مثلما كان عند جيرانهم الفرنجة القدماء. ومن أيام شارلمان عند الفرنسيين، ومن أيام وليام الفاتح عند الإنكليز، يبدو أن النسبة بين الباوند، والشيلنغ، والبني، قد ظلت منتظمة على ما هي عليه اليوم، وإن كانت قيمة كل واحد منها قد اختلفت كثيراً. ذلك أنه في كل بلد في العالم، [130] على ما أعتقد، أفضى بخل الملوك والدول صاحبة السيادة وجورهم واستهتارهم بثقة رعاياهم،

إلى تخفيض تدريجي لكمية المعدن الحقيقية التي كانت قائمة أصلاً في نقودهم المعدنية. فالأس الروماني اختزل في أواخر أيام الجمهورية إلى جزء من أربعة وعشرين من قيمته الأصلية، وبدلاً من أن يزن باوند بات يزن نصف أونصة. أما الباوند والبني الإنكليزيان فيحتويان على ثلث قيمتهما الأصلية فحسب؛ والباوند الأسكتلندي على حوالى جزء من ستة وثلاثين جزءاً؛ والباوند والبني الفرنسيان على جزء من ستة وستين جزءاً من قيمتهما الأصلية. وقد تمكن الملوك والدول ذات السيادة الذين قاموا بهذه العمليات، ظاهرياً، من تسديد ديونهم والوفاء بالتزاماتهم ببذل كمية من الفضة أقل مما كان مطلوباً منهم. كان ذلك ظاهرياً فعلاً؛ ذلك لأن الدائنين قد اختُلس جزء مما هو مستحق لهم. وقد منح كافة الدائنين في الدولة الامتياز ذاته وبات في وسعهم أن يسددوا بالقيمة الاسمية للنقد المخفض الجديد كل ما كانوا اقترضوه بالنقد القديم. وقد كانت عمليات كهذه دائماً ملائمة للمديونين، وهادمة لمصالح الدائنين، وقد تسببت أحياناً بانقلابات في مصائر الأفراد العاديين أشد وأعنف مما قد تتسبب به كارثة عامة هائلة.

بهذا النحو أصبح النقد عند كافة الأمم المتمدنة أداة عامة للتجارة تشترى به السلع على أنواعها وتباع، أو يبادل بعضها ببعض.

أما ما هي القواعد التي يلتزم بها الناس بصورة طبيعية في مبادلتهم بضائعهم لقاء النقد أو مقابل بضائع أخرى، فهو ما سأباشر تفحصه الآن. وهذه القواعد تحدد ما يمكن تسميته بالقيمة النسبية أو التبادلية للسلع.

لا بد من الإشارة أولاً إلى أن لكلمة قيمة دلالتين، فهي تعرب أحياناً عن منفعة شيء معين، وأحياناً تدل على القدرة على شراء سلع أخرى تمكننا منها حيازة هذا الشيء. فالأولى قد تسمى «قيمة استعمالية»؛ والأخرى، «قيمة تبادلية». فالأشياء ذات القيمة الاستعمالية الكبرى غالباً ما تكون لها قيمة تبادلية قليلة أو معدومة؛ وبالعكس، فالأشياء ذات القيمة التبادلية الكبرى غالباً ما تكون قيمتها الاستعمالية قليلة [131] أو معدومة. لا شيء أنفع من الماء: ولكنه لا يكاد يشترى به شيء؛ ولا يكاد يبادل به شيء. وعلى العكس فالجوهرة لا تكاد تكون لها أية قيمة في الاستعمال، ولكن يمكن في كثير من الأحيان لكمية كبيرة من السلع الأخرى أن تبادل بها.

بغية التقصي عن المبادئ التي تنظم القيمة التبادلية للسلع، سأحاول أن أبيّن:

أولاً، ما هو المقياس الحقيقي لهذه القيمة التبادلية؛ أو بمَ يتقوّم السعر الحقيقي للسلع كلها؟.

ثانياً، ما هي مختلف الأجزاء التي يتكون منها هذا السعر الحقيقي؟.

وأخيراً، ما هي الظروف المختلفة التي ترفع أحياناً بعض مكونات السعر هذه أو كلها، وأحياناً تنزلها إلى أدنى من سعرها الطبيعي أو المعتاد؟ أو ما هي الأسباب التي تمنع سعر السوق، أي السعر الحقيقي للسلع، من التطابق التام مع ما يمكن تسميته بالسعر الطبيعي؟

وسوف أسعى إلى تفسير هذه المواضيع الثلاثة بأقصى ما أستطيعه من الإحاطة والوضوح، في الفصول الثلاثة التالية التي يجب أن ألتمس لها جدياً صبر القارئ وانتباهه: انتباه القارئ كي يتفحص بعض التفاصيل التي قد تبدو في مواضع متعبة ومملة؛ وانتباهه كي يفهم ما قد يتبين بعد أكمال التفسيرات التي أستطيع تقديمها أنه ما زال غامضاً بعض الشيء. أنا مستعد دائماً للمجازفة بأن أكون مملاً كي أتيقن من أنني واضح؛ وبعد تجشم أعظم العناء الذي أستطيعه كي أكون واضحاً فمن الجائز أن يبدو للقارئ أن بعض الغموض ما يزال يشوب موضوعاً هو في طبيعته في غاية التجريد **[132]**.

الفصل الخامس

في السعر الحقيقي والإسمي للسلع، أو في ثمنها من حيث العمل وثمنها بالنقود

يكون كل رجل ثرياً أو فقيراً بقدر ما باستطاعته أن يتمتع بضروريات الحياة، وكمالياتها، وملاهيها. ولكن بعد أن استحكم تقسيم العمل بين الناس، لم يعد عمله الخاص يتيح له إلا قسطاً ضئيلاً من هذه الثلاث. بل بات يتعين عليه أن يستمد القسط الأكبر منها من عمل الناس الآخرين، وصار عليه أن يكون ثرياً أو فقيراً بقدر كمية العمل التي في مقدوره أن يستحقها، أو أن يبتاعها. لذلك، فإن قيمة أية سلعة عند الشخص الذي يمتلكها، والذي لا ينوي أن يبيعها أو أن يستهلكها بنفسه، بل أن يبادلها بغيرها من السلع، إنما تساوي كمية العمل الذي تخوله ابتياعها أو استحقاقها. فالعمل إذاً هو مقياس القيمة التبادلية الحقيقي للسلع كلها.

السعر الحقيقي لكل شيء، أي الكلفة الحقيقية لكل شيء بالنسبة إلى الشخص الذي يبتغي احتيازه، إنما هو الجهد والعناء المبذول لاحتيازه. وما يساويه حقاً كل شيء عند الإنسان الذي احتازه، والذي ينوي التصرف فيه أو مبادلته بشيء آخر، إنما هو

التعب والعناء اللذان يستطيع أن يعفي نفسه منهما ويقتدر على فرضهما على أناس أخرين. فما يشترى بالمال أو بالسلع إنما يبتاع بالعمل كالشيء الذي نحتازه بعناء بدننا الخاص. فهذا المال أو هذه السلع يعفياننا في الواقع من هذا العناء. وهما يحتويان على قيمة كمية معينة من العمل التي نبادل بها ما يفترض فيه عند المبادلة أن يحتوي على قيمة كمية مماثلة. العمل كان الثمن الأول، مال الابتياع الذي كان يبذل للحصول على كل الأشياء. لم يكن الذهب ولا الفضة، بل العمل، هو ما تم به ابتياع كل ثروات العالم في الأصل؛ وقيمته عند الذين يمتلكونه، والذين يريدون مبادلته ببعض المنتجات الجديدة، إنما هي مساوية بدقة لكمية العمل الذي تقدر أن تمكنهم من ابتياعها أو استحقاقها [133].

الثروة، كما يقول السيد [توماس] هوبز، قوة. ولكن الشخص الذي يكسب ثروة طائلة أو يفلح في الوصول إليها، لا يكتسب ولا يفلح بالضرورة في الوصول إلى أية قوة سياسية، لا مدنية ولا عسكرية. ربما مكنته ثروته من أسباب الحصول على الاثنتين معاً، ولكن مجرد امتلاك تلك الثروة لا يمنحه أية منهما. أما القوة التي يمنحه إياها امتلاك الثروة مباشرة وفوراً إنما هي قوة الشراء؛ أي استحقاق معين لكل العمل أو كل نتاج العمل الموجود حينها في السوق. وتكون ثروته أكبر أو أصغر، بالقياس إلى مدى هذه القوة تحديداً؛ أو إلى كمية عمل الناس الآخرين أو، وهو الشيء نفسه، نتاج عمل الناس الآخرين الذي تمكنه ثروته من ابتياعه أو استحقاقه. والقيمة التبادلية لكل شيء ينبغي دائماً أن تكون مساوية بدقة لمدى ما تمنح صاحب هذا الشيء من هذه القوة.

ومع أن العمل هو المقياس الحقيقي للقيمة التبادلية لكافة السلع، ولكنه ليس الشيء الذي تقدر به قيمة السلع عادة. فمن الصعب، في كثير من الأحيان، التثبت من النسبة بين كميتين مختلفتين من العمل. فالزمن المنفق في نوعين مختلفين من العمل لن يحدد بمفرده دائماً هذه النسبة. فالاختلاف في كمية الجهد المبذول، والبراعة المستعانة، يبغي أن يؤخذا أيضاً في الحسبان. فقد يكون ثمة مزيد من العمل في عمل ساعة من الشغل الشاق، مما يوجد في ساعتين من التجارة السهلة؛ أو في الانكباب ساعة على صنعة استغرق صاحبها عشر سنوات في اكتسابها، مما قد يوجد في عمل شهر في صناعة عادية بادية للعيان. ولكنه ليس من السهل إيجاد أي مقياس دقيق للمشقة أو للبراعة. والحق أنه في تبادل مختلف منتجات العمل على أنواعها يؤخذ أمر المشقة والبراعة عادة في الحسبان. غير أن التبادل لا يتوازن جراء أي مقياس دقيق، بل بالمساومة والإفراط فيها في السوق، وفقاً لهذا اللون من التساوي التقريبي الذي وإن كان غير دقيق فهو كاف للمضي في تصريف أمور الحياة العادية.

علاوة على ذلك، يتم تبادل كل سلعة عادة بالمقارنة مع سلع أخرى لا مع العمل. ولذلك كان من الطبيعي أكثر أن تقدر قيمتها التبادلية بكمية من سلعة أخرى لا بكمية العمل الذي يمكنها ابتياعه. والسواد الأعظم من الناس أيضاً يفهمون ما تعنيه كمية معينة من سلعة [134] معينة أحسن مما يفهمون كمية من العمل. فهذا متاع ملموس، وذاك مفهوم مجرد، وهو وإن كان يمكن جعله معقولاً بقدر كاف، فهو ليس طبيعياً أصلاً ولا بيّناً بذاته.

ولكن عندما توقفت المقايضة، وأصبح النقد أداة شائعة للتجارة، صار من الأشيع مبادلة كل سلعة مخصوصة بالنقد لا بأية سلعة أخرى. فالقصاب قلما يحمل معه لحم البقر أو الضأن إلى الخباز، أو صانع الجعة، ليبادل بها الخبز أو البيرة؛ بل تراه يحملها إلى السوق حيث يبادل بها النقد، ثم يستبدل بهذا النقد الخبز والجعة. إن كمية النقد التي يحصل عليها مقابل لحمه تنظم أيضاً كمية الخبز والجعة التي يستطيع شراءها بعد ذلك. فمن الطبيعي والأظهر في نظره إذاً أن يقدر قيمة اللحم بكمية النقد، أي السلعة التي استبدل بها مباشرة، من أن يقدرها بقيمة الخبز والجعة، أي السلع التي لا يمكنه مبادلة اللحم بها إلا بعد تدخل سلعة أخرى؛ ومن الطبيعي أيضاً أن يقال إن لحم هذا القصاب يساوي ثلاثة بنس أو أربعة بنس، من أن يقال إنه يساوي ثلاثة أو أربعة باوند من الخبز أو ثلاثة أو أربعة كوارتس من الجعة الصغيرة. وهكذا أصبح من الأشيع تقدير القيمة التبادلية لكل سلعة بكمية النقد، لا بكمية العمل أو بكمية أية سلعة أخرى يمكن الحصول عليها مقابل تلك السلعة.

ولكن الذهب والفضة، ككل السلع الأخرى، تتغير قيمتهما صعوداً في أحيان وهبوطاً في أحيان أخرى. وتارة أيسر ابتياعاً وطوراً أعسر. فكمية العمل التي يمكن لأية كمية محددة منهما أن تشتريها أو تتحكم بها، أو كمية السلع التي يمكن أن تبادل بهما، تتوقف دائماً على خصوبة أو عقم المناجم التي يتفق أن تكون معروفة عند إجراء تلك المبادلات. فاكتشاف مناجم أمريكا الزاخرة خفضت، في القرن السادس عشر، قيمة الذهب والفضة في أوروبا إلى ما يقارب

ثلث ما كانت عليه من قبل. ولما كان الإتيان بهذه المعادن من المنجم إلى السوق يكلف أقل، فقد باتا يبتاعان أو يستحقان كمية أقل من العمل عندما كان يؤتى بهما إلى السوق؛ وهذا الانقلاب في قيمتهما، وإن كان الأعظم في ما يبدو، ليس الانقلاب الوحيد الذي [135] يعطينا التاريخ عنه فكرة ما. ولكن كما أن مقياس الكمية كالقدم الطبيعية، القامة، أو الحفنة، الذي تتغير كميته باستمرار، لا يمكن أن يكون أبداً مقياساً دقيقاً للأشياء الأخرى؛ كذلك لا يمكن لسلعة تتغير قيمتها باستمرار أن تكون مقياساً دقيقاً لقيمة السلع الأخرى. يمكن لكميات العمل المتساوية، في كل الأزمنة والأمكنة، أن توصف بأنها متساوية في القيمة عند العامل. ففي حالته الصحية المعتادة، وقوته، ونشاطه؛ وفي الدرجة المعتادة لمهارته ومهارةه، عليه دائماً أن يضحي بالقسط نفسه من راحته، وحريته، وسعادته. ولا بد للثمن الذي يدفعه من أن يكون دائماً هو نفسه، مهما كانت كمية السلع التي يحصل عليها مقابل عمله. والواقع أنه قد يشتري من هذه السلع كمية أكبر وأحياناً أصغر؛ ولكن قيمتها هي التي تتغير، لا قيمة العمل الذي يبتاعه. وفي كل الأزمنة فالغالي هو العزيز المنال، أو الذي يكلف الحصول عليه كثيراً من العمل؛ أما الرخيص فهو ما يسهل الوصول إليه، أو الذي لا يكلف إلا القليل جداً من العمل. فالعمل وحده، غير المتغير في قيمته الذاتية، هو المقياس الحقيقي والنهائي الذي يمكن لقيمة كافة السلع أن تقارن به، وأن تقارن في كل الأزمنة والأمكنة. إنه سعرها الحقيقي؛ أما النقد فهو سعرها الاسمي فقط.

ولكن على الرغم من أن كميات العمل المتساوية تتساوى في

القيمة عند العامل، فإنها في نظر الشخص الذي يستخدمه تبدو أحياناً ذات قيمة أكبر وأحياناً ذات قيمة أصغر. فهو يبتاعها أحياناً بكمية أكبر من السلع، وأحياناً بكمية أصغر، ويبدو ثمن العمل متغيراً كثمن بقية الأشياء. ويبدو له هذا الثمن غالياً في حالة ورخيصاً في حالة أخرى. غير أن الواقع هو أن السلع هي الرخيصة في هذه الحالة وغالية في الحالة الأخرى.

ولذلك، فبهذا المعنى الشعبي، يمكن أن يقال إن للعمل سعراً حقيقياً وسعراً اسمياً. فقد يقال إن سعره الحقيقي يتقوّم بكمية ضروريات الحياة وكمالياتها التي تبذل بدلاً عنه؛ وإن سعره الاسمي يتقوّم بكمية النقد. ويكون العامل ثرياً أو فقيراً، حسن الجزاء أو سيئه، بالقياس إلى السعر الحقيقي لا الاسمي لعمله.

وهذا التمييز بين السعر الحقيقي والاسمي [136] للسلع والعمل ليس مسألة تنظير بحت، بل ربما كان له منفعة عظيمة الشأن في الممارسة. فالسعر الحقيقي نفسه له القيمة نفسها دائماً؛ ولكن نظراً إلى التغيرات في قيمة الذهب والفضة، فإن السعر الاسمي نفسه قد تكون له أحياناً قيم متفاوتة جداً. فعندما يباع عقار ما، مع الاحتفاظ بالريع الدائم، فمن المهم جداً للعائلة التي يحفظ هذا الريع لها ألا يتقوّم بمبلغ مخصوص من النقد إذا كان المقصود أن تبقى لهذا الريع القيمة نفسها. فقيمته تكون في هذه الحال عرضة لتغيرات من نوعين مختلفين: أولاً، تلك الناشئة عن تفاوت كميات الذهب والفضة الموجودة في قطعة النقد المعدني المسماة بالاسم نفسه، مع تفاوت الأزمنة؛ وثانياً، تلك الناشئة عن تفاوت قيم الكميات المتساوية من الذهب والفضة، مع تفاوت الأزمنة.

فكثيراً ما ظن الأمراء والدول ذات السيادة أن لهم مصلحة آنية في تقليص كمية المعدن النقي الموجود في نقودهم؛ ولكنهم قليلاً ما ارتأوا أن لهم مصلحة في زيادته. وفي اعتقادي أن كمية المعدن الموجودة في نقود كل الأمم لم تزل لذلك في تناقص مستمر، ولم تكد تتزايد قط. ولذلك، فإن من شأن هذه التغيرات أن تميل بصورة تكاد تكون دائمة إلى تقليص قيمة الريع النقدي.

أدى اكتشاف مناجم أمريكا إلى تخفيض قيمة الذهب والفضة في أوروبا. والشائع افتراضه أن هذا الانخفاض ما زال قائماً بصورة تدريجية، ومن المرجح أن يستمر في الانخفاض لزمن طويل، وهذا أمر أعتبره مفتقراً إلى دليل قاطع. وبناء على هذا الافتراض يرجح إذاً أن تفضي التغيرات إلى تخفيض قيمة الريع النقدي لا إلى زيادتها، وإن جاء في نص الشروط أن يدفع الريع لا بكمية محددة من القطع النقدية المسماة (عدداً معيناً من الباوندات الاسترلينية، مثلاً)، بل بكمية محددة من أونصات الفضة النقية، أو الفضة ذات المستوى المعين.

الريوع التي حفظ استيفاؤها حنطة أو حبوباً احتفظت بقيمتها أفضل بكثير من تلك التي حفظ استيفاؤها نقداً، حتى في الحالات التي لم تغير فيها تسمية القطع النقدية. ففي السنة الثامنة عشرة من عهد الملكة إليزابيث، صدر قرار بأن يحفظ استيفاء ثلث ريع كل إيجارات الكليات حنطة أو حبوباً، على أن تدفع إما عيناً أو وفقاً للأسعار الرائجة [137] في أقرب سوق عام. والنقد الناشئ من ريع الحنطة هذا، وإن كان في الأصل لا يتعدى ثلث الجملة الكاملة، قد بات في هذه الأيام واستناداً إلى الدكتور بلاكستون، يقارب

إجمالاً ضعف ما يحصل من الثلثين الآخرين. ووفقاً لهذه الرواية فلا بد أن الريوع النقدية للكليات قد تدنت إلى قرابة ربع قيمتها القديمة؛ أو أن قيمتها أصبحت تزيد قليلاً عن ربع قيمة الحنطة التي كانت تشتريها في الماضي. ولكن منذ حكم فيليب وماري لم تتغير تسمية القطع النقدية الإنكليزية إلا تغيراً طفيفاً، كما ظل العدد نفسه من الباوند، والشيلينغ، والبنس، يحتوي على الكمية نفسها تقريباً من الفضة الصافية. ولذلك فإن الانحطاط في قيمة الريوع النقدية للكليات، قد نشأ عن انحطاط قيمة الفضة.

وعندما يتضافر انحطاط قيمة الفضة مع تقليص كمية الفضة الموجودة في القطعة النقدية ذات التسمية نفسها، فإن الخسارة كثيراً ما تكون أفدح. ففي اسكتلندا، حيث تغيرت تسمية القطعة النقدية تغيرات أكبر مما تغيرت في إنكلترا، وفي فرنسا، حيث خضعت لتغيرات أكبر من تلك التي شهدتها اسكتلندا، تضاءلت بعض الريوع القديمة العهد إلى ما يقارب التلاشي بعد أن كانت ذات قيمة لا يستهان بها.

إن من شأن كميات متساوية من العمل أن تبتاع، على تباعد الأزمنة، بكميات من الحنطة أقرب إلى التساوي، أي ما يقوم بمعيشة العامل، من كميات متساوية من الذهب أو الفضة، أو ربما أي نوع آخر من السلع. فالكميات المتساوية من الحنطة تكون، على تباعد الأزمنة، أقرب إلى القيمة الحقيقية نفسها، أو تمكن مالكها من أن يستحق أو يبتاع ما يقرب أكثر من نفس كمية عمل أفراد آخرين. أقول إنها ستقوم بذلك بأقرب مما تفعله كميات متساوية من أية سلعة أخرى تقريباً؛ ذلك أنه حتى الكميات المتساوية من الحنطة

لن تقوم بالأمر نفسه تماماً. إن ما يقوم بمعيشة العامل، أو السعر الحقيقي للعمل، على ما سأسعى إلى تبيانه فيما يلي، يختلف باختلاف الأحوال؛ فهو، في مجتمع يتقدم نحو الثروة، أسخى منه في مجتمع راكد؛ وفي مجتمع راكد أسخى منه في مجتمع متقهقر. ولكن من شأن كل سلعة أخرى أن تبتاع كمية من العمل أكبر أو أصغر بالقياس إلى كمية المعيشة التي يمكنها أن تبتاعها في ذلك الوقت. فالريع المحفوظ حنطة لا يتعرض إلا لما يطرأ من تغيرات في [138] كمية العمل التي تستطيع كمية من الحنطة أن تبتاعها. غير أن الريع المحفوظ في صورة أية سلعة أخرى معرّض لا للتغيرات في كمية العمل التي يمكن لأية كمية محددة من الحنطة أن تبتاعها فحسب، بل وللتغيرات في كمية الحنطة التي يمكن ابتياعها بأية كمية محددة من تلك السلعة.

ولكن لا بد من الملاحظة هنا أن القيمة الحقيقية لريع من الحنطة، وإن تغيرت من قرن إلى قرن بنسبة أقل من تغير ريع نقدي، فهي تتغير أكثر من سنة إلى سنة. فالسعر النقدي للعمل، على ما سأسعى إلى تبيينه لاحقاً، لا يتقلب من سنة إلى سنة مع تقلب السعر النقدي للحنطة، بل يبدو أنه يتناسب في كل مكان لا مع السعر المؤقت أو الاتفاقي لضروريات الحياة، بل مع سعرها المتوسط أو المعتاد. والسعر المتوسط أو المعتاد للحنطة ينتظم، على ما سوف أبينه من بعد أيضاً، بقيمة الفضة، بوفرة المناجم التي تمد السوق بهذا المعدن أو بعقمها، أو بكمية العمل التي يجب بذلها، وبالتالي كمية الحنطة التي يجب استهلاكها، بغية الإتيان بأية كمية مخصوصة من الفضة من المنجم إلى السوق. ولكن قيمة

الفضة، وإن كانت تتغير كثيراً من قرن إلى قرن، قلما تتغير كثيراً من سنة إلى سنة، بل هي كثيراً ما تستمر على حالها، أو قريباً جداً من حالها، طيلة نصف قرن أو قرن من الزمان. ولذا، فإن السعر النقدي المتوسط أو المعتاد للحنطة قد يستمر على حاله أو قريباً من حاله، خلال فترة طويلة كهذه من الزمان، ومعه السعر النقدي للعمل، شرط أن يستمر المجتمع، على الأقل، في الوضع ذاته أو ما يقرب من الوضع ذاته في سائر المجالات الأخرى. وفي هذه الأثناء ربما تضاعف سعر الحنطة بصورة مؤقتة في سنة ما عما كان عليه في السنة السابقة، وقد يتكرر ذلك ويتقلب مثلاً بين خمسة وعشرين وخمسين شلينغ الكوارتر. ولكن عندما تكون الحنطة بالسعر الأخير، يكون السعر الحقيقي للريع من الحنطة، وليس السعر الاسمي فحسب، ضعف ما يكون عندما تكون الحنطة بالسعر الأول، أو أنه يستحق ضعف الكمية من العمل أو من القسم الأكبر من سواه من السلع الأخرى؛ مع استمرار السعر النقدي للعمل، ومعه سعر معظم الأشياء الأخرى، على ما هو، على امتداد تلك التقلبات.

فالعمل، كما يبدو بوضوح، هو المقياس الشامل، [139] والدقيق الأوحد للقيمة، أو المعيار الوحيد الذي يمكننا بواسطته مقارنة قيم مختلف السلع في كل الأزمنة والأمكنة. فمن المسلم به أننا لا نستطيع تقدير القيمة الحقيقية لمختلف السلع من قرن إلى قرن بكميات الفضة التي كانت تبذل ثمناً لها. ولا نستطيع تقديرها من سنة إلى سنة بكميات الحنطة. أما بكميات العمل ففي وسعنا أن نقدره بأقصى درجات الدقة من قرن إلى قرن ومن سنة إلى سنة.

فالحنطة، من قرن إلى قرن، مقياس أفضل من الفضة، لأن كميات متساوية من الحنطة تبقى، من قرن إلى قرن، أقرب لأن تستحق كمية العمل نفسها مما تستحقها كميات متساوية من الفضة. وعلى العكس، فالفضة، من سنة إلى سنة، مقياس أفضل من الحنطة، لأن كميات متساوية منها أقرب لأن تستحق كمية العمل نفسها.

ومع أن التمييز بين السعر الحقيقي والاسمي قد ينفع في إقامة الريوع الدائمة، أو حتى عقد الإيجارات الطويلة الأجل؛ فهو بلا منفعة في البيع والشراء، أي المعاملات المعتادة والشائعة في حياة البشر.

والسعر الحقيقي والاسمي لكافة السلع يتناسبان بدقة في الوقت نفسه والمكان نفسه. فالكثير أو القليل من النقود التي تحصل عليها مقابل أية سلعة، في سوق لندن مثلاً، كالكثير أو القليل من العمل الذي تمكنك من ابتياعه أو استحقاقه في ذلك الوقت والمكان. لذلك، فالمال هو المقياس الدقيق للقيمة التبادلية لكل السلع، في الزمان نفسه والمكان نفسه. ولكنه لا يتصف بهذه الصفة إلا في الزمان نفسه والمكان نفسه فقط.

والعلاقة المنتظمة بين سعر السلع الحقيقي وسعرها النقدي وإن لم تكن قائمة مع تنائي المسافات بين الأمكنة، فإن التاجر الذي يحمل السلع من مكان إلى آخر لا يتعين عليه النظر في شيء آخر إلا سعرها النقدي، أو الفرق بين كمية الفضة التي يشتري بها تلك السلع والكمية التي يتوقع أن يبيعها بها. فنصف أونصة من الفضة في كانتون بالصين قد تستحق كمية من العمل ومن ضروريات الحياة وكمالياتها أكبر مما تستحقه أونصة في لندن. لذلك، فالسلعة التي

تباع بنصف أونصة من الفضة في كانتون قد تكون أغلى فعلاً هناك، وذات أهمية حقيقية بالنسبة إلى الرجل الذي يمتلكها هناك أكبر من السلعة التي تباع بأونصة في لندن بالنسبة إلى الرجل الذي [140] يمتلكها في لندن. ولكن إذا استطاع تاجر من لندن أن يشتري من كانتون بنصف أونصة من الفضة سلعة يستطيع بيعها بأونصة في لندن لاحقاً، فهو يربح مئة بالمئة في الصفقة، تماماً كأن لأونصة الفضة في لندن القيمة نفسها التي لها في كانتون. ولا يعنيه إن كان نصف أونصة من الفضة يعطيه القدرة على أن يشتري من العمل أو من ضروريات الحياة وكمالياتها ما يفوق ما تعطيه إياه أونصة في لندن. فالأونصة في لندن ستعطيه دائماً القدرة على شراء ضعف هذه كلها التي كان من شأن نصف أونصة أن تفعله هناك، وهذا تحديداً ما يريده.

لذلك، ولما كان السعر الاسمي أو السعر النقدي للسلع هو الذي يحدد أخيراً حصافة أو خَرَقَ كل بيع وشراء، ويكاد يحدد لذلك كل معاملات الحياة العادية المتعلقة بالأسعار، فلا عجب أن يُلتفت إليه أكثر من الالتفات إلى السعر الحقيقي.

وربما كان من المفيد، في كتاب كهذا، مقارنة مختلف القيم الحقيقية لسلعة معينة في مختلف الأزمنة والأمكنة، أو ما يمكن أن تمنحه لمن يمتلكها من درجات متفاوتة في قوة التأثير في عمل أشخاص آخرين، في ظروف مختلفة. وعلينا في هذه الحال أن نقارن لا مختلف كميات الفضة التي كانت تباع بها عادة، بل مختلف كميات العمل التي كان في مقدور هذه الكميات المختلفة من الفضة أن تشتريها. ولكن أسعار العمل الرائجة في عصور وأمكنة

بعيدة لا يمكن أن تعرف إلا نادراً معرفة دقيقة. أما أسعار الحنطة فهي، وإن كانت قد دونت بصورة منتظمة في بعض المواضع، معروفة إجمالاً بشكل أفضل كما أن المؤرخين وغيرهم من الكتاب كثيراً ما التفتوا إليها. لذلك، يتعين علينا إجمالاً الاكتفاء بها لا باعتبارها متناسبة دائماً تناسباً دقيقاً مع أسعار العمل الرائجة، بل باعتبارها أقرب تقريب يمكن الحصول عليه عادة لهذا التناسب. وسوف يتسنى لي في ما يلي أن أقوم بعدة مقارنات من هذا القبيل.

مع تقدم الصناعة، وجدت الأمم التجارية أنه من الأنسب لها أن تسك القطع النقدية من عدة معادن؛ الذهب للدفعات الكبرى، الفضة للمشتريات المعتدلة القيمة، **[141]** والنحاس أو سواه من المعادن الغليظة لذات القيمة الأدنى. غير أنهم دأبوا على اعتبار أحد هذه المعادن مقياساً مميزاً للقيمة دون المعدنين الآخرين؛ ويبدو إجمالاً أن هذا التفضيل إنما كان يمنح للمعدن الذي اتفق أن بدأوا باستعماله أداة للتجارة. ولما كانوا قد بدأوا مرة باستعماله إماماً، وهو ما يرجّح أنهم فعلوه يوم لم يكن عندهم نقد سواه، ثم استمروا على ذلك حتى يوم لم تعد تُلجِئهم الضرورة إلى ذلك.

فالرومان، فيما يروى، ما كانوا يعرفون إلا النقد النحاسي حتى ما يقارب الخمس سنوات قبل الحرب البونية الأولى[1] يوم بدأوا يستعملون القطع النقدية الفضية للمرة الأولى. ويظهر أن النحاس قد ظل دائماً مقياس القيمة في تلك الجمهورية. كما يظهر أن كل الحسابات في روما كانت تدون بالأسات أو بالسسترسات، ومثلها

(١) Pliny, lib. 33, c. 3.

كانت تحسب قيمة كافة العقارات. كان الأس دائماً اسم القطعة النقدية النحاسية. أما كلمة سسترسيوس فكانت تعني أسين ونصف الأس. ومع أن السسترسيوس كان في الأصل قطعة فضية، فإن قيمته كانت تقدر بالنحاس. وكان الرجل الذي يملك نقداً كثيراً في روما يوصف بأنه يملك قدراً كبيراً من نحاس الناس الآخرين.

ويبدو أن الأمم الشمالية التي نشأت على أنقاض الإمبراطورية الرومانية كانت تتعامل بنقود فضية منذ بداية مستوطناتها، ولم تعرف القطع الذهبية ولا النحاسية مدة أجيال لاحقة. كانت القطع الفضية متداولة في إنكلترا أيام السكسونيين؛ ولكن القطع الذهبية لم يسك منها شيء يذكر حتى أيام إدوارد الثالث، كما لم تعرف القطع النحاسية حتى أيام جايمس الأول ملك بريطانيا العظمى. ولذلك، كانت كل الحسابات تحفظ، كما كانت قيمة كافة السلع والعقارات تحسب، في إنكلترا، وللسبب نفسه في كل الأمم الحديثة في أوروبا، بالفضة إجمالاً: وعندما نريد الحديث عن ثروة شخص ما، فنحن نادراً ما نأتي على ذكر عدد الجنيهات، بل نذكر عدد الباوندات الاسترلينية التي نقدر أنها قد تدفع لقاء تلك الثروة.

في الأصل، كانت العملة القانونية في كل البلاد، على ما أعتقد، إنما تسك في قطع هذا المعدن الذي كان يعتبر بصورة خاصة المرجع أو المقياس العام للقيمة. ففي إنكلترا لم يعتبر الذهب عملة قانونية لفترة طويلة بعد أن سك قطعاً نقدية. والنسبة بين [142] قيم النقد الذهبي والفضي لم تحدد بأي قانون أو تصريح عام؛ بل ترك أمر تحديدها للسوق. فإذا عرض المقترض الدفع ذهباً، فقد يرفض المقرض هذه الدفعة جملة، أو يقبل بها على

تقويم للذهب يتم التوافق عليه بينه وبين المقترض. النحاس ليس عملة قانونية حالياً إلا في صرف القطع النقدية الفضية الصغرى. وفي هذه الحال كان التمييز بين المعدن المعتبر مرجعاً، والمعدن غير المعتبر كذلك، تمييزاً أكثر من مجرد تمييز اسمي.

ومع مرور الزمن، ومع اعتياد الناس تدريجياً على استعمال مختلف المعادن في القطع النقدية، ومعرفتهم الفضلى تالياً بالنسب بين قيمها المختلفة، فقد وجدوا في معظم البلدان، على ما أعتقد، أنه من الملائم التثبت من هذه النسبة، والتصريح بقانون عام أن الجنيه، مثلاً، ذا الوزن كذا والنقاوة كيت، ينبغي أن يبادل بواحد وعشرين شيلنغ، أو أن يكون عملة قانونية لقرض بهذا المبلغ. وفي مثل هذه الحال، وخلال استمرار أية نسبة منظمة من هذا القبيل، يصبح التمييز بين المعدن المعتبر مرجعاً والمعدن غير المعتبر مرجعاً تمييزاً اسمياً لا أكثر.

ولكن، إذا ما طرأ أي تغيير على هذه النسبة المنظمة، فإن هذا التمييز يصبح، أو على الأقل يبدو أنه يصبح، تمييزاً أكثر من اسمي مرة ثانية. من ذلك، أنه إذا ما خفضت قيمة الجنيه المنظمة إلى عشرين أو رفعت إلى اثنين وعشرين شيلنغ مثلاً، مع حفظ كل الحسابات والتعبير عن كل التزامات الديون بالنقود الفضية، فإن القسط الأكبر من الدفعات يمكن أن يكون في كلتا الحالتين إما بكمية النقود الفضية نفسها كما من قبل؛ ولكن ذلك سيستلزم كميات مختلفة جداً من النقد الذهبي: كمية أكبر في إحدى الحالتين، وكمية أصغر في الأخرى. ومن شأن الفضة أن تبدو أثبت قيمةً من الذهب. ومن شأن الفضة أن تبدو وسيلة لقياس قيمة

الذهب، ولن يبدو الذهب وسيلة لقياس قيمة الفضة. وسيبدو أن قيمة الذهب تتوقف على كمية الفضة التي يبادل بها؛ أما قيمة الفضة فلن تبدو متوقفة على كمية الذهب التي تبادل بها. ولكن هذا الفرق سيكون متعلقاً في جملته بعادة حفظ المبالغ، والتعبير عن مقادير كل المبالغ الكبرى والصغرى [143] بالنقد الفضي لا بالنقد الذهبي. فمن شأن إحد سندات السيد دراموند بقيمة خمسة وعشرين أو خمسين جنيهاً أن تظل، بعد تعديل من هذا القبيل، قابلة للدفع بخمسة وعشرين أو خمسين جنيهاً بالطريقة نفسها كما من قبل. ومن شأنها بعد تعديل من هذا القبيل، أن تكون قابلة للدفع بكمية الذهب نفسها كما من قبل، ولكن بكميات مختلفة جداً من الفضة. ومن شأن الذهب عند دفع سند كهذه أن يبدو أثبت في قيمته من الفضة. سيبدو الذهب مقياساً لقيمة الفضة، أما الفضة فلن تبدو مقياساً لقيمة الذهب. إذا كان لعادة حفظ الحسابات، والتعبير عن الوعود بالدفع وسواها من الالتزامات النقدية بهذه الطريقة، أن تصبح عامة، فعندئذ سيعتبر الذهب لا الفضة هو المعدن المميز كمرجع أو مقياس للقيمة .

في الواقع، وخلال استمرار أية نسبة منظمة بين القيم المتوالية لمختلف المعادن المستعملة في القطع النقدية، فإن قيمة المعدن الأغلى تنظم قيمة القطع المعدنية كلها. اثنا عشر بنساً نحاسياً تحتوي على نصف باوند من ثقل أفوار دوبوا (= رطل avoirdupoids, من النحاس من النوعية غير الفضلى التي لم تكن تساوي قبل سكها قطعاً نقدية سبع بنسات فضة. ولكن نظراً إلى أن التنظيم القائم يقضي بأن يصرف اثنا عشر من هذه البنسات بشيلنغ، لذلك تعتبر

قيمتها في السوق مساوية لشيلنغ، ويمكن الحصول في أي وقت على شيلنغ لقاء هذه البنسات. حتى قبل الإصلاح الأخير للقطعة النقدية الذهبية لبريطانيا العظمى، كان الذهب، على الأقل ذلك القسم المتداول في لندن وضواحيها، أقل انحطاطاً عن وزنه المعياري من القسم الأكبر من الفضة. ولكن كان واحد وعشرون شيلنغ من النوعية المستهلكة الممحوة النقش تعتبر مساوية لجنيه ربما كان هو نفسه مستهلكاً وممحوّ النقش أيضاً، وإن كان نادراً ما تكون هذه حاله. وقد عملت التنظيمات الأخيرة على تقريب القطعة النقدية الذهبية إلى أقرب ما يمكن تقريب القطع المتداولة عند أية أمة من وزنها المعياري؛ كما أنه من المرجح أن الأمر بعدم استلام أية قطعة ذهبية في الإدارات العامة إلا بالوزن، سيعمل على الحفاظ عليها ما دام هذا الأمر نافذاً. وتستمر القطع النقدية الفضية على حالها من الرثاثة والانحطاط مثلما كانت قبل إصلاح القطع النقدية الذهبية. ومع ذلك، ما يزال واحد وعشرون شيلنغ من هذه القطع النقدية الرديئة تعتبر مساوية لجنيه من هذه القطع الذهبية الممتازة.

إن إصلاح القطع النقدية الذهبية قد رفع بصورة بينة قيمة القطع النقدية الفضية التي يمكن أن تبدل بها [144].

في دار سك العملة الإنكليزية يسك من زنة باوند من الذهب أربعة وأربعون جنيهاً ونصف، تساوي، باعتبار واحد وعشرين شيلنغ الجنيه، ستة وأربعين باوند، وأربعة عشر شيلنغ، وستة بنسات. فالأونصة من هذه القطع الذهبية تساوي ثلاثة باوند، وسبعة عشر شيلنغ، وعشرة بنسات ونصف بني من الفضة. ولا يدفع أي ضريبة أو رسم على سك القطع الذهبية في إنكلترا، ومن يحمل زنة

باوند أو أونصة من سبيكة الذهب المعياري إلى دار سك العملة، يحصل على زنة باوند أو زنة أونصة من القطع الذهبية، من دون أن يحسم شيء منها. ولذلك يقال إن ثلاثة باوندات، وسبعة عشر شيلنغ، وعشرة بنسات ونصف بني للأونصة هو السعر الاسمي للذهب في إنكلترا، أو كمية القطع الذهبية التي تعطيها دار سك العملة مقابل سبيكة ذهبية معيارية.

قبل إصلاح القطع النقدية الذهبية كان سعر سبيكة الذهب المعيارية في السوق، طيلة سنوات، يزيد على ثلاثة باوندات، وثمانية عشر شيلنغ، وأحياناً ثلاثة باوندات، وتسعة عشر شيلنغ، وأحياناً كثيرة أربعة باوندات الأونصة؛ وفي الأرجح، أن هذا المبلغ، كان يدفع بالقطع الذهبية المستهلكة والرديئة، والتي قلما كانت تحتوي على أكثر من أونصة من الذهب المعياري. ومنذ إصلاح القطع النقدية الذهبية، نادراً ما تخطى سعر السبيكة الذهبية المعيارية في السوق ثلاثة باوند، وسبعة عشر شيلنغ، وسبعة بنسات الأونصة. قبل إصلاح القطع النقدية الذهبية كان سعر السوق دائماً يزيد كثيراً أو قليلاً عن السعر الاسمي. ومنذ ذلك الإصلاح، لم يزل سعر السوق أدنى من السعر الاسمي. ولكن سعر السوق هذا هو هو سواء أدفع قطعاً نقدية ذهبية أم فضية. فالإصلاح الأخير للقطع النقدية الذهبية لم يرفع قيمة القطع النقدية الذهبية فحسب، بل رفع أيضاً قيمة القطع النقدية الفضية بالقياس إلى السبيكة الذهبية، وربما رفعها أيضاً بالقياس إلى كل السلع الأخرى أيضاً؛ وعلى الرغم من أن سعر القسم الأكبر من السلع الأخرى يتأثر بالكثير من الأسباب الأخرى، فإن ارتفاع قيمة القطع النقدية الذهبية

أو الفضية بالقياس إليها قد لا يكون ظاهراً ومحسوساً إلى هذا الحد.

في دار سك العملة الإنكليزية يسك من سبيكة فضية معيارية زنتها باوند اثنان وستون شيلنغ، تحتوي في جملتها أيضاً على زنة باوند من الفضة المعيارية. لذلك، يقال إن مبلغ خمسة شيلنغ وبنسين للأونصة هو السعر الاسمي للفضة في إنكلترا، أو كمية القطع النقدية الفضية التي تعطيها دار سك العملة مقابل سبيكة فضية معيارية. قبل إصلاح القطع النقدية الذهبية، كان سعر السبيكة الفضية المعيارية في السوق، في مناسبات مختلفة، خمسة شيلنغ وأربعة بنسات، خمسة شيلنغ وخمسة بنسات، خمسة شيلنغ وستة بنسات، خمسة شيلنغ [145] سبعة بنسات، وفي أحيان كثيرة جداً خمسة شيلنغ وثمانية بنسات. ومع ذلك، يبدو أن خمسة شيلنغ وسبعة بنسات هو السعر الأشيع. ومنذ إصلاح القطع النقدية الذهبية انخفض سعر السبيكة الفضية المعيارية في السوق أحياناً إلى خمسة شيلنغ وثلاثة بنسات، خمسة شيلنغ وأربعة بنسات، وخمسة شيلنغ وخمسة بنسات للأونصة، وهو السعر الذي نادراً ما تجاوزته. وبالرغم من أن سعر السبيكة الفضية في السوق قد انخفض انخفاضاً كبيراً منذ إصلاح القطع النقدية الذهبية، فهو لم يصل في انخفاضه إلى مستوى السعر الاسمي.

ولو أمعنا في النسبة بين مختلف المعادن المستعملة في القطع النقدية الإنكليزية لوجدنا أن النحاس يقوّم أعلى كثيراً من قيمته الحقيقية، في حين أن الفضة تقوّم أدنى قليلاً من قيمتها الحقيقية. وفي سوق أوروبا، في القطع النقدية الفرنسية والقطع النقدية الهولندية، تصرف أونصة الذهب النقي بحوالى أربع عشرة أونصة

فضة نقية. أما في القطع النقدية الإنكليزية فهي تصرف بحوالى خمس عشرة أونصة، أي بكمية من الفضة أكبر مما تساوي حسب التقديرات الشائعة في أوروبا. ولكن كما أن ثمن سبائك النحاس لا يرتفع، حتى في إنكلترا، بارتفاع سعر النحاس في القطع النقدية الإنكليزية، كذلك لا يهبط سعر سبيكة الفضة بانخفاض سعر الفضة في القطع النقدية الإنكليزية. فالفضة في السبائك ما تزال تحتفظ بنسبتها إلى الذهب؛ وللسبب نفسه تحتفظ سبائك النحاس بنسبتها الملائمة إلى الفضة.

مع إصلاح القطع النقدية الفضية في عهد وليام الثالث ظل سعر سبيكة الفضة أعلى قليلاً من السعر الاسمي. وقد عزا السيد جون لوك هذا السعر المرتفع إلى السماح بتصدير السبائك الفضية، وحظر تصدير القطع النقدية الفضية. فهذا السماح بالتصدير، على قوله، جعل الطلب على السبائك الفضية أكبر من الطلب على القطع النقدية الفضية. غير أن عدد الناس الذين يريدون القطع النقدية الفضية لما هو شائع من معاملات البيع والشراء داخل البلد، أكبر يقيناً من عدد الذين يريدون السبائك الفضية لغرض التصدير أو أي غرض آخر. ولا يزال اليوم نظير هذا السماح بتصدير السبائك الذهبية قائماً، ومثله الحظر على تصدير القطع النقدية الذهبية؛ ومع ذلك فإن سعر سبيكة الذهب قد انخفض إلى ما دون السعر الاسمي. ولكن في القطع النقدية الإنكليزية كانت الفضة يومها، كما هي اليوم، تحظى بتقويم متدن بالنسبة إلى الذهب، وكانت القطع النقدية الذهبية (التي لم تكن وقتئذ تعتبر محتاجة إلى أي إصلاح) تنظم يومها، كما تفعل اليوم، القيمة الحقيقية للقطع المعدنية كلها **[146]**.

مثلما أن إصلاح القطع النقدية الفضية لم يخفض يومها سعر سبائك الفضة إلى السعر الاسمي، فمن غير المرجح جداً أن يؤدي إصلاح كهذا إلى ذلك اليوم.

ولو أعيد وزن القطعة النقدية الفضية إلى وزنه المرجع كالذهب، فمن المرجح أن من شأن الجنيه أن يصرف، استناداً إلى النسبة القائمة اليوم، بقدر من القطع الفضية يفوق ما قد يبتاعه من سبائك. فلو باتت القطعة الفضية تحتوي على كامل وزنها المرجع، فقد يتاح في هذه الحال مجال للربح في تذويبها، أولاً كي تباع السبيكة بقطع نقدية ذهبية، ثم مبادلة هذه القطع الذهبية بقطع فضية لتذويبها هي أيضاً على النحو نفسه. ويبدو أن بعض التعديل في النسبة القائمة هو الطريقة الوحيدة للحؤول دون هذه العقبة.

وربما كانت هذه العقبة أهون لو أن الفضة قوّمت في القطع النقدية أعلى من نسبتها إلى الذهب بقدر ما تقوّم اليوم أدنى منه؛ وذلك بشرط أن يسن قانون يمنع الفضة من أن تكون عملة قانونية لأكثر من فكة change جنيه، على غرار عدم اعتبار النحاس عملة قانونية لأكثر من فكة change شيلنغ. فلا يمكن أن يُغَشَّ دائن في هذه الحال جراء تقويم الفضة عالياً في القطع النقدية؛ كما لا يمكن أن يغش الآن دائن جراء تقويم النحاس عالياً. ومن شأن أرباب المصارف وحدهم أن يعانوا من هذا القانون. فعندما يزدحم الناس على استرداد ودائعهم يلجأ هؤلاء المصرفيون إلى كسب الوقت عبر الدفع بقطع ستة بنسات، وسوف يعفيهم هذا القانون من طريقة التهرب من الدفع الفوري المعيبة. ولذا فسوف يجبرون، نتيجة ذلك، على الاحتفاظ الدائم بكميات أكبر من السيولة في خزائنهم

مما يفعلون الآن؛ ومع أن هذا قد يكون بلا شك عرقلة كبيرة لهم، فمن شأن ذلك أن يشكل في الوقت نفسه ضمانة لا يستهان بها لدائنيهم.

ثلاثة باوند وسبعة عشر شيلنغ وعشرة بنس ونصف بني (وهو السعر الاسمي للذهب) لا يحتوي يقيناً، حتى في قطعنا النقدية الذهبية الممتازة، على أكثر من أونصة من الذهب المعياري، ولذلك، ربما جاز الاعتقاد أنها لا تستطيع ابتياع كمية أكبر من الذهب المعياري المسبوك. ولكن الذهب المسكوك قطعاً نقدية أنسب لحاجات المرء من الذهب المعياري المسبوك، ومع أن سك النقود مجاني في إنكلترا، غير أن الذهب المسبوك المحمول إلى دار سك العملة قلما يعاد قطعاً نقدية إلى صاحبه قبل تأخير يطول عدة أسابيع. وفي السرعة الحالية لدار سك العملة، قد يجوز ألا تعاد إلا بعد [147] تأخير يدوم عدة أشهر. وهذا التأخير يساوي رسماً زهيداً على السك، ويجعل من الذهب المسكوك قطعاً نقدية أثمن بصورة ما من كمية مماثلة من الذهب المسبوك. ولو سُعِّرت الفضة المسكوكة وفقاً لنسبتها الصحيحة إلى الذهب، فمن المرجح أن ينخفض سعر الفضة المسبوكة إلى أدنى من السعر الاسمي حتى من دون أي إصلاح للقطع النقدية الفضية؛ ذلك لأن قيمة القطع النقدية الفضية الحالية المستهلكة والمطموسة النقش تنتظم بقيمة القطع النقدية الذهبية الممتازة التي يمكن أن تستبدل بها.

في أرجح الظن أن رسماً بسيطاً أو ضريبة على سك الذهب والفضة من شأنهماأن يزيدا من تفوق هذين المعدنين المسكوكين على كمية مسبوكة مساوية لأي منهما. فمن شأن السك أن يزيد من

قيمة المعدن المسكوك بما يتناسب مع هذا الرسم الزهيد، للسبب نفسه الذي لأجله يزيد الطراز من قيمة الطبق بما يتناسب مع ثمن هذا الطراز. إن تفوق المسكوك على المسبوك يحول دون تذويب المسكوك، كما يثني عن تصديره. ولئن اقتضت أية ضرورة عامة تصدير المسكوك، فإن القسم الأكبر منه سيعود بعد فترة قريبة من تلقاء ذاته. ففي الخارج، لن يكون من الممكن بيعه، إلا لقاء وزنه مسبوكاً. وهو في الداخل قادر على أن يبتاع أكثر من وزنه هذا. لذلك سيكون ثمة ربح في إعادته إلى داخل البلد ثانية. ففي فرنسا يفرض رسم قدره ثمانية في المئة على سك النقود، ولذلك فإن القطع النقدية الفرنسية متى صدرت تعود، فيما يروى، من تلقاء ذاتها إلى فرنسا.

إن التقلبات العابرة في أسعار الذهب والفضة المسبوكين في السوق تنشأ عن الأسباب نفسها التي تسبب تقلبات أسعار سائر السلع الأخرى. أما الفقدان المتكرر لهذين المعدنين لأسباب طارئة، برية أو بحرية، وهدرهما المتواصل في الطلاء والتلبيس، وفي أشرطة التزيين والتطريز، وفي استهلاك القطع النقدية، والأطباق، يحتمان على كل البلدان التي لا تمتلك مناجم خاصة بها، استيراداً متواصلاً لتعويض هذا الفقدان وهذا الهدر. وربما يجوز لنا الاعتقاد بأن التجار المستوردين، كسائر التجار الآخرين، يسعون قدر المستطاع إلى الموازنة بين استيرادهم لهذين المعدنين وما يتوقعونه من طلب مباشر. وهم مهما بلغوا من الانتباه والحرص عرضة لأن يفرطوا أحياناً في الاستيراد، أو أن يقصروا فيه أحياناً أخرى. فعندما يستوردون من المسبوك أكثر مما هو مطلوب، نراهم أحياناً يبدون

استعداداً لأن يبيعوا قسماً منه [148] بأقل من السعر المتوسط أو المعتاد، بدلاً من تجشم مخاطر وأعباء تصديره ثانية. وعلى العكس، عندما يستوردون، أقل مما هو مطلوب، يحصلون على ما هو أكثر من هذا السعر. ولكن، عندما يستمر سعر الذهب أو الفضة في السوق، وفي ظل هذه التقلبات الآنية كلها، مدة سنوات، بصورة ثابتة ومطردة أعلى من هذا السعر أو أدنى منه، أو أعلى من السعر الاسمي أو أدنى منه، فقد نوقن بأن هذا الارتفاع أو هذا التدني الثابت والمطرد في السعر، إنما هما نتيجة شيء ما في حال القطع النقدية، شيء يجعل في ذلك الوقت كمية من القطع النقدية إما أعلى قيمة أو أدنى قيمة من كمية المعدن المسبوك الدقيقة التي كان يفترض بها أن تحتويها. ويفترض ثبات المعلول واطراده ثباتاً متناسباً في علّته واطراداً.

إن عملة أي بلد، في أي زمن أو مكان، تشكل مقياساً متفاوت الدقة للقيمة تبعاً لكون القطع النقدية تتوافق بدقة تزيد أو تنقص مع مرجعهما، أو تحتوي، بدقة تزيد أو تنقص، الكمية المحددة من الذهب الخالص أو الفضة الخالصة التي ينبغي لها أن تحتويها. من ذلك مثلاً أنه إذا كان أربعة وأربعون جنيهاً ونصف تحتوي بدقة على زنة باوند من الذهب المعياري، أو إحدى عشرة أونصة من الذهب الخالص وأونصة واحدة من مزيج معدني، يكون الذهب المسبوك في إنكلترا دقيقاً كمقياس للقيمة الحقيقية للسلع في أي زمان ومكان، بقدر ما تسمح بذلك طبيعة الأشياء. ولكن، إذا ما كان أربعة وأربعون جنيهاً ونصف تحتوي إجمالاً، جراء الاحتكاك والاستهلاك، على أقل من زنة باوند من الذهب المعياري، ونظراً

لكون الانخفاض أكثر في بعض القطع مما هو في غيرها، فإن مقياس القيمة يصبح مشوباً بذلك النوع من الارتياب الذي تتعرض له سائر الأوزان والمكاييل الأخرى عادة. ومع أن هذه نادراً ما تكون متطابقة بدقة مع معاييرها، فإن التاجر يكيف أسعار سلعه قدر ما يستطيع لا بمقتضى ما ينبغي لهذه الأوزان والمكاييل أن تكون عليه، بل ما يجد في المتوسط، ويتبين له بالتجربة أنها تعادله في الواقع. وهكذا تتكيف أسعار السلع، جراء اضطراب مماثل في القطع النقدية المسكوكة، لا وفقاً لكمية الذهب الخالص أو الفضة الخالصة التي ينبغي للقطع المسكوكة أن تحتويها، بل لتلك الكمية المتوسطة التي يتبين بالتجربة أنها تحتويها فعلاً.

ولا بد لي من الملاحظة هنا بأن ما أعنيه بالسعر النقدي للسلع إنما هو، دائماً، كمية الذهب الخالص أو الفضة الخالصة التي [149] تباع بها، من دون أي التفات إلى تسمية القطع النقدية. ستة شيلنغ وثمانية بنساً، مثلاً، في عهد إدوارد الأول، هو ما أعتبره السعر النقدي نفسه المعادل لباوند استرليني في هذه الأيام؛ وذلك لأنها كانت تحتوي، بأقرب ما نستطيع تبينه، كمية الفضة نفسها.

الفصل السادس

في الأقسام المكونة لسعر السلع

في تلك الحال المبكرة والخشنة التي كان عليها المجتمع قبل تراكم مخزون البضائع وامتلاك الأرض، كانت النسبة بين كميات العمل الضرورية لاحتياز مختلف الأمتعة، فيما يبدو، الظرف الوحيد الذي يتيح أية قاعدة لمبادلة بعضها ببعض. فإذا كان اصطياد القندس يستلزم عادة ضعف العمل اللازم لاصطياد الأيل، ينبغي إذاً أن يبادل القندس برأسين من الأيل. ومن الطبيعي أن يستحق ما ينتج عادة في يومي عمل أو ساعتي عمل ضعف ما ينتج عادة في يوم عمل أو ساعة عمل .

وإذا كان نوع من العمل أشقّ من نوع آخر، فمن الطبيعي أن تؤخذ هذه المشقة الإضافية في الحسبان؛ ويبادل نتاج ساعة عمل من النوع الأول بنتاج ساعتي عمل من النوع الثاني.

أو إذا كان نوع من العمل يستلزم درجة نادرة من البراعة والمهارة، فإن التقدير الذي يكنه الناس لهاتين الموهبتين سوف يضفي على نتاجهما قيمة تفوق ما يستحقه الوقت المستغرق في هذا النتاج. فهاتان المهارتان يندر اكتسابهما إلا عقب اجتهاد طويل،

والقيمة الفائقة لنتاجهما قد لا تكون في كثير من الأحيان إلا تعويضاً معقولاً عن الزمن والجهد المبذولين في اكتسابهما. وفي حال المجتمع المتقدمة تؤخذ اعتبارات كهذه، كالمشقة الفائقة والمهارة الفائقة، في حسبان أجور العمل؛ [150] ومن المرجح أن شيئاً من هذا القبيل قد حدث في أقدم العصور وأخشنها.

في هذا الوضع، يعود كامل نتاج العمل إلى العامل؛ وكمية العمل المبذول في اكتساب أية سلعة أو إنتاجها هي الظرف الوحيد المنظم لكمية العمل التي ينبغي أن تشتريها عادة، أو تستحقها، أو تبادل بها.

وما إن يتراكم مخزون البضائع في أيدي أشخاص معينين، حتى يبدأ بعضهم بصورة طبيعية في استعماله لتشغيل أناس مهرة جادين، يمدونهم بالمواد وأسباب المعيشة، ليحرزوا مكسباً ببيع أعمالهم، أو بما يزيده شغلهم من قيمة إلى قيمة المواد. ولا بد في مبادلة المصنوعات الناجزة بالمال، أو بالعمل، أو بسلع أخرى، وعلاوة على ما قد يكفي لتسديد ثمن المواد، وأجور العاملين، من إعطاء شيء لربح المبادر إلى هذا الشغل، أي ذاك الذي خاطر برأس ماله في هذه المغامرة. وهكذا فإن القيمة التي يضيفها العاملون إلى المواد تنحل في هذه الحال إلى قسمين، أحدهما يوفي أجور العاملين، والآخر أرباح رب العمل على كامل رأس مال المواد والأجور التي قدمها. وما كان لهذا الشخص أن يهتم بتشغيلهم لو لم يكن يتوقع من بيع ثمرة أعمالهم شيئاً أكثر من مجرد تعويض رأس المال الذي خاطر به، وما كان له أن يستخدم رأس مال كبيراً لا صغيراً، لو لم يكن لأرباحه أن تتقايس نسبياً مع سعة رأس ماله.

وربما ظن أحد ما أن أرباح رأس المال ليست إلا اسماً آخر لأجور نوع مخصوص من العمل، عمل التفقّد والتدبير. غير أنها تختلف اختلاف بيّناً، وهي تنتظم بأسس مختلفة تماماً، ولا تمت بأية نسبة إلى كمية عمل التفقد والتدبير المفترض هذا ولا إلى ما ينطوي عليه من مشقة، أو براعة. بل هي تنتظم بقيمة رأس المال المستعمل، وهي تكثر أو تقل بالنسبة إلى مدى رأس المال هذا وحجمه. لنفترض مثلاً أن نسبة الأرباح السنوية المعتادة لتصنيع البضائع هي عشرة بالمئة في مكان معين، وثمة مشغلان يعمل في كل منهما عشرون عاملاً بنسبة خمسة عشر باوند سنوياً لكل عامل، أو بنفقة تبلغ ثلاثمئة سنوياً في [151] كل مشغل. ولنفترض أيضاً أن المواد الخشنة المستعملة في أحد المشغلين لا تكلف إلا سبعمئة باوند سنوياً، بينما المواد الأرفع نوعاً في المشغل الآخر تكلف سبعة آلاف. فرأس المال المستثمر سنوياً في الأول يبلغ مجموعه ألف باوند، بينما رأس المال المستثمر في الثاني يبلغ سبعة آلاف وثلاثمئة باوند. لذلك، واعتماداً على نسبة أرباح مقدارها عشرة بالمئة يتوقع المستثمر في الأول ربحاً يقارب المئة باوند فحسب، بينما يتوقع المستثمر في الثاني حوالى سبعمئة وثلاثين باوند. ولكن، وعلى الرغم من أن أرباحهما تختلف هذا الاختلاف كله، فإن عملهما في التفقد والتدبير قد يكون إما هو نفسه كلياً أو يكاد يكون كذلك. وفي الكثير من الأعمال الكبرى يكاد معظم العمل المشابه لهذا يوكل إلى موظف رئيسي. وتمثل الأجور التي يتقاضاها قيمة عمل التفقد والتدبير هذا خير تمثيل. وعلى الرغم من أن ما يؤخذ عادة في عين الاعتبار عند تقدير هذه الأجور لا يقتصر على جده

ومهارته، بل وعلى مدى أهليته للثقة الموضوعة فيه، فإن هذه الأجور لا تتسم بأية نسبة منتظمة إلى رأس المال الذي يشرف على إدارته؛ كما أن صاحب رأس المال هذا وإن كان قد أعفى نفسه من كل عمل تقريباً، يظل يتوقع أن تتسم أرباحه بنسبة منتظمة إلى رأس ماله. لذلك فإن أرباح رأس المال تشكل، في سعر السلع، قسماً مكوناً مختلفاً كل الاختلاف عن أجور العمل، وتنتظم وفق مبادئ مختلفة تماماً.

وفي حال كهذه، لا يكون كامل نتاج العمل دائماً ملكاً للعامل. فعليه، في معظم الأحوال، أن يتقاسمه مع مالك رأس المال الذي يستأجره. وليست كمية العمل المبذول عادة في احتياز سلعة ما أو إنتاجها هي الظرف الوحيد الذي يمكن أن ينظم الكمية التي ينبغي لهذه السلعة أن تبتاعها، أو تستحقها، أو تبادل بها. فمن البيّن أنه ينبغي احتساب كمية إضافية مستحقة لأرباح رأس المال الذي قدم الأجور ووفر المواد لهذا العمل.

وحالما تصبح أراضي بلد، ملكاً خاصاً، يحب المالكون، كسائر الناس، أن يجنوا ما لم يزرعوا، وأن يطلبوا ريعاً حتى من نتاجها الطبيعي. فحطب الغابات، وعشب الحقول، وكل ثمار الأرض الطبيعية التي لم تكن، يوم كانت الأرض مشتركة، تكلف العامل إلا عناء قطافها، [152] صارت كلها تصل إليه بثمن إضافي يفرض عليها. فعليه عندئذٍ أن يدفع ثمن الترخيص بجمعها؛ وعليه أن يتنازل لمالك الأرض عن جزء مما جمعه بعمله أو أنتجه. وهذا الجزء، أو ثمن هذا الجزء، وهو الشيء نفسه، يشكل ريع الأرض، وهو يشكل مكوناً ثالثاً من مكونات ثمن القسم الأكبر من السلع.

وجدير الملاحظة أن القيمة الحقيقية لكافة الأقسام المختلفة المكونة للسعر، إنما تقاس بكمية العمل الذي يستطيع كل منها أن يبتاعها أو يستحقها. فالعمل لا يقتصر على قياس قيمة ذلك القسم من السعر الذي يعود إلى العمل، بل ذاك الذي يعود إلى الريع، وذاك العائد إلى الربح.

إن سعر كل سلعة في أي مجتمع ينحل إلى هذا أو ذاك من هذه الأقسام الثلاثة، أو إلى هذه الثلاثة كلها، وفي أي مجتمع متطور، تدخل الثلاثة كلها بدرجات متفاوتة كمكونات لتركيبة سعر العدد الأكبر من السلع.

ففي سعر الحنطة مثلاً، قسم يؤدي ريع مالك الأرض، وقسم أجور العمال أو صيانة الدواب العاملة في إنتاجه، والقسم الثالث ربح المزارع. وتبدو هذه الأقسام الثلاثة بمثابة المكونات المباشرة أو النهائية لكامل سعر الحنطة. وربما جاز لقائل أن يقول إن ثمة قسماً رابعاً لا بد منه لتجديد رأس مال المزارع، وتعويض استهلاك دوابه العاملة وسواها من أدوات الزراعة. ولكن، يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن سعر أية أداة من أدوات الزراعة، كحصان الفلاحة، هو نفسه مكون من الأقسام الثلاثة نفسها؛ ريع الأرض التي ربي فيها، وعمل العناية به وتربيته، وأرباح المزارع الذي قدم ريع هذه الأرض وأجور هذا الشغل. لذلك، ومع أن سعر الحنطة قد يدفع ثمن الحصان والعناية به، فإن السعر الكلي ما زال ينحل إلى الأقسام الثلاثة نفسها، الريع، والعمل، والربح.

في ثمن دقيق القمح، علينا أن نضيف سعر القمح، وأرباح الطحان، وأجور خدامه؛ وفي ثمن الخبز، أرباح الخباز، وأجور

خدامه؛ وفي سعر الاثنين، عمل نقل القمح من منزل صاحب المزرعة إلى منزل الطحان، ومن منزل الطحان إلى منزل الخباز، مقرونة بأرباح أولئك الذين يقدمون أجور هذا العمل.

سعر الكتان ينحل إلى أقسام سعر القمح الثلاثة نفسها. ففي سعر الكتان ينبغي أن نضيف إلى هذا السعر أجور مجهّز الكتان، والغزّال، والحائك، والقصار، إلخ، مقرونة بأرباح معلمي كل منهم.

كلما كانت أية سلعة مخصوصة أكثر تصنيعاً، فإن سعر ذلك القسم الذي ينحل إلى الأجور والأرباح يصبح أكبر، قياساً إلى ذلك العائد إلى الريع. ولا تقتصر الزيادة، في تطور الصناعة، على زيادة عدد الأرباح، بل إن كل ربح لاحق أكبر من الذي سبقه؛ إذ لا بد لرأس المال الذي استمد منه هذا الربح من أن يكون دائماً أكبر. فرأس المال الذي يستخدم الحاكة، مثلاً، ينبغي أن يكون أكبر من ذاك الذي يستأجر الغزّالين، لأنه لا يقتصر على الحلول محل رأس المال ذاك بأرباحه، بل هو يدفع أيضاً أجور الحاكة؛ ولا بد للأرباح من أن تتقايس دائماً، بصورة ما، مع رأس المال.

ولكن ثمة دائماً في المجتمعات الأكثر تطوراً بعض السلع القليلة التي ينحل سعرها إلى قسمين فحسب، وهما أجور العمل، وأرباح رأس المال؛ وعدد أقل من السلع التي يتكون سعرها كلياً من أجور العمل. ففي سعر السمك البحري، مثلاً، يدفع قسم أجور عمل الصيادين، والقسم الآخر أرباح رأس المال المستثمر في المسمكة. وقلما يشكل الريع أي جزء منه، وإن كان يفعل ذلك أحياناً على ما سوف أبينه لاحقاً. وهو، من بعد، يقوم بذلك في معظم أنحاء

أوروبا على الأقل، في المسامك النهرية. فمسمكة السلمون تدفع ريعاً، والريع، وإن لم يكن من الممكن تسميته ريعاً للأرض، يشكل قسماً من سعر السلمون إضافة إلى الأجور والربح. وفي بعض أنحاء اسكتلندا، يتخذ نفر قليل من الفقراء صنعة من جمع تلك الحصى الصغيرة المرقشة التي شاعت تسميتها بالحصى الاسكتلندية. والثمن الذي يدفعه لهم النحات إنما هو أجور عملهم، ولا يدخل فيه أي ريع أو ربح.

غير أن سعر أية سلعة ينبغي أن ينحل في النهاية إلى هذا أو ذاك أو كل هذه الأقسام الثلاثة؛ وذلك لأنه أياً كان القسم المتبقي بعد دفع ريع الأرض، [154] وثمن العمل الكامل المبذول في استخراجها، وصنعها، وجلبها إلى السوق، فهو سيكون بالضرورة ربحاً لشخص ما.

ولما كان سعر كل سلعة مخصوصة أو قيمتها التبادلية، إذا ما أخذ بمفرده، ينحل إلى أحد هذه الأقسام الثلاثة أو كلها؛ فإن سعر كل السلع التي تشكل مجمل نتاج عمل كل بلد، إذا ما أخذ بجملته، يجب أن ينحل إلى الأقسام الثلاثة نفسها، إما كأجور لأعمال أهله، وإما لأرباح رأس مالهم، أو ريع أرضهم. وجملة ما يجنى سنوياً أو ينتج عن عمل كل مجتمع، أو، وهذا هو الشيء نفسه، جملة سعره، هو بهذه الطريقة يتوزع أصلاً فيما بين أفراد شعبه على اختلافهم. فالأجور، والربح، والريع هي المصادر الأصلية لكل دخل ولكل قيمة تبادلية أيضاً. وكل دخل آخر إنما هو مستمد في نهاية المطاف من هذا أو ذاك من هذه الأقسام الثلاثة.

لا بد لكل من يستمد دخله من مال يملكه، من أن يستمده من

عمله، أو رأس ماله، أو من أرضه. والدخل المستمد من العمل يسمى أجراً. والدخل المستمد من رأس المال من قبل الشخص الذي يديره ويستثمره يسمى ربحاً. وذاك المستمد منه من قبل الشخص الذي لا يستثمره بنفسه، بل يقرضه لآخر، يسمى فائدة، أو استغلالاً للمال. إنه التعويض الذي يدفعه المقترض للمقرض، عن الربح الذي تسنى له أن يحققه باستغلال المال. ويعود قسم من هذا الربح طبعاً إلى المقترض، الذي يتحمل المخاطرة ومشقة استغلال المال، وقسم إلى المقرض الذي أتاح له فرصة تحقيق هذا الربح. أما فائدة المال فهي دائماً دخل مشتق، ينبغي أن يدفع من مصدر آخر للدخل إذا لم يدفع من الربح المتحقق باستغلال المال، إلا إذا كان المقترض مبذراً يقترض قرضاً ثانياً ليدفع فائدة القرض الأول. والدخل المستمد كلياً من الأرض يسمى ريعاً وهو يعود لمالك الأرض. دخل المزارع مستمد في جزء منه من عمله، وفي جزء آخر من رأس ماله. والأرض عنده ليست إلا أداة تمكنه من كسب أجور عمله، وتحقيق أرباح رأس ماله. كل الضرائب، وكل المداخيل [155] المرتكزة إليها، وكل الرواتب، والمعاشات التقاعدية على أنواعها، تستمد، في نهاية المطاف، من هذا المصدر أو ذاك من مصادر الدخل الثلاثة الأصلية، وهي تدفع مباشرة أو غير مباشرة من أجور العمل، أو أرباح رأس المال، أو ريع الأرض.

وعندما تنتمي أنواع الدخل الثلاثة المختلفة هذه إلى أشخاص مختلفين، تكون سهلة التمييز؛ ولكن عندما تنتمي إلى الشخص نفسه يلتبس أحدها بالآخر أحياناً، في اللغة السائرة على الأقل.

فالسيد الثري الذي يزرع قسماً من عقاره الخاص يكسب، بعد

دفع كلفة الزراعة، ريع مالك الأرض وربح المزارع. ولكنه ميال لأن يطلق على مكسبه كله عبارة ربح، وأن يخلط الريع بالربح، في اللغة السائرة على الأقل. والسواد الأعظم من أصحاب مزارعنا في أمريكا الشمالية والهند الغربية هم في هذه الحال. فهم، في معظمهم، يزرعون عقاراتهم الخاصة، ولذا فقلما نسمع بريع مزرعة ما بل كثيراً ما نسمع بأرباحها.

وقلما يستأجر عامة المزارعين مشرفاً لإدارة أعمال المزرعة العامة. وهم في أكثر الأحيان يعملون كثيراً بأيديهم كحراثين، وممهدين للتربة، إلخ... ولذا فإن ما يتبقى من المحصول بعد دفع الريع، ينبغي ألا يعوضهم عما استثمروه من رأس مال في الزراعة، مع ما ترتب عليه من أرباح عادية فحسب، بل وأن يدفع الأجور المستحقة لهم كحرّاثين ومشرفين. ولكن كل ما يتبقى، بعد دفع الريع واستعادة رأس المال، يسمى ربحاً. غير أن الأجور تشكل بوضوح جزءاً منه. فالمزارع إذ وفّر هذه الأجور قد كسبها ضرورة. والأجور في هذه الحال تختلط بالربح.

صاحب المشغل المستقل، الذي يمتلك ما يكفي من رأس المال لشراء المواد والقيام بعمله حتى يتمكن من إيصال منتوجه إلى السوق، ينبغي أن يكسب أجور عامل مياوم يعمل تحت إشراف معلم، والربح الذي يحققه هذا المعلم من بيع عمل العامل المياوم. ومع ذلك فإن مكاسبه كلها تسمى عادة ربحاً والأجور في هذه الحال أيضاً تختلط بالربح.

والبستاني الذي يزرع بستانه الخاص بيديه يجمع في شخصه الأشخاص الثلاثة: مالك الأرض، والمزارع، والفلاح. وينبغي

لنتاجه إذاً أن [156] يدفع له ريع الأول، وكسب الثاني، وأجور الثالث. غير أن الكل يعتبر عادة بمثابة مكاسب عمله. الريع والربح في هذه الحال يختلطان، كليهما بالأجور.

ولما كانت السلع التي تنشأ قيمتها التبادلية من العمل وحده قليلة جداً في البلد المتمدن، وكان الريع والربح يسهمان كثيراً في أسعار القسم الأكبر من السلع، فإن النتاج السنوي لعمل هذا البلد سيكون دائماً كافياً لأن يبتاع أو يستحق كمية من العمل أكبر من تلك التي استعملت لجمع، وإعداد، وحمل هذا النتاج إلى السوق. ولئن كان للمجتمع أن يستعمل سنوياً كل العمل الذي يستطيع ابتياعه فعلاً، ولما كانت كمية العمل سوف تزداد ازدياداً عظيماً كل سنة، فإن من شأن قيمة نتاج كل سنة تالية أن تكون أكبر بكثير جداً من قيمة السنة التي سبقتها. ولكن ليس من بلد يستعمل فيه كامل النتاج السنوي في تلبية حاجات المجِدّين. فالمتبطلون يستهلكون قسطاً كبيراً منه أينما كان؛ واعتماداً على مختلف النسب التي يقسم فيها سنوياً بين هذين الصنفين المختلفين من الناس، فلا بد لقيمته المتوسطة أو العادية من أن تزيد سنوياً أو تنقص، أو تستمر على حالها من سنة إلى سنة.

الفصل السابع

في سعر السلع الطبيعي وسعرها في السوق

في كل مجتمع أو حي من الأحياء نسبة معتادة أو متوسطة للأجور والأرباح في كل مُستَغَلاّت العمل ورأس المال. وتنتظم هذه النسبة، على ما سوف أبينه أدناه، في جزء منها بأوضاع المجتمع العامة، بثراء الناس فيه أو فقرهم، بحالهم المتقدمة أو الراكدة أو المتقهقرة؛ وفي جزء آخر بالطبيعة الخاصة لكل مُستَغَل.

بالمقابل، في كل مجتمع أو حي من الأحياء نسبة معتادة أو متوسطة للريع، الذي ينتظم أيضاً، على ما سوف أبينه لاحقاً، في جزء منه بالظروف العامة [157] للمجتمع أو الحي الذي تقع فيه الأرض، وفي جزء آخر بخصوبة الأرض الطبيعية أو المستصلحة.

هذه النسب المعهودة أو المتوسطة ربما سميت نسباً طبيعية للأجور، والربح، والريع، والزمان والمكان اللذين تسود فيهما هذه النسب عادة.

عندما يكون سعر أية سلعة ليس أكثر أو أقل مما هو كاف لدفع ريع الأرض، وأجور العمل، وأرباح رأس المال المستثمر في إنشائها، وإعدادها، ونقلها إلى السوق، وفقاً للنسب الطبيعية لهذه

الثلاثة، فالسعر الذي تباع به هذه السلعة يسمّى سعرها الطبيعي.

فالسلعة تباع عندئذ بالسعر الذي تستحقه بدقة، أو بقدر كلفتها الحقيقية عند الشخص الذي نقلها إلى السوق؛ ورغم أن ما يسمى بالكلفة الأولية لأية سلعة لا يشتمل على ربح الشخص الذي سوف يبيعها ثانية، فإنه إذا ما باعها بسعر لا يتيح له نسبة الربح المعهودة في حيِّه، فهو خاسر لا محالة في تجارته، لأنه لو استغل رأس ماله بطريقة أخرى لامكنه أن يحقق هذا الربح. وربحه، فضلاً عن ذلك، هو دخله، والمال الأصلي لمعيشته. ومثلما أنه في أثناء إعداده البضائع ونقلها إلى السوق يدفع لعماله أجورهم، أو ما يقوم بمعيشتهم؛ فهو يقدم لنفسه، وبالطريقة ذاتها، ما يقوم بمعيشته المتناسبة إجمالاً مع الربح الذي يجوز له منطقنا أن يتوقعه من بيع بضائعه. وما لم تعد عليه بهذا الربح، فهي لا تعوضه عما يمكن أن يعتبر، حقاً، كلفتها الحقيقية.

ومع أن السعر الذي يتيح له هذا الربح ليس دائماً السعر الأدنى الذي يمكن لبائع المفرق أن يبيع به أحياناً بضائعه، فهو السعر الأدنى الذي يغلب في الظن أنه يبيعها به لأية فترة زمنية معقولة؛ على الأقل حيث توجد حرية تامة، أو حيث يستطيع أن يغير صنعته أو تجارته كلما راقه ذلك.

والسعر الفعلي الذي تباع به أية سلعة عادة يسمى سعر السوق. وقد يكون أعلى من سعرها الطبيعي أو أدنى منه، أو مساوياً له تماماً.

سعر السوق لكل سلعة مخصوصة ينتظم بالنسبة القائمة بين

الكمية التي نقلت فعلاً إلى السوق، وطلب الذين يرغبون في دفع السعر الطبيعي لهذه السلعة، أو القيمة الكاملة [158] للريع، والعمل، والربح، أي الكلفة التي لا بد من دفعها لإيصالها إلى هذا المكان. ويمكن أن يسمى هؤلاء الطالبين الفعليين، وطلبهم الطلب الفعلي؛ لأنه قد يكون كافياً لإيصال السلعة إلى السوق. وهو يختلف عن الطلب المطلق. فقد يجوز أن يقال، بمعنى ما، إن هذا الرجل الفقير جداً في حاجة إلى حوذيّ وعربة تجرها ستة جياد؛ وقد يروقه أن يمتلكها؛ غير أن طلبه ليس طلباً فعلياً، نظراً إلى أن هذه السلعة لن تحمل إلى السوق أبداً لتلبيته.

إن أية سلعة تنقل إلى السوق إذا تدنت كميتها عن الطلب الفعلي، فإن كل الذين يرغبون في دفع القيمة الكلية للريع، والأجور، والربح، التي يجب دفعها لنقلها إلى هناك، لن يستطيعوا الحصول على الكمية التي يريدونها. وبدلاً من أن يقبلوا عليها فحسب فإن البعض منهم سيبدي الاستعداد لدفع المزيد، وعلى الفور، ينشأ بينهم تنافس، ويرتفع سعر السوق شيئاً ما فوق السعر الطبيعي، وذلك تبعاً لما تثيره فداحة النقص، أو ثروة المتنافسين وإسرافهم في التبذير، من إذكاء حدة التنافس. ومن شأن النقص نفسه إجمالاً أن يثير بين المتنافسين المتساوين في الثروة والإسراف تنافساً متفاوت الحدة، تبعاً لما يعنيه لهم امتلاك السلعة من أهمية متفاوتة في أنظارهم. من ذلك كان السعر الباهظ الذي تبلغه ضروريات الحياة إبّان حصار المدن أو أثناء المجاعات.

وعندما تزيد الكمية المنقولة إلى السوق على الطلب الفعلي لا كلفة وصولها، يمكن بيعها كلها ممن يرغبون بدفع كامل قيمة

الريع، والأجور، والربح التي لا بد من دفعها. فلا بد من بيع بعضها ممن يرغبون في أن يدفعوا أقل، ولا بد للسعر المتدني الذي يبذلونه من أن يقلص سعر الكل. وبذلك ينخفض سعر السوق بعض الشيء عن السعر الطبيعي، تبعاً لما يولده حجم الزيادة من تزايد المنافسة بين البائعين، أو لما يتفق أن يثيره التخلص الفوري من السلعة من أهمية متفاوتة في أنظارهم. فالزيادة نفسها في استيراد السلع القابلة للتلف تخلق تنافساً أكبر من الزيادة في السلع المتينة؛ أي في استيراد البرتقال، مثلاً، أكبر من استيراد الحديد القديم.

عندما تكون الكمية المحمولة إلى السوق تكفي [١٥٩] لتلبية الطلب الفعلي، ولا تزيد، فإن سعر السوق يصبح إما مساوياً تماماً للسعر الطبيعي أو يقترب بشكل معقول من هذا السعر. فيمكن بيع كامل الكمية المتوافرة بهذا السعر، ولا يمكن بيعها بأكثر منه. والتنافس بين مختلف الباعة يفرض عليهم جميعاً أن يقبلوا بهذا السعر، ولكنه لا يفرض عليهم أن يقبلوا بأقل منه.

إن الكمية المعروضة في السوق من كل سلعة تتلاءم طبيعياً مع الطلب الفعلي. فمن مصلحة كل الذين يستعملون أراضيهم، وعملهم، أو رأس مالهم، في جلب أية سلعة إلى السوق، ألا تزيد كميتها عن الطلب الفعلي؛ ومن مصلحة كل الناس الآخرين ألا تنقص عن هذا الطلب.

فإذا صدف أن زادت عن الطلب الفعلي، فلا بد لبعض الأجزاء المكونة لثمنها من أن ينخفض سعرها عن السعر الذي يدفع بصورة طبيعية. إذا كان هذا الجزء ريعاً فإن مصلحة أصحاب الأراضي سوف يدفعهم فوراً إلى سحب جزء من أراضيهم؛ وإذا كان هذا

الجزء هو الأجور أو الربح، فإن مصلحة العمال في هذه الحالة، أو معلميهم في الحالة الأخرى، سوف تدفعهم إلى سحب جزء من عملهم أو من رأس مالهم من هذا الاستثمار. وبذلك تتناقص الكمية المحمولة إلى السوق سريعاً بحيث لا تزيد عما هو كاف لتلبية الطلب الفعلي. وترتفع مختلف أجزاء السعر إلى نسبها الطبيعية، والسعر الكلي إلى السعر الطبيعي.

على الضد من ذلك، إذ انقصت الكمية المحمولة إلى السوق في أي وقت من الأوقات عن الطلب الفعلي، فلا بد لبعض مكونات سعرها من أن ترتفع فوق النسبة الطبيعية. فإذا كان هذا الجزء هو الريع، فإن مصلحة سائر أصحاب الأراضي الآخرين ستدفعهم بصورة طبيعية إلى تجهيز المزيد من الأراضي لإعداد هذه السلعة؛ أما إذا كان هذا الجزء هو الأجور أو رأس المال، فإن مصلحة سائر العمال والتجار الآخرين تدفعهم إلى استثمار المزيد من العمل ورأس المال في تجهيز هذه السلعة ونقلها إلى السوق. فلا تلبث الكمية الواصلة إلى السوق أن تصبح كافية لتلبية الطلب الفعلي. ثم سرعان ما تنخفض باقي أجزاء السعر إلى نسبتها الطبيعية، ويتراجع السعر الكلي إلى السعر الطبيعي.

فالسعر الطبيعي، إذاً، أشبه بما يمكن وصفه بالسعر المركزي، الذي تدور أسعار كافة السلع دائماً في فلكه. وقد تطرأ أحياناً طوارئ مختلفة على تعليق تلك الأسعار فترة طويلة فوق مستواه، كما قد تدفعها أحياناً حتى إلى ما هو [160] أدنى منه. ولكن مهما كانت العقبات التي تعوقها عن الثبات عند مركز الثبات والاستمرار هذا، فهي تميل دوماً نحوه.

إن كمية الكد والجد الموظفة سنوياً لحمل أية سلعة إلى السوق تتلاءم على هذا النحو طبيعياً مع الطلب الفعلي. وهي تستهدف بصورة طبيعية، إيصال تلك الكمية المحددة دائماً إلى السوق بما يلبي الطلب ولا يزيد عنه.

ولكن قد يحدث في بعض الاستثمارات أن تنتج الكمية نفسها من الكد والجد كميات مختلفة من السلع؛ بينما نراها تنتج دائماً في سواها الكمية نفسها أو ما يقارب ذلك. فالعدد نفسه من العاملين في الزراعة قد ينتج في سنوات مختلفة كميات متفاوتة جداً من الذرة، والنبيذ، والزيت، والأعشاب، إلخ، غير أن العدد نفسه من الغزالين والحائكين سوف ينتج كل سنة الكمية نفسها أو ما يقارب كثيراً الكمية نفسها من القماش الكتاني أو الصوفي. وحده الناتج المتوسط لهذا النوع من الصناعة يمكن أن يتلاءم مع الطلب الفعلي؛ وبما أن نتاجها الفعلي يكون مرات كثيرة أكثر بكثير أوأقل بكثير من نتاجها المتوسط، فإن كمية السلع المحمولة إلى السوق سوف تزيد زيادة كبيرة في الحالة الأولى، وتنقص نقصاناً كبيراً في الحالة الثانية عن الطلب الفعلي. ومع أنه ينبغي للطلب إذاً أن يستمر دائماً كما هو، فإن سعرها السوقي سيكون عرضة لتقلبات كثيرة، فينخفض كثيراً عن سعرها الطبيعي أحياناً، ويرتفع كثيراً عنه أحياناً أخرى. أما في الأنواع الأخرى من الصناعة، فنظراً إلى كون نتاج كميات متساوية من العمل يظل هو نفسه دائماً، أو قريباً من ذلك، فيمكن أن يتلاءم بدقة أكبر مع الطلب الفعلي. ومع أن هذا الطلب يستمر كما هو، فمن المرجح أن يحدث الشيء نفسه لسعر السلع في السوق، وأن يساوي تماماً، أو يقارب، قدر ما يستطيع المرء أن يرى، السعر

الطبيعي. فسعر القماش القطني والصوفي لا يتعرض لمثل تلك التقلبات المتكررة أو الكبيرة التي يتعرض لها سعر الذرة، وهذا ما يعرفه كل أحد من تجربته الخاصة. فسعر هذا النوع من السلع لا يتغير إلا بتغير الطلب: أما سعر السلع الأخرى فلا يتغير مع تغير الطلب فحسب بل ومع التغيرات الأكبر والأكثر تكراراً في كمية ما يحمل منها إلى السوق لتلبية ذلك الطلب. [161]

تعزى التقلبات الطارئة والمؤقتة في سعر السوق لأية سلعة إلى هذين الجزأين من سعرها اللذين يعودان إلى الأجور والربح. أما الجزء العائد إلى الريع فأقل تأثراً بها. فالريع الثابت نقدياً لا يتأثر أبداً بها لا من حيث نسبته ولا من حيث قيمته. أما الريع المكون من نسبة معينة، أو من كمية معينة من الناتج الخام، فيتأثر ولا شك من حيث قيمته السنوية بكل التقلبات الطارئة والمؤقتة في سعر السوق لهذا الناتج الخام؛ غير أنه لا يتأثر بها إلا نادراً من حيث نسبته السنوية. فعند وضع شروط الإيجار يسعى المالك والمزارع، وفق تقديرها، إلى تكييف هذه النسبة، لا وفق السعر الطارئ والمؤقت، بل بالنسبة إلى السعر المتوسط والمعتاد للناتج.

هذه التقلبات تؤثر في قيمة ونسبة الأجور أو الربح، تبعاً لما يكون عليه السوق من تخمة أو قلّة في المخزون من السلع أو العمل؛ بالعمل الناجز أو بالعمل الذي يجب إنجازه. فالحداد العام يرفع أسعار الأقمشة السوداء (التي يكاد السوق يكون دائماً قليل المخزون منها في مناسبات كهذه)، ويزيد أرباح التجار الذين يمتلكون كمية وافرة منها. ولكنه عديم التأثير في أجور الحاكة. فالسوق قليل المخزون من السلع لا من العمل؛ من العمل الناجز،

لا من العمل الذي لم ينجز بعد. وهو يرفع أجور الخياطين المياومين. السوق هنا قليل المخزون من العمل. ثمة طلب فعلي للمزيد من العمل، لعمل يجب إنجازه وتزيد كميته عما هو متوفر. فهو يغرِق سعر الحرير والمنسوجات الملونة، ويخفض تالياً أرباح التجار الذين يمتلكون أية كمية كبيرة منها في متاجرهم. وهو يغرق أيضاً أجور العاملين المستخدمين في إعداد مثل هذه السلع التي توقف الطلب عليها مدة ستة أشهر، أو ربما لسنة. والسوق متخم المخزون من السلع ومن العمل.

ومع أن سعر السوق لكل سلعة مخصوصة يدور، إذا جازت العبارة، حول السعر الطبيعي، فإن بعض الحوادث الخاصة أحياناً أو، بعض الأسباب الطبيعية، أو بعض تنظيمات الشرطة أحياناً أخرى، أن تبقي سعر السوق لمدة طويلة أعلى بكثير من السعر الطبيعي.

وفي حال ارتفع سعر السوق [162] لسلعة مخصوصة من السلع ارتفاعاً كبيراً فوق السعر الطبيعي، جراء الزيادة في الطلب الفعلي، فإن الذين يستثمرون رؤوس أموالهم في تلبية هذا السوق يهتمون إجمالاً بإبقاء هذا التعبير طيّ الكتمان، إذ لو شاع الأمر، فربما أغرت أرباحهم الكبيرة العديد من المنافسين الجدد باستثمار رؤوس أموالهم بالطريقة نفسها، بحيث إن الطلب الفعلي متى تمت تلبيته كلياً، فإن سعر السوق سوف ينحل سريعاً إلى السعر الطبيعي، وربما انخفض أحياناً إلى ما دونه لمدة من الزمن. إذا كان السوق على مسافة كبيرة من مكان إقامة الذين يمدونه بالسلع، فقد يكون في وسعهم أن يكتموا السر على امتداد عدة سنوات، ويتمتعون

بأرباحهم الفائقة من دون أية منافسة مستجدة. ولكن علينا الإقرار بأن أسراراً من هذا النوع نادراً ما تظل طي الكتمان؛ ومن شأن الأرباح الفائقة أن تستمر برهة قصيرة جداً بعد افتضاح السر.

والأسرار في الصنائع يمكن أن تكتم لفترة أطول مما تكتم في التجارة. فالصباغ الذي وجد الوسائل للحصول على لون معين بمواد لا تلكفه أكثر من نصف سعر المواد الشائعة الاستعمال، قد يتوصل، بحسن التدبير، إلى التمتع بمزايا اكتشافه طالما بقي حياً، وقد يتأتى له أن يورثها لخلفه من بعده أيضاً. وأرباحه الفائقة تنشأ من السعر المرتفع ثمناً لعمله الخاص. وهي تتكون من الأجور الغالية لهذا العمل. ولكن، لما كانت تتكرر مع كل جزء من رأس ماله، ولما كان المبلغ الإجمالي يتناسب، بناء على ذلك، تناسباً منتظماً معه، فقد شاع اعتبارها أرباحاً فائقة على رأس المال.

إن ارتفاعات سعر السوق هذه تنجم عن حوادث مخصوصة، قد يدوم مفعولها عدة سنوات متوالية.

وتستلزم بعض المنتجات الطبيعية، من فرادة التربة والموضع، ما يجعل كل الأرض الصالحة لإنتاجها في بلد كبير غير كافية لتلبية الطلب الفعلي. ولذلك فإن كامل الكمية المحمولة إلى السوق قد تنفق على أولئك المستعدين لأن يبذلوا أكثر مما هو كاف لدفع ريع الأرض التي أنتجتها، علاوة عن أجور العمل، وأرباح رأس المال الذي استثمر لإعدادها ونقلها إلى السوق، وفقاً للأسعار الطبيعية. وربما ظلت سلع كهذه تباع أجيالاً متوالية بهذا السعر المرتفع؛ [163] والجزء المكون للسعر والعائد إلى ريع الأرض هو، في هذه الحال، الجزء الذي يدفع فيه أغلى من المعتاد. فريع الأرض الذي

يتيح أمثال تلك المنتجات الفريدة والمعتبرة، كريع بعض كروم العنب المتميزة بتربة وموقع مؤاتيين بصورة فريدة في فرنسا، لا يتناسب تناسباً منتظماً مع ريع أرض أخرى في جوارها، ومماثلة لها من حيث الخصوبة وجودة المعاملة. وعلى الضد من ذلك، فإن أجور العمل وأرباح رأس المال المستثمر، لإيصال سلع كهذه إلى السوق، قلما تخرج عن نسبتها الطبيعية مقابل بقية استثمارات العمل ورأس المال في الجوار .

إن أمثال هذه الارتفاعات في السعر السوقي ناجمة عن تأثير أسباب طبيعية قد تحول دون تلبية الطلب الفعلي تلبية كاملة، وقد يستمر مفعولها إلى الأبد.

إن للاحتكار الممنوح لفرد أو لشركة تجارية نفس التأثير الناتج عن وجود سر في تجارة ما أو صناعة ما. والمحتكرون، إذ يبقون السوق قليل المخزون باستمرار، وذلك عبر عدم تلبية الطلب الفعلي، يبيعون سلعهم بأسعار تفوق كثيراً السعر الطبيعي، ويزيدون أرباحهم زيادة فاحشة، سواء أكان قوامها الأجور أو الأرباح، زيادة كبيرة فوق النسب الطبيعية.

إن سعر السلعة المحتكرة هو في كل وقت السعر الأعلى الذي يمكن التوصل إليه. والسعر الطبيعي، أو سعر المنافسة الحرة هو، على الضد من ذلك، السعر الأدنى الذي يمكن أخذه لا في كل وقت، حقاً، بل خلال أية فترة طويلة من الزمن. الأول هو في كل وقت الأغلى الذي يمكن اعتصاره من المشترين، أو الذي يُفتَرَض أنهم يوافقون على بذله: الثاني هو الأدنى الذي يمكن للباعة عادة أن يقبلوا به، مع القدرة على الاستمرار في مصالحهم.

الامتيازات الحصرية التي تتمتع بها الشركات، والنظم الأساسية للمتدرجين، وكل تلك القوانين التي تحصر المنافسة، في بعض الاستثمارات المخصوصة، بعدد من المتنافسين أصغر مما قد يقوم باستثمارات مماثلة، أو يميل إلى ذلك وإن بدرجة أقل، هي بمثابة نوع من الاحتكارات الموسعة، وقد يكون من شأنها أن تبقي، مدة أجيال متعاقبة وفي أصناف كاملة من الاستثمارات، سعر السوق لسلع مخصوصة أعلى من السعر الطبيعي، وبوسعها أيضاً أن تبقي أجور [164] العمل وأرباح رأس المال المستثمر فيها أعلى من نسبتها الطبيعية.

إن هذه التعزيزات لسعر السوق قد تدوم ما دامت تنظيمات الشرطة التي تسببت فيها.

إن سعر السوق لأية سلعة، وإن ظل زمناً طويلاً أعلى من السعر الطبيعي، فهو قلما يظل طويلاً تحت مستوى هذا السعر. فالانخفاض الطارئ على النسبة الطبيعية لما يدفع لقاء أي جزء من الأجزاء المكونة له سيجعل الأشخاص الذين تتأثر مصالحهم بذلك يشعرون فوراً بالخسارة، كما أنهم سوف يكفون عن استثمار مقدار معين من الأراضي، أو مقدار من العمل، أو مقدار من رأس المال في إنتاج هذه السلعة، بحيث لا تعود الكمية المحمولة إلى السوق من هذه السلعة تزيد عما يكفي لتلبية الطلب الكافي. ولذلك، يرتفع سعرها السوقي بسرعة ليبلغ السعر الطبيعي. وهذا على الأقل ما تكون عليه الحال حيث توجد الحرية التامة.

إن نفس النظم الأساسية للتدرج، ومثلها قوانين الشركات، التي تمكن العامل من رفع أجوره أعلى بكثير من نسبها الطبيعية، عندما

يكون المشغل مزدهراً، تجبره أحياناً على تخفيضها كثيراً، أدنى من تلك النسبة عندما تتردى حال المشغل. إنها في الحال الأولى تستبعد الكثير من الناس عن أعمالهم، أما في الحال الثانية فتستبعدهم عن أعمال عديدة. غير أن تأثير أمثال هذه النظم في تخفيض أجور العامل أدنى من نسبتها الطبيعية لا يكاد يدوم قدر ما يدوم في حال رفعها إلى ما هو أعلى من تلك النسبة. فقد يدوم تأثيرها على نحو ما عدة قرون، بينما لا يكاد يدوم على النحو الآخر أكثر من حيوات بعض العاملين الذين تربوا على هذا العمل أيام ازدهاره. فإذا ما ذهبوا، فإن عدد الذين يتقنون الصنعة من بعدهم سوف يتأقلم مع الطلب الفعلي. وينبغي للشرطة أن تكون عنيفة كعنف شرطة هندوستان أو مصر القديمة (التي كان كل رجل فيها ملزماً، بموجب مبدأ ديني، باتباع صنعة والده، وكان ينزل بمنزلة من ارتكب انتهاكاً للمقدسات إذا ما تحوّل عنها إلى صنعة أخرى)، التي تستطيع أن تخفض أجور العمل أو أرباح رأس المال في أي عمل مخصوص، ولمدة أجيال متعاقبة، إلى أدنى من نسبتها الطبيعية.

هذا كل ما أعتقد ضرورة ملاحظته حالياً في ما يتعلق بالانحرافات الطارئة أو الدائمة، التي تصيب أسعار السوق لبعض السلع فتحرفها عن السعر الطبيعي.

والسعر الطبيعي نفسه يتباين مع النسبة الطبيعية لكل [165] مكون من مكوناته من أجور، وأرباح، وريع؛ وتتباين هذه النسب بين مجتمع ومجتمع، وفقاً لظروف كل منهما، وفقاً لثروائه أو فقره، ولحاله من تقدم أو ركود أو تقهقر. وسأسعى في الفصول

اللاحقة أن أبين، بقدر ما يمكنني من التمام والوضوح، أسباب هذه التباينات المختلفة.

سأبين، أولاً، ما هي الظروف التي تحدد، بصورة طبيعية، نسب الأجور، وبأية طريقة تتأثر هذه الظروف بثروات المجتمع أو بفقره، بحال تقدمه، أو ركوده، أو تقهقره.

وأسعى، في المقام الثاني، إلى إيضاح ماهية الظروف التي تحدد بصورة طبيعية نسبة الربح، وكيفية تأثر هذه الظروف بالتباينات في أحوال المجتمع، من تقدم، أو ركود، أو تقهقر.

إن الأجور والأرباح النقدية، في مختلف استثمارات العمل ورأس المال، تظهر عموماً أن ثمة شيئاً من التناسب بين الأجور النقدية لمختلف استثمارات العمل، والأرباح النقدية لمختلف استثمارات رأس المال. وسوف يتبين لاحقاً أن هذا التناسب يتوقف في جزء منه على طبيعة مختلف الاستثمارات، وفي جزء آخر على مختلف القوانين والسياسات المتبعة في المجتمع الذي تتم فيه تلك الاستثمارات. ولكن، وبالرغم من أن هذا التناسب يرتبط بالقوانين والسياسات، فهو لايكاد يتأثر بثروات هذا المجتمع أو فقره، ولا بأحواله من تقدم، أو ركود، أو تقهقر، بل يظل كما هو، أو قريباً مما هو في مختلف هذه الأحوال. وسوف أسعى في المقام الثالث لتفسير مختلف الظروف التي تنظم هذا التناسب.

وسوف أسعى في المقام الرابع والأخير، إلى تبيين ما هي الظروف التي تنظم ريع الأرض، والتي ترفع أو تخفض السعر الحقيقي لمختلف المواد التي تنتجها. [166]

الفصل الثامن

في أجور العمل

نتاج العمل يشكل الجزاء الطبيعي أو أجور العمل.

في تلك الحال البدائية، التي سبقت استملاك الأرض ومراكمة رأس المال، كان نتاج العمل بكامله ملكاً للعامل. لم يكن يعرف مالكاً للأرض ولا سيداً يشاركه في عمله.

ولو قيض لتلك الحال أن تستمر، لكانت أجور العمل قد تزايدت مع كل تلك التحسينات التي أدخلت على قواه الإنتاجية، جراء تقسيم العمل. وكان من شأن الأشياء كلها أن تتدنى أسعارها شيئاً فشيئاً. كان من شأن إنتاجها أن يستهلك كمية أقل من العمل؛ وبما أنه من شأن السلع المنتجة بكميات متساوية من العمل أن تبادل في تلك الحال، بعضها ببعض، فإن من شأنها بالمثل أن تُشترى بنتاج كمية أقل.

لكن، وبالرغم من أن من شأن الأشياء كلها أن تصبح أرخص في الواقع، فمن الجائز في الظاهر أن يصبح الكثير من الأشياء أغلى سعراً من قبل، أو أن تتم مبادلتها بكمية كبرى من السلع الأخرى. لنفترض مثلاً أن قوى العمل الإنتاجية في القسم الأكبر من الصنائع

قد تطورت بنسبة عشرة أضعاف، أو أن عمل يوم بات ينتج عشرة أضعاف الكمية التي كانت تنتج بعمل يوم من قبل؛ ولكن (وهذا من ضمن الافتراض) قوى العمل الإنتاجية في صنعة ما لم تتطور إلا بنسبة ضعفين، أو أن عمل يوم في هذه الصنعة بات ينتج ضعفي ما كان ينتجه عمل يوم من قبل، لا أكثر. فعند مبادلة نتاج عمل يوم من القسم الأكبر من الصنائع بنتاج عمل يوم في تلك الصناعة المخصوصة، فإن من شأن عشرة أضعاف كمية العمل الأصلية في ذلك القسم الأكبر أن يبادل بنتاج عمل ضعفي نتاج العمل الأصلي في تلك الصناعة المخصوصة. ولذلك، فسوف يبدو أن أية كمية فيها، كوزن باوند واحد من نتاجها مثلاً، سوف يبدو أغلى خمسة أضعاف مما كان عليه من قبل. أما في الواقع فسوف يكون أرخص بنسبة الضعفين. فعلى الرغم من أنه بات يستلزم خمسة أضعاف كمية السلع الأخرى لشرائه، فهو لن يستلزم إلا نصف كمية العمل إما لشرائه أو لإنتاجه. ولذا فإن الحصول عليه يصبح أيسر بنسبة الضعفين مما كان عليه من قبل.

غير أن هذه الحال الأصلية، التي كان يتمتع فيها العامل بكامل نتاج عمله، ما كانت لتستمر إلى ما بعد بداية استملاك الأرض وتراكم رأس المال. فقد تحولت قبل زمن من حدوث التطورات الكبرى في قوى العمل الإنتاجية، ولا طائل من وراء تقصي ما كان من الممكن أن تتركه من أثر في مكافأة أجور العمل.

وما إن أضحت الأرض ملكية خاصة، حتى راح المالك يطلب حصة من كل نتاج يستطيع العامل أن يجنيه أو يجمعه منها. فريعه يقوم بأول إنقاص من نتاج العمل الذي يتم على الأرض.

ونادراً ما يحدث أن يكون للشخص الذي يحرث الأرض ما يقوم بأوده حتى يجني محاصيله. فهو يحصّل قوته عموماً مما يقدمه رب عمله له من رأس مال ، أي المزارع الذي يستخدمه، والذي لا مصلحة له في استخدامه ما لم تكن له حصة في نتاج عمله، أو ما لم يعوض عن رأس ماله بربح ما. وهذا الربح يشكل الإنقاص الثاني من نتاج العمل الذي يتم على الأرض.

إن نتاج كل عمل آخر تقريباً عرضة لإنقاص مماثل خاص بالربح. ففي كافة الفنون والمشاغل يحتاج القسم الأكبر من العمال إلى رب عمل يقدم لهم مواد عملهم، وأجورهم وأقواتهم حتى ينجز العمل. وهو يشارك في نتاج عملهم أو في القيمة التي يضيفها عملهم إلى المواد التي يتناولها؛ وفي هذه الحصة يقع ربحه.

وقد يحدث أحياناً، بالفعل، أن يملك عامل واحد مستقل ما يكفي من رأس المال ليشتري مواد عمله، وما يقوته ويمونه حتى ينجز العمل. فهو رب عمل وعامل في الوقت نفسه، وهو يتمتع بكامل نتاج عمله الخاص، أو بالقيمة الكاملة التي يضيفها إلى المواد التي يتناولها عمله. وهذا يشتمل على ما يعتبر عادة مصدرين للدخل، يعودان إلى شخصين منفصلين، أرباح رأس المال، وأجور العمل.

غير أن هذه الحالات ليست شائعة جداً، ففي كل ناحية من أوروبا عشرون عاملاً يعملون عند رب عمل مقابل عامل واحد مستقل؛ كما أن المفهوم من أجور العمل في كل مكان **[168]** هو ما تكون عليه عادة، أي عندما يكون العامل شخصاً معيناً وصاحب رأس المال الذي يستخدمه شخصاً آخر.

إن ما تكون عليه أجور العمل الشائعة يعتمد، في كل مكان، على العقد الذي يعقد عادة بين فريقين لا تتماهى مصالحهما أبداً. فالعمال يرغبون في الحصول على أكثر ما يمكن، وأرباب عملهم يرغبون في إعطاء أقل ما يمكن. أولئك مستعدون للتحالف بغية رفع أجور العمل وهؤلاء للتحالف بغية تخفيضها.

ولكن، ليس من الصعب على المرء أن يتنبأ، ضمن الظروف العادية كلها، بأرجحية الغلبة في هذا التنازع، وأي الفريقين يرغم الآخر على الانصياع لشروطه. فكون أرباب العمل أقل عدداً، فهم أقدر على التحالف بمزيد من السهولة؛ كما أن القانون يسمح، أو على الأقل لا يحظر تحالفاتهم، بينما يحظر تحالف العمال. فلا وجود لقوانين صادرة عن البرلمان ضد التحالف لتخفيض سعر العمل، بل ثمة الكثير منها ضد التحالف لرفعه. وفي استطاعة أرباب العمل أن يصمدوا لفترة أطول في كافة النزاعات المماثلة. ففي وسع صاحب الأرض، والمزارع، ورب الصنعة، أو التاجر، أن يعيشوا سنة أو سنتين إجمالاً من رأس المال الذي اكتسبوه، وإن لم يستخدموا عاملاً واحداً. أما العمال فالكثير منهم لا يكاد يقدر على البقاء أسبوعاً، وقلة قليلة تقدر على البقاء شهراً، والنادر النادر منهم من يقدر على البقاء سنة من دون عمل. ربما كان العامل على المدى الطويل ضرورياً لرب العمل كضرورة هذا للعامل؛ ولكن الضرورة ليست فورية.

نحن نادراً ما نسمع، على ما قيل، عن تحالفات أرباب العمل، بينما نسمع تكراراً عن تحالفات العمال. ولكن من يظن، اعتماداً على هذا، أن أرباب العمل قلما يتحالفون إنما هو جاهل بالعالم

كجهله بالموضوع. فبين أرباب العمل على الدوام، وفي كل مكان، شيء كالتحالف الضمني، الثابت والمطرد على عدم رفع أجور العمل فوق الحد الفعلي القائم. كما أن خرق هذا التحالف يعد، أينما كان، عملاً يستحق الشجب الشديد، ويستحق رب العمل الذي اقترفه اللوم من قبل جيرانه وأنداده. ونحن قلما نسمع فعلاً بهذا التحالف لأنه الحال المعتاد، وقد يجوز للمرء القول إنه الحال الطبيعي للأشياء الذي لا يسمع به أحد قط. قد يدخل أرباب العمل أحياناً في تحالفات خاصة لتخفيض أجور العمل حتى دون هذا الحد. وتجري هذه التحالفات تحت ستار من الصمت والسرية القصوى، حتى لحظة التنفيذ، وعندما يتراجع العمال، كما يفعلون أحياناً من دون [169] مقاومة، على الرغم من شدة وقع ذلك عليهم، فهي مما لا يسمع به أحد غيرهم من الناس. غير أن أمثال هذه التحالفات تواجه مراراً بتحالفات دفاعية من قبل العمال الذين يتحالفون أحياناً أيضاً بمحض اتفاقهم ومن دون أي استفزاز من هذا القبيل، لرفع سعر عملهم. والادعاءات المعتادة التي يسوقونها هي أحياناً ارتفاع أسعار المؤن/ المواد التموينية؛ وأحياناً الربح الكبير الذي يحققه أرباب العمل جراء عملهم. ولكن سواء أكانت تحالفاتهم هجومية أو دفاعية، فهي غالباً تنتشر على الملأ. وهم يلجأون دائماً إلى أضخم أشكال الصخب والصياح، ويعتمدون أعنف أشكال التعبير عن السخط والغضب، بغية التوصل إلى قرار سريع. إنهم يائسون ويتصرفون برعونة اليائسين وجنونهم، إذ لا خيار أمامهم إلا الموت جوعاً أو إخافة أرباب عملهم بحيث يستجيبون فوراً لمطالبهم. ولا يقل أرباب العمل عن العمال صخباً

في هذه المناسبات، ولا يتوقفون عن مطالبة السلطات المدنية civil magistrate، وبصوت عال، بالمساعدة، وبالتنفيذ الدقيق للقوانين التي سُنّت بكثير من القسوة ضد تحالفات الخدام، والعمال، والعمال المياومين. ولذلك فنادراً ما يحصل العمال على أي مكسب من عنف تلك التحالفات الصاخبة التي لا تكاد تصل إلى شيء، غالباً، إلا معاقبة قادة التحرك أو خرابهم، وذلك جراء تدخل السلطات المدنية من جهة، وجراء قدرة أرباب العمل على مزيد من الصمود من جهة ثانية، وجراء الضرورة التي ينصاع لها القسم الأكبر من العمال لتحصيل أقواتهم اليومية من جهة ثالثة.

ولكن بالرغم من أن أرباب العمل لا بد لهم في خصوماتهم مع العمال من أن يكونوا هم الغالبين إجمالاً، فثمة مع ذلك حد معين يبدو أنه من غير الممكن أن تتدنى عنه الأجور العادية لأية مدة طويلة من الزمن، وإن كانت من أجور أدنى أنواع العمل.

فلا بد للعامل من أن يعيش من عمله، ولا بد لأجوره من أن تكون على الأقل كافية للقيام بأوده. لا بل ينبغي لهذه الأجور أن تزيد عن ذلك في أكثر الأحيان؛ وإلا فسوف يستحيل عليه أن يعيل أسرته، وبذلك لا يستمر نسل هذا النوع من العمال إلى ما بعد الجيل الأول. ويبدو أن السيد كانتيلن يفترض، بناء على ذلك، أن العامل من النوع الأدنى من العمال العاديين، ينبغي أن يكسب، أينما كان، ضعف قوته اليومي الخاص، وذلك بغية أن يتمكن مع زوجته من تربية ولدين؛ فعمل الزوجة [170] لا يعتبر، جراء اهتمامها الضروري بالأولاد، أكثر من كاف للقيام بأودها. ولكن نصف الأولاد الذين يولدون يموتون، وفق الحسابات، قبل بلوغ

حد الرجولة. ولذلك فإن على كل واحد من أفقر العمال، استناداً لهذا الحسبان، أن يحاول مع زوجته تربية أربعة أولاد على الأقل، بغية أن تتاح لاثنين منهم فرصة بلوغ عمر الرجولة. غير أن تحصيل ما يقوم بأود أربعة أولاد، فيما يفترض، قد يعادل ما يقوم بأود رجل واحد. فعمل العبد السليم البنية، على ما يذكر المؤلف نفسه، يعد مساوياً لضعف ما يقوم بأوده؛ ولا يمكن لقيمة عمل أدنى العمال مرتبة، فيما يرى، أن تساوي أقل من قيمة عمل عبد سليم البنية. وما يبدو مؤكد حتى الآن على الأقل، هو أنه لا بد لإعالة عائلة من أن يكون عمل الزوج والزوجة معاً، وحتى في أدنى أنواع العمل العادي، أن يؤمن شيئاً يزيد عن مجرد ما هو ضروري للقيام بأودهما؛ أما بأية نسبة، سواء في ما ذكر أعلاه أم في أي موضع آخر، فأمر لن أتجشم أمر تحديده.

ومع ذلك، فثمة بعض الظروف التي تمنح العمال أحياناً مزية وتمكنهم من رفع أجورهم إلى حدّ يفوق كثيراً هذا الحد الأدنى المتلائم مع الإنسانية العادية طبعاً.

وعندما يكون الطلب في أي بلد كان على من يعتاشون من أجورهم، من بين عمال، وعمال مياومين، وخدم من كل صنف، متزايداً باستمرار؛ وعندما تأتي كل سنة بمزيد من فرص العمل لعدد منهم أكبر من الذي كان يستخدم السنة التي سبقتها، لا يضطر العمال إلى الاتحاد كي يرفعوا أجورهم. فندرة الأيدي العاملة تتسبب بالتنافس بين أرباب العمل الذين يزايد بعضهم على بعض للحصول على العمال، ويكسرون طوعاً التحالف الطبيعي القائم بينهم على الإحجام عن زيادة الأجور .

ومن البيّن أن الطلب على عمل الذين يعتاشون من أجورهم لا يمكن أن يزيد إلا بزيادة الأموال المخصصة لدفع هذه الأجور. وتنقسم هذه الأموال إلى نوعين: أولاً، الدخل الزائد عما هو ضروري للبقاء؛ وثانياً، رأس المال الزائد عما هو ضروري لتشغيل أرباب عملهم.

عندما يتوفر لدى صاحب الأرض، أنويتانت، أو مونيدمان، دخلٌ يفوق [171] ما يعتبره كافياً للقيام بأود عائلته الخاصة، فهو يستخدم جملة هذا الفائض أو جزءاً منه في إعالة خادم صغير أو اثنين. وإذا زاد هذا الفائض تراه يزيد طبيعياً عدد هؤلاء الخدم.

عندما يتوفر لعامل مستقل، كالحائك أو الإسكافي، من رأس المال ما يزيد عما يكفي لشراء المواد لعمله الخاص، والقيام بأوده حتى يصرّف بضائعه، فإنك تراه يستخدم عاملاً مياوماً أو أكثر بالفائض، كي يحقق ربحاً من عملهم. وإذا زاد هذا الفائض تراه يزيد بصورة طبيعية عدد عماله المياومين.

لذلك فإن الطلب على الذين يعتاشون من الأجور يزداد بالضرورة مع ازدياد الدخل ورأس المال في كل بلد، ولا يمكن إطلاقاً أن يزداد من دون ذلك. وإن زيادة الدخل ورأس المال هي الزيادة في ثروة الأمة. ولذلك فإن الطلب على الذين يعتاشون من الأجور يزيد بصورة طبيعية مع زيادة ثروة الأمة، ولا يمكن أن يزيد إطلاقاً من دون ذلك.

ليست ضخامة ثروة الأمة هي التي تسبب ارتفاع أسعار أجور العمل، بل استمرار ارتفاع هذه الأسعار. واعتماداً على ذلك، فإن

أجور العمل هي الأعلى في البلدان الأكثر ازدهاراً، أو التي تغتني بسرعة تفوق سرعة غيرها، لا في البلدان الأغنى من غيرها. فإنكلترا هي يقيناً، في هذه الأيام، بلد أغنى من أية بقعة من شمال أمريكا. غير أن أجور العمل أغلى بكثير في شمال أمريكا مما هي عليه في أية منطقة من إنكلترا. في ولاية نيويورك، يكسب العمال العاديون (كتب هذا الكلام سنة ١٧٧٣ قبل بداية الاضطرابات الأخيرة) ثلاثة شلينغ وستة بنسات وهي تساوي اثنين شلينغ استرليني يومياً؛ ونجار السفن عشرة شلينغ وست بنسات مع كمية من مشروب الرم ثمنها ستة بنسات استرليني، تساوي في مجملها ستة شلينغ وستة بنسات استرليني؛ ويكسب نجارو البيوت والبناؤون ثمانية شلينغ، تساوي أربعة شلينغات وستة بنسات استرليني؛ والخياطون المياومون خمسة شلينغ، تساوي حوالى شيلينغين وعشرة بنسات استرليني. وهذه الأسعار كلها أعلى من أسعار لندن؛ ويقال إن الأجور في بقية المستعمرات توازي في ارتفاعها ارتفاع الأجور في نيويورك. إن أسعار المواد التموينية في كل مكان من شمال أمريكا أدنى من أسعارها في إنكلترا. ولم تعرف قلة الأقوات [172] هناك أبداً. فقد كان لديهم ما يكفيهم في أسوأ المواسم، وإن لم يكن كافياً للتصدير. فإذا كان السعر النقدي للعمل أعلى مما هو في أي مكان من البلد الأم، فإن سعره الحقيقي، أي الاقتدار الحقيقي على ضرورات الحياة وكمالياتها الذي يتيحه للعامل، ينبغي أن يكون أعلى بنسبة أكبر.

ولكن على الرغم من أن شمال أمريكا ليس ثرياً قدر ثراء إنكلترا، فهو أكثر ازدهاراً، كما أنه يتقدم بسرعة أكبر نحو المزيد

من امتلاك الثروات. فالعلامة الأدلّ على ازدهار أي بلد إنما هي زيادة عدد سكانه. فالمفترض ألا يتضاعف عدد هؤلاء في بريطانيا ومعظم الدول الأوروبية، قبل خمسمئة سنة. ولكن، قد تبين أن عددهم يتضاعف في المستعمرات البريطانية في شمال أمريكا، خلال عشرين أو خمس وعشرين سنة. والسبب في هذا التزايد لا يعزى أساساً في هذه الأيام إلى استمرار استيراد السكان الجدد، بل إلى كثرة تناسل الأجناس. فالذين يبلغون الشيخوخة هناك، في ما يروى، كثيراً ما يشاهدون ما بين خمسين ومئة وأحياناً أكثر من ذريتهم الخاصة. فجزاء العمل هناك جيد إلى حد أن العائلة الكثيرة الأولاد تعد مصدراً للازدهار والترف للوالدين بدلاً من أن تعد عبئاً عليهما. وتقدر الحسابات أن عمل كل ولد، قبل أن يترك منزله، يساوي مئة باوند من الربح الخالص لهم. ومن شأن الأرملة الشابة التي لها أربع أو خمسة أولاد، والتي لا تكاد تحظى في صفوف الطبقات الوسطى أو الدنيا من الناس بفرصة الزواج ثانية، من شأنها أن تكون موضع تودد في كثير من الأحيان باعتبارها شكلاً من الثروة. فقيمة الأولاد هي أكبر المشجعات على الزواج. ولا يمكننا لذلك أن نتعجب من أن الناس في شمال أمريكا يتزوجون في أوائل الشباب. وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة الناتجة عن زيجات مبكرة كهذه، فثمة شكوى مستمرة من قلة الأيدي العاملة في شمال أمريكا. فالطلب على العمال، والأموال المخصصة لتشغيلهم وإعالتهم، في تزايد، فيما يبدو، بأسرع مما يزداد عدد العمال المطلوبين للعمل.

إن ثروة البلد، وإن كانت كبيرة جداً، فهي إذا ما ظلت راكدة

فترة طويلة، فيجب ألا نتوقع رؤية أجور العمل مرتفعة فيه. فالأموال المخصصة لدفع الأجور، ودخل سكان البلد ورأس مالهم، قد تكون من أعظم ما يمكن؛ ولكن إذا ما استمرت مدة عدة قرون على ما [173] هي عليه، أو قريبة جداً مما كانت عليه، فإن عدد العمال المستخدمين كل سنة يمكن أن يلبي، بل يزيد، عن تلبية العدد المطلوب للسنة التالية. ولا مجال إلا نادراً لندرة الأيدي العاملة. كما لن يضطر أرباب العمل أن يزايد بعضهم على بعض للحصول عليها. بل على العكس من ذلك، فإن من شأن الأيدي العاملة أن تتكاثر طبيعياً بأكثر مما توجد أعمال لها. وسوف تسود ندرة العمل باستمرار، ويضطر العمال تالياً أن يناقصوا أحدهم على الآخر للحصول على العمل. ولئن كانت أجور العمل في بلد كهذا في وقت من الأوقات أكثر مما هو كاف لبقاء العامل، وتمكينه من إعالة عائلة، فإن من شأن تنافس العمال ومصالح أرباب العمل أن يتضافرا على تخفيضها إلى هذا الحد الأدنى المتلائم مع الإنسانية العادية. من ذلك أن الصين لم تزل من أغنى البلدان، وأخصبها، وأكثرها زراعة وصناعة وسكاناً في العالم. غير أنها تبدو راكدة منذ زمن طويل. فماركو بولو، الذي زارها منذ أكثر من خمس مئة عام، يصف زراعتها، وصناعتها، وازدحامها بالسكان، بنفس الألفاظ التي يصفها بها الرحالة في هذه الأيام. ومن الجائز أن تكون قد توصلت حتى، من قبل ماركو بولو، إلى ذلك التمام من الثروات التي تسمح لها طبيعة قوانينها ومؤسساتها بأن تكتسبه. إن روايات كل الرحالة، غير المتماسكة في الكثير من الوجوه، تتوافق على تدني أجور العمل فيها، وعلى الصعوبة التي يعانيها العامل في إعالة أسرته في

الصين. فإذا استطاع، بعد حفر الأرض طيلة اليوم، أن يحصّل ما يشتري له كمية قليلة من الأرز في المساء رضي بما حصل. كما أن حال أصحاب الحرف اليدوية أسوأ، إذا كان لحال أن تكون أسوأ. فبدلاً من أن يجلسوا في محترفاتهم، لا مبالين، منتظرين دعوة الزبائن لهم، كما هي الحال في أوروبا، فهم يدورون باستمرار في الشوارع ومعهم عدة حرفتهم، يعرضون خدماتهم، كما لو أنهم يتسولون العمل. والفقر الذي تعاني منه طبقات الشعب الدنيا في الصين يتجاوز بكثير كل ما يعرف عن أكثر أمم أوروبا تسولاً. وفي ضواحي كانتون تعيش، فيما يقال عادة، عدة مئات، أو عدة ألوف من العائلات التي لا مساكن لها على البر، بل تقيم باستمرار في قوارب صيد صغيرة على الأنهر والأقنية. والقوت الذي تجده هناك نادر إلى حد أنها حريصة على اصطياد أتفه ما يرمى في البحر من قمامة المراكب الأوروبية. [174] من ذلك أن أية جثة، أو جيفة كلب أو قط نافق، وإن كانت شبه نتنة أو نتنة، تكون موضع ترحيب منهم، وهي بالنسبة لهم كما هو الطعام صحي لدى غيرهم من سكان بلدان أخرى. والزواج في الصين محل تشجيع، لا من حيث مربحية الأولاد، بل من حيث حرية القضاء عليهم. ففي كل المدن الكبرى يطرح العديد منهم كل ليلة في الشوارع، أو يُغرَقون كجراء الحيوانات في الأنهر. حتى إنه قيل إن تنفيذ هذه المهمة المقيتة يشكل العمل المُعلَن الذي يكسب منه بعض الناس معيشتهم.

إلا أن الصين، وإن صح أنها راكدة، لا تبدو في حال تقهقر. فالسكان لم يهجروا أياً من مدنها. والأراضي التي كانت مزروعة ليست مهملة في أي مكان. لا بد إذاً من أن تتم تأدية نفس الأعمال

أو ما يقاربها سنوياً، ولا بد للأموال المخصصة للحفاظ على تلك الأعمال من أن يتدنى مقدارها بصورة ملموسة. ولا بد لأدنى طبقات العمال، إذاً، من أن تجد طريقة ما، وعلى الرغم من ندرة ما في أيديهم من سبل العيش، لسدّ الرمق واستمرار نوعهم بحيث يبقون على أعدادهم المعتادة.

ولكن من شأن الوضع أن يكون على غير هذه الحال في بلد تتضاءل فيه الأموال المخصصة لإعالة العمل بصورة محسوسة. إذ، سنة بعد سنة، يتراجع الطلب على الخدم والعمال في مختلف طبقات العمل. والكثير من الذين تربوا في الطبقات العليا، بعد أن يعجزهم إيجاد عمل في مصالحهم الخاصة، يلتمسون العمل في أدنى الأعمال ويرتضون ذلك. ونظراً إلى كون الطبقة الدنيا متخمة بأعداد العمال فيها، ونظراً إلى تدفق العمال من الطبقات الأخرى، فإن التنافس على العمل يصبح شديداً فيها بحيث تتقلص أجور العمل إلى أتعس ما يسد رمق العامل وأبخسه. وسوف يعجز الكثير من العمال عن العثور على عمل حتى بهذه الشروط الشاقة، ويتعين عليهم أن يموتوا جوعاً أو أن يلتمسوا البقاء، إما بالتسول أو بارتكاب الكبائر. وبذلك تسود الفاقة، والجوع، والموات، فوراً على هذه الطبقة، وتمتد منها إلى الطبقات العليا كلها، حتى يتقلص عدد السكان في ذلك البلد إلى الحد الذي تيسّره المداخيل والرساميل التي بقيت فيه، والتي نجت من الطغيان الذي قوّض سواها أو الكارثة التي حلت به وأتت عليه. ولعل [175] هذا ما يقارب حال البنغال اليوم، وحال بعض المستوطنات الإنكليزية في الهند الشرقية. في بلد خصيب تناقص عدد سكانه سابقاً تناقصاً

كبيراً، في بلد ينبغي ألا يكون فيه البقاء عسيراً جداً، بناء على ما تقدم، وفي بلد يموت فيه ثلاثمئة أو أربعمئة ألف نسمة من الجوع كل سنة، قد يمكننا أن نتيقن أن الأموال المخصصة للإبقاء على الكادحين الفقراء تتضاءل بسرعة. والفرق بين مزية الدستور البريطاني الذي يحمي شمال أمريكا ويحكمها، والشركة المركانتيلية التجارية التي تظلم الهند الشرقية وتتحكم بها، قد لا يتأتى إظهاره بأوضح من الفرق بين حالي هذين البلدين.

ولذلك، فإن السخاء في مكافأة العمل مؤشر على تزايد ثروة الأمة بقدر ما هو نتيجة ضرورية من نتائج هذا التزايد. أما هزال الإبقاء على الكادحين الفقراء مؤشر طبيعي على أن الأمور واقفة، كما أن حال الفاقة والتضوّر فمؤشر على أن الأحوال تتدهور بسرعة.

أما في بريطانيا العظمى فالظاهر أن أجور العمل في هذه الأيام أكثر مما يكفي لتمكين العامل من إعالة عائلة. ولا ضرورة، للتيقن من ذلك، لأن ندخل في أية حسابات مملة ومشكوك فيها لما قد يكون المبلغ الأدنى للوفاء بذلك. فثمة عدة مؤشرات بيِّنة على أن أجور العمل ليست منظمة في هذا البلد، وفق هذا الحد الأدنى المتلائم مع الإنسانية المتعارفة.

أولاً، ثمة تمييز في كل أنحاء بريطانيا العظمى، حتى في أدنى أنواع العمل، بين أجور الصيف وأجور الشتاء. فأجور الصيف أغلى دائماً. ولكن، بالنظر إلى الكلفة الباهظة التي يتكبدها العامل لشراء الوقود، فإن الحفاظ على العائلة يكون كأغلى ما يكون في الشتاء. ولذلك فإن كون الأجور في أعلى درجاتها عندما تكون النفقات في أدناها، إنما يدل بوضوح على أنها غير منظمة وفقاً لما هو ضروري

لهذا الإنفاق، بل وفقاً لكمية العمل وقيمته المفترضة. وقد يجوز حقاً لقائل أن يقول إن على العامل أن يدّخر قسماً من أجوره الصيفية كي يواجه نفقاته الشتوية، وإنها لا تتجاوز على امتداد السنة كلها ما هو ضروري للقيام بأود عائلته على مدار السنة. ولكن العبد، أو من يعتمد علينا كلياً في بقائه المباشر، لا يعامل **[176]** على هذا النحو. بل إن كلفة بقائه اليومي تتناسب مع ضرورياته اليومية.

ثانياً، إن أسعار العمل في بريطانيا العظمى لا تتقلب بتقلب أسعار المواد التموينية. فهذه تتغير في كل مكان بين سنة وسنة، وأحياناً كثيرة بين شهر وشهر. ولكن في الكثير من الأماكن يظل السعر النقدي للعمل ثابتاً على ما هو بانتظام مدة نصف قرن من السنين المتوالية. فإذا كان في استطاعة الكادحين الفقراء في هذه المواضع أن يقوموا بأود عائلاتهم في سنوات الغلاء، ينبغي أن يكونوا ميسوري الحال في أيام الوفرة المعتدلة، وأن ينعموا بالبحبوحة في أيام الرخص غير المألوف. إن ارتفاع أسعار المواد التموينية خلال السنوات العشر الماضية هذه لم يصاحبه، في أماكن عدة من المملكة، أي ارتفاع في السعر النقدي للعمل. وقد صاحبه في بعضها فعلاً ولكن لأسباب أقرب إلى زيادة الطلب على العمل منه إلى زيادة الطلب على المواد التموينية.

ثالثاً، بما أن سعر المواد التموينية يتغير من سنة إلى سنة، أكثر مما تتغير أجور العمل، كذلك فإن أجور العمل تتغير، من مكان إلى مكان، أكثر مما تتغير أسعار المواد التموينية. فأسعار الخبز واللحم هي نفسها تقريباً أو تكاد تكون هي نفسها في القسم الأكبر

من المملكة المتحدة. هذه وسواها من الأشياء التي تباع بالمفرق، على النحو الذي يشتري به الكادحون الفقراء كل الأشياء إنما هي إجمالاً رخيصة في المدن الكبرى، أو ربما كانت أرخص فيها مما هي في النواحي النائية من البلد لأسباب سوف يتسنى لي أن أشرحها لاحقاً. غير أن أجور العمل في المدينة الكبرى وفي ضواحيها كثيراً ما تكون أعلى، بنسبة الربع أو الخمس، أي عشرين أو خمسة وعشرين بالمئة مما هي عليه على مسافة بضعة أميال. ثمانية عشر بنساً في اليوم هو الأجر المعتاد للعمل في لندن وضواحيها. وعلى مسافة بضعة أميال يهبط إلى أربعة عشر وخمسة عشر بنساً. وربما كان سعره عشرة بنسات في اليوم في إدنبرغ وضواحيها. وهو يهبط إلى ثمانية بنسات على مسافة بضعة أميال وهو السعر المعتاد للعمل العادي في القسم الأكبر من بلاد اسكتلندا السفلى، حيث يتغير كثيراً إلى ما دون ما هو عليه في إنكلترا. إن من شأن مثل هذا الفرق في الأسعار، الذي يبدو أنه دائماً غير كاف لنقل شخص من أبرشية إلى أخرى، أن يتسبب بالضرورة بنقل كبير لأضخم السلع، لا من أبرشية إلى أبرشية، بل من أحد أطراف المملكة إلى الطرف الآخر، أو حتى من أحد أطراف العالم [177] إلى الطرف الآخر، بحيث يكاد يحيل هذه الأسعار إلى ما يشبه التساوي. بعد كل ما قيل عن خفة الطبيعة البشرية وعدم ثباتها، يبدو واضحاً من التجربة أن الإنسان هو الأصعب نقلاً من كل أنواع الأمتعة. فإذا كان في وسع الكادحين الفقراء أن يقوموا بأود عيالهم في تلك النواحي من المملكة التي يكون فيها سعر العمل في أدناه، فالأولى أن يكونوا في بحبوحة حيثما يكون في أعلاه.

رابعاً، إن عدم التماثل في تغيرات سعر العمل وتغيرات سعر المواد التموينية لا يقتصر على المكان أو الزمان، بل كثيراً ما تكون تلك التغيرات متعاكسة .

فالذرة، طعام عامة الناس، أغلى في اسكتلندا مما هي في إنكلترا، ولذلك تتلقى اسكتلندا كل سنة تقريباً كميات كبيرة من المؤن. ولكن لا بد للذرة الإنكليزية من أن تباع في اسكتلندا، وهي البلد الذي تحمل إليه، بأغلى مما تباع في إنكلترا وهي البلد الذي تحمل منه؛ وهي بالنظر إلى نوعيتها لا يمكن أن تباع به في اسكتلندا بسعر أغلى من الذرة الاسكتلندية التي تحمل إلى السوق نفسه وتنافسها. فنوعية الذرة تتوقف أساساً على كمية الدقيق الذي يخرج منها في الطاحون، وفي هذا المجال تتفوق الذرة الإنكليزية على الذرة الاسكتلندية تفوقاً كبيراً، إلى حد أنها، وإن بدت أغلى ثمناً في الظاهر، أو بالنسبة إلى كتلتها، أرخص في الواقع على الجملة، أي بالنسبة إلى نوعيتها، أو حتى بالنسبة إلى قياس وزنها. أما سعر العمل فهو على الضد من ذلك، أغلى في إنكلترا منه في اسكتلندا. لذلك، إذا كان الكادحون الفقراء يستطيعون القيام بأود عائلاتهم في جزء من المملكة، فلا بد أن يكونوا في بحبوحة في الجزء الآخر. والواقع أن طحين الشوفان يوفر لعامة الناس في اسكتلندا القسم الأكبر من غذائهم، وهو أدنى إجمالاً من غذاء جيرانهم من الطبقة نفسها في إنكلترا. غير أن هذا الفرق في طريقة معيشتهم ليس علة الاختلاف في أجور أعمالهم بل نتيجة لهذا الاختلاف، مع أنني قد سمعت تكراراً أن اعتبار هذا الفرق هو العلة استناداً، إلى سوء فهم مستغرب. فإذا كان زيد من

الناس يستخدم حوذياً بينما يتنقل جاره سيراً على الأقدام فليس هذا سبب كون زيد ثرياً وجاره فقيراً، بل السبب في استخدام الحوذي هو أن زيداً ثري والسبب في سير الآخر على قدميه هو أنه فقير.

خلال القرن الماضي، مع حمل السنين بعضها على بعض، كانت الذرة في كلا جزأي المملكة المتحدة أغلى ثمناً مما هي عليه خلال سنوات هذا القرن. وهذا أمر مشهود في الواقع [178] ولا يقبل الآن أي شك معقول؛ والدليل عليه، إذا جاز، أبلغ دلالة بالنسبة إلى اسكتلندا منه بالنسبة إلى إنكلترا. ففي اسكتلندا تؤكد ذلك بينة المتصرفين المطلقين Fiars العلنية، وهي تقويمات سنوية السنوية تجري بعد قسم اليمين، وفقاً لحال الأسواق الفعلية، لكل أنواع الحبوب في كل مقاطعة من مقاطعات اسكتلندا. ولئن كان لحجة مباشرة كهذه أن تحتاج إلى دليل رديف ليثبتها، فأنا أود أن أشير إلى أن تلك أيضاً هي الحال في فرنسا، وربما في معظم أنحاء أوروبا. وفرنسا تقدم أوضح الحجج. ولكن مع أنه من المؤكد أن الذرة في قسمي المملكة المتحدة كليهما كانت أغلى نوعاً ما في القرن الماضي مما هي اليوم، فمن المؤكد أيضاً أن العمل كان أرخص بكثير. فلئن كان الكادحون الفقراء يستطيعون القيام بأود عائلاتهم في تلك الأيام، فلا بد إذاً من أن يكونوا أيسر حالاً اليوم. في القرن الماضي، كانت أشيع الأجور اليومية للعمل العادي في معظم أنحاء اسكتلندا ستة بنسات في الصيف وخمسة في الشتاء. ثلاثة شيلينغ أسبوعياً، وما يزال السعر نفسه تقريباً يدفع اليوم في بعض أنحاء الهضاب العليا والجزر الغربية. وفي معظم أنحاء

المناطق السفلى فأجر العمل اليومي الشائع هو ثمانية بنسات، عشرة بنسات، وأحياناً شيلينغ واحد في نواحي إدنبره، وفي المقاطعات (counties) المحاذية لإنكلترا، ربما جراء هذا الجوار، وفي بعض المناطق القليلة الأخرى التي ارتفع فيها الطلب على العمل ارتفاعاً كبيراً في جوار غلاسغو، كارون، أيرشير، إلخ. لقد بدأ تطور الزراعة، والمشاغل، والتجارة في وقت مبكر أكثر من اسكتلندا. ولذلك فلا بد للطلب على اليد العاملة، وبالتالي سعره، من أن يزداد بالضرورة جراء هذه التحسينات. ولذلك فقد كانت أجور العمل في القرن الماضي، كما في هذا القرن، أعلى في إنكلترا منها اسكتلندا. وقد ارتفعت أيضاً كثيراً منذ ذلك الزمن، وإن كان من الأصعب تحديد مقدار ذلك الارتفاع نظراً للتنوع الكبير في الأجور المدفوعة هناك في مواضع مختلفة. في العام ١٦١٤ كان راتب الجندي في المشاة ثمانية بنسات في اليوم مثلما هو في هذه الأيام. ويوم أقر هذا للمرة الأولى فمن الطبيعي أن يكون قد نظم قياساً على ما هو معتاد من أجور العمال العاديين، وهي طبقة الناس التي يستمد منها جنود المشاة إجمالاً. وقد احتسب رئيس القضاة Chief Justice اللورد هيلز، الذي كتب في عهد الملك تشارلز الثاني مصروف [180] عائلة عامل مؤلفة من ستة أشخاص: الأب والأم، وولدان مقتدران على القيام بعمل ما، وولدان غير مقتدرين على ذلك، بعشرة شيلنغ أسبوعياً، أو ستة وعشرين باونداً سنوياً. فإذا لم يكن في مقدورهم أن يكسبوا ذلك بعملهم، فعليهم أن يعوضوا، كما يفترض، إما من خلال التسول وإما من خلال السرقة. ويبدو أنه قد تحرى بدقة عن هذا

الموضوع[1]. وفي العام ١٦٨٨ احتسب السيد غريغوري كينغ، الذي يمتدح الدكتور دافنانت مهاراته في الحسبان السياسي، الدخل العادي للعمال والخدم الخارجيين بخمسة عشر باونداً سنوياً لعائلة متوسط عدد أفرادها هو ثلاثة أشخاص ونصف. لذلك، فإن حسبانه هذا، وإن كان يختلف ظاهرياً، يتطابق عن كثب في جوهره مع حسبان القاضي هيلز. فكلاهما يفترضان أن المصروف الأسبوعي لعائلات كهذه يقارب عشرين بنساً لكل رأس. وقد زاد الدخل النقدي ونفقات أمثال هذه العائلات زيادة كبيرة منذ ذلك الزمن، في معظم أنحاء المملكة، وإن تفاوتت هذه الزيادة بين موضع وآخر، رغم أنها ربما لم تكد تصل في أي مكان إلى ما أظهرته للجمهور بعض الروايات المبالغ فيها مؤخراً عن حال الأجور اليوم. والجدير بالملاحظة هنا هو أن سعر العمل لا يمكن التيقن منه بدقة بالغة أينما كان، لأن عدة أسعار تدفع أحياناً كثيرة في الموضع نفسه لنوع العمل نفسه، لا تبعاً للاختلاف في قدرات العمال بل تبعاً لقسوة أرباب العمل أو لينهم. وحيثما لا ينظم القانون الأجور فإن كل ما يمكننا ادعاء تحديده إنما هو أشيع الأجور؛ وتظهر التجربة أن القانون لا يستطيع أبداً تنظيمها تنظيماً مناسباً وإن ادعى مراراً القيام بذلك.

فالعوض الحقيقي للعمل، أي كمية الضروريات والكماليات التي يمكن أن يتيحها للعامل، قد تزايد خلال مجرى القرن الحاضر بنسبة ربما فاقت قيمته النقدية. فلم يقتصر الرخص على الذرة، بل

---

(١) أنظر خطته لإسعاف الفقراء في تاريخ قوانين الفقر History of the Poor-laws.

امتد أيضاً إلى الكثير من الأشياء الأخرى التي يستمد منها الفقراء المجدّون تشكيلة ملائمة وصحية من الأطعمة والتي باتت أرخص بكثير مما كانت عليه. من ذلك أن البطاطا ما عادت تكلف اليوم، في معظم أنحاء المملكة، نصف الثمن الذي كانت تباع به منذ ثلاثين أو أربعين سنة مضت. ويمكن أن يقال الشيء ذاته عن **[180]** اللفت، والجزر، والملفوف؛ وهي أشياء لم تكن تزرع من قبل إلا بالمسحاة، وباتت اليوم تزرع بالمحراث. كما تدنت أسعار كافة أنواع الخضراوات أيضاً. كان القسم الأكبر من التفاح، وحتى البصل المستهلك في بريطانيا العظمى، يستورد من فلاندرز. أما التحسينات العظمى التي أدخلت على صنائع الأقمشة القطنية والصوفية فصارت توفر للعمال لباساً أرخص وأفضل؛ ومثلها التحسينات في صنائع المعادن الخشنة التي وفرت لهم عدة فضلى للصنائع أرخص سعراً، فضلاً عن الكثير من الأواني المنزلية المناسبة والمستحسنة. الصابون، والملح، والشموع، والجلد، والمشروبات المخمرة ارتفعت أسعارها ارتفاعاً كبيراً جراء الضرائب التي فرضت عليها بالدرجة الأولى، غير أن الكمية التي يضطر الكادحون الفقراء إلى استهلاكها من هذه السلع ضئيلة إلى حد أن الارتفاع في أسعارها لا يقابل الانخفاض في أسعار الكثير من الأشياء الأخرى. إن من شأن الشكوى الشائعة من أن الترف يمتد ليطاول حتى أدنى مراتب الناس، وأن الكادحين الفقراء لن يرضوا بعد الآن بنفس نوعية الطعام، والملبس، والمسكن التي كانوا يرضون بها في ما غبر من الأيام، إن من شأن تلك الشكوى أن تقنعنا بأن ما ازداد إنما هو العوض الحقيقي للعمل وليس سعره النقدي.

هل يجب اعتبار هذا التطور في ظروف المراتب الدنيا من الناس أمراً مستحباً أم مستكرهاً للمجتمع؟ تبدو الإجابة واضحة وضوحاً وافياً من النظرة الأولى. فالخدم، والكادحون، والصنائعيون، من مختلف الأصناف، يكونون السواد الأعظم من كل مجتمع سياسي كبير. ولكن ما يحسّن ظروف السواد الأعظم لا يمكن أن يعد أمراً مستكرهاً للكل. ولا يمكن يقيناً لأي مجتمع أن يكون مزدهراً وسعيداً، إذا كان السواد الأعظم من أفراده فقراء بائسين. لا بل إنه لمن الإنصاف، فضلاً عن ذلك، أن يكون لأولئك الذين يطعمون الكل، ويكسونهم، ويؤونهم حصة من نتاج عملهم الخاص تكفل إطعامهم، وكسوتهم، وإيواءهم بشكل معقول ومرضٍ.

على أن الفقر، وإن كان بلا شك يثني عن الزواج، فهو لا يحول دونه. لا بل إنه يبدو مؤاتياً للإنجاب. من ذلك أن امرأة نصف جائعة من الهضاب العليا هايلاند كثيراً ما تنجب أكثر من عشرين ولداً، بينما تعجز سيدة مرفّهة رائقة في كثير من الأحيان **[181]** عن إنجاب ولد واحد، كما أنها تُنهك إجمالاً بعد إنجاب ولدين أو ثلاثة. العقم الشائع جداً بين النساء المترفات، نادر جداً بين نساء الطبقة الدنيا. فالترف عند الجنس اللطيف، وإن استطاع إثارة الرغبة في التمتع، يبدو أنه يضعف دائماً، وأحياناً يقضي نهائياً على قوى التناسل.

بيد أن الفقر، وإن لم يحل دون التناسل، غير مؤات أبداً لتربية الأطفال. فالنبتة الطرية تولد، ولكنها في برودة هذا المناخ وقسوته سرعان ما تذوي وتموت. فليس من غير المألوف في هضاب اسكتلندا، على ما روي لي مراراً، ألا يسلم لامرأة أنجبت عشرين

ولداً إلا ولدان. وقد أكد لي عدة ضباط ذوي خبرة كبيرة أنهم لم يتوصلوا أبداً إلى تزويد فوجهم بضاربي الطبول وعازفي النايات من عموم أولاد الجنود الذين ولدوا فيه، ناهيك عن تجديد الفوج منهم. ومع ذلك، فقلما يشاهد عدد من الصبية الحسان في موضع أكثر مما يشاهد حول ثكنات العسكر. والقليل القليل منهم، في ما يبدو، يبلغ سن الثالثة عشرة أو الرابعة عشرة. وفي بعض الأماكن يموت نصف الأطفال الذين يولدون قبل بلوغ الرابعة من العمر؛ وفي كثير من الأماكن قبل بلوغ السابعة؛ وفي كل الأماكن تقريباً قبل بلوغ التاسعة أو العاشرة. ولكن نسبة الوفيات الكبيرة هذه إنما توجد أينما كان في صفوف أولاد عوام الناس، الذين لا يملكون ما يكفي ليقدموا لهم الرعاية التي يقدمها لهم الناس الأيسر أحوالاً. فزيجاتهم، وإن كانت إجمالاً أوفر نسلاً من الناس المترفين، فإن نسبة ضئيلة من أولادهم يبلغون سن النضج. وترتفع نسبة الوفيات في دور اللقطاء، وبين الأطفال الذين يربون في كنف الجمعيات الخيرية في الأبرشيات، أكثر من تلك المعروفة بين أطفال عوام الناس.

يتكاثر كل نوع من أنواع الحيوان بصورة طبيعية تتناسب مع وسائل بقائه، ولا يمكن لأي نوع أن يتكاثر أكثر من ذلك. ولكن ندرة وسائل البقاء لا تضع حدوداً على تكاثر النوع البشري في المجتمعات المتمدنة إلا في صفوف عوام أفراد الطبقة الدنيا من الناس؛ وهي لا تستطيع أن تفعل ذلك بأية طريقة أخرى إلا بالقضاء على قسم كبير من الأولاد الذين تنتجهم زيجاتهم المثمرة.

وإن من شأن العوض السخي للعمل، إذ يمكنهم من توفير

المزيد من الرعاية لأولادهم ومن تربية عدد أكبر من هؤلاء الأولاد تالياً، من شأنه أن يوسع تلك الحدود أكثر. [182] ومن الجدير بالملاحظة أيضاً أنه يفعل ذلك بالضرورة بنسبة تقارب قدر الإمكان النسبة التي يقتضيها الطلب على العمل. فإذا كان الطلب على العمل في حالة تزايد مستمر، فمن الضروري أن يشجع عوض العمل تزاوج العمال وتكاثرهم على نحو يمكنهم من تلبية ذلك الطلب المتزايد بتزايد متواصل للسكان. فإذا كان العوض في أي وقت أقل مما هو مطلوب لهذه الغاية، فإن قلة الأيدي سرعان ما تدفع إلى ارتفاعه؛ وإذا ما كان في أي وقت أكثر، فإن من شأن تكاثرهم المفرط أن يخفضه سريعاً إلى تلك النسبة الضرورية. فسوف يكون السوق على درجة من الافتقار إلى الأيدي العاملة في الحالة الأولى، وعلى درجة من وفرة الأيدي العاملة في الحالة الثانية بحيث يدفع سعره بسرعة إلى النسبة الملائمة التي تقتضيها ظروف المجتمع. وعلى هذا النحو، فإن الطلب على الرجال، كالطلب على أية سلعة أخرى، ينظم بالضرورة إنتاج الرجال؛ يعجله عندما يتباطأ ويوقفه عندما يتقدم سريعاً جداً. فهذا الطلب هو الذي ينظم ويحدد حال التكاثر في كافة بلدان العالم، في شمال أمريكا، وأوروبا، والصين؛ وهو الذي يجعل التكاثر متزايداً بسرعة في المنطقة الأولى، وبطيئاً وتدريجياً في الثانية، وراكداً تماماً في الثالثة.

إن تدهور حال العبد، فيما قيل، إنما يقع على حساب سيده؛ وإن تدهور حال الخادم الحر إنما يقع على حسابه الخاص. ولكن تدهور حال الأخير إنما يقع في الواقع على حساب سيده بقدر ما يقع تدهور حال الأول. فالأجور التي تدفع للعمال المياومين

والخدام من كل نوع ينبغي أن تكون على قدر يمكنهم، في المتوسط، من أن يبقوا على نوع العمال المياومين والخدام، وفقاً لما يتفق أن تستلزمه حال الطلب في المجتمع من تزايد أو تناقص أو ركود. ولكن تدهور حال الخادم الحر، وإن كان أيضاً على حساب سيده، فهو على وجه الجملة يكلفه أقل من العبد بكثير. فالمال المخصص لاستبدال العبد أو إصلاح حاله، إذا جاز التعبير، إنما يديره سيد مهمل أو ناظر غير مبال. أما المال المخصص للقيام بالمهمات نفسها، بالنسبة إلى الرجل الحر، فيقوم بتدبيره الرجل الحر نفسه. فالاضطرابات التي تسود إجمالاً اقتصاد الأغنياء تؤثر بصورة طبيعية في إدارة أحوال الأول؛ **[183]** بينما التدبير الاقتصادي الصارم والعناية المقترة التي يتسم بها الفقراء تفرض نفسها بصورة طبيعية على إدارة أحوال الثاني. وفي ظل تدبير مختلف إلى هذا الحد، لا بد للغاية نفسها من أن تستلزم درجات مختلفة جداً من النفقات كي تتحقق. ولذلك فإني أعتقد أن ما يتبين من تجارب كل الأجيال والأمم أن العمل الذي يؤديه الرجال الأحرار إنما هو أرخص في نهاية المطاف من العمل الذي يؤديه العبيد. وقد تبين أن الأمر على هذه الحال حتى في بوسطن، ونيويورك، وفيلادلفيا، حيث أجور العمل العادي مرتفعة جداً.

فكما أن العوض السخي للعمل هو نتيجة من نتائج الثروة المتزايدة، فهو أيضاً سبب في تزايد السكان. فالشكوى منه إنما هي التباكي على النتيجة الضرورية والسبب الأول في الازدهار العام الأعظم.

ومما قد يستحق الملاحظة أنه في الدولة المتقدمة، حيث يتقدم

المجتمع إلى المزيد من اكتساب مكملات الثروة، لا حيث استكمل اكتسابها، تبدو حال العمال الفقراء، حال السواد الأعظم من الشعب، كأسعد وأرفه ما تكون. وهي حال عسر في المجتمع الراكد، وبؤس في المجتمع المتقهقر. فالدولة المتقدمة هي في الحقيقة الدولة القوية العزم المنشرحة الصدر بالنسبة إلى كافة مراتب المجتمع. أما الراكدة فمغمومة البال؛ وأما المتقهقرة فكئيبة.

إن العوض السخي للعمل يزيد من كد عوام الناس مثلما يشجع على تكاثرهم. فأجور العمل هي تشجيع على الكد الذي يزيد، كغيره من الصفات الإنسانية، بقدر ما يلقى من تشجيع. فالعيش الرغيد يزيد قوة العامل الجسدية، ويساهم الأمل المريح في تحسين وضعه، وإنهاء أيامه في اليسر والوفرة يحرك دواعيه إلى استخدام قوته إلى أقصى حد. فحيث تكون الأجور مرتفعة نجد دائماً العامل أنشط، وأصبر، وأسرع من المواضع التي تكون فيها متدنية: في إنكلترا مثلاً لا في اسكتلندا؛ في جوار المدن الكبرى لا في الأماكن الريفية النائية. من ذلك أن بعض العمال إذا ما حصّلوا في أربعة أيام ما يقوم بأودهم خلال بقية الأسبوع، يظلون عاطلين عن العمل طيلة الأيام الثلاثة الأخرى. ولكن هذه ليست إطلاقاً حال السواد الأعظم. فالعمال، على العكس من ذلك، متى تقاضوا أجرهم بالقطعة، يميلون كثيراً إلى إجهاد أنفسهم، وإتلاف [184] صحتهم وبنيتهم في غضون سنوات. فالنجار في لندن، وفي بعض الأماكن الأخرى، لا يتوقع أن يستمر في أقصى قوته أكثر من ثمانية أعوام. ويحدث شيء مشابه لهذا في العديد من الصنائع الأخرى التي يتقاضى العمال فيها أجرهم بالقطعة، على نحو ما يحدث في المشاغل،

وحتى في العمل الريفي، حيثما تكون الأجور أعلى من المعتاد. ولا تكاد فئة من أصحاب الحرف تخلو من زمانة خاصة يتسبب بها انكبابهم المفرط على نوع معين من العمل. وقد وضع راموزيني، الطبيب الإيطالي البارز، كتاباً خاصاً يتعلق بهذه الأمراض. نحن لا نعتبر جنودنا أكثر الناس اجتهاداً وجداً بيننا. ومع ذلك فعندما يستخدم الجنود في أنواع معينة من العمل، ويتقاضون أجوراً سخية بالقطعة، يضطر ضباطهم إلى أن يشترطوا على المتعهد أن لا يسمح لهم بأن يكسبوا أكثر من مبلغ معين كل يوم، وفق النسبة التي يحاسبون بموجبها. قبل فرض هذا الشرط، كأن الاقتداء المتبادل والرغبة في الربح يدفعانهم إلى إجهاد أنفسهم، والإضرار بصحتهم جراء العمل المفرط. والكد المفرط خلال أربعة أيام في الأسبوع غالباً ما يكون السبب الحقيقي للبطالة خلال الأيام الثلاثة الأخرى، التي تشتد منها الشكوى وتتعالى بها الأصوات. والعمل الكثير، سواء أكان ذهنياً أم جسدياً، إذا ما استمر عدة أيام متواصلة، تعقبه بصورة طبيعية عند البشر رغبة عارمة في الاسترخاء، رغبة من شأنها إن لم تقيد بالقوة أو بضرورة قاهرة، أن تستعصي على المقاومة أو تكاد. إنه نداء الطبيعة التي تستدعي الترويح عن النفس بشيء من التساهل بالتخفُّف تارة، وباللهو والتسلية طوراً. فإن لم يرضخ له تكون العواقب خطرة في كثير من الأحيان، وأحياناً مميتة، وعلى شكل يكاد يفضي دائماً، عاجلاً أو آجلاً، إلى زمانة الصنعة. ولئن أصغى أرباب العمل دائماً إلى أوامر العقل والإنسانية فالأولى بهم في معظم الأحيان أن يخففوا انكباب الكثير من عمالهم على العمل لا أن ينشطوه. وسوف يتبين في كل نوع من أنواع الصنائع، فيما

أعتقد، أن الرجل الذي يعمل باعتدال يمكنه من العمل باستمرار لا يحافظ على صحته لأطول مدة فحسب، بل هو الذي ينتج الكمية الكبرى من العمل على مدار السنة.

ويزعم البعض أن العمال يتبطلون أكثر في سنوات الرخص، ويكدون أكثر في سنوات الغلاء. وقد استنتجوا من ذلك أن المعيشة الموفورة تجعلهم يخففون كدّهم وأن شظف العيش ينشِّطه. أما أن يفضي المزيد من الوفرة ببعض العمال إلى التبطل، فأمر لا يكاد يكون محل شك؛ وأما أن يكون له هذا التأثير في سوادهم الأعظم، أو أن يصح أن الرجال عموماً يجدون في العمل أكثر عندما يقل غذاؤهم مما يعملون عندما يحسن غذاؤهم، وعندما يكونون عرضة لتكرر الأمراض مما يعملون عندما يكونون في حال الصحة والسلامة، فأمر ليس بالمرجَّح في الظن. فالجدير بالملاحظة، أن سنوات الغلاء إنما تكون بين عوام الناس إجمالاً سنوات سقام وتزايد في الوفيات لا يلبث أن يخفض نتاج كدهم.

في سنوات الوفرة، كثيراً ما يغادر الخدم أرباب العمل ويعتمدون في بقائهم على ما يستطيعونه بقوة كدهم. غير أن رخص المواد التموينية نفسه، إذ يزيد من رأس المال المخصص للحفاظ على الخدم، يشجع أرباب العمل، ولا سيما المزارعين منهم، على استخدام عدد أكبر من الخدم. فالمزارعون في ظروف كهذه يتوقعون مزيداً من الربح على الذرة بتحمل كلفة بضعة خدام عاملين مما يحرزونه من بيعها بسعر بخس في السوق. فالطلب على الخدم يزداد، بينما عدد الخدم الذين يعرضون تلبية هذا الطلب يتناقص. ولذلك يرتفع سعر العمل أحياناً كثيرة في سنوات الرخص.

أما في سنوات القلة، فإن صعوبة العيش وعدم التيقن من القدرة على تحصيل الأقوات تحرك دواعي هؤلاء الناس للعودة إلى الخدمة. غير أن ارتفاع أسعار المواد التموينية، إذ يقلص رؤوس الأموال المخصصة للحفاظ على الخدم، يحمل أرباب العمل على تقليل عدد من يعمل عندهم من هؤلاء لا على زيادته. وكثيراً ما يحدث في سنوات الغلاء أيضاً أن يستهلك أصحاب الصنعة المستقلون الفقراء ما جمعوه من رأس مال قليل كانوا يعتمدون عليه في تزودهم بالمواد الأولية اللازمة لعملهم، فيضطرون إلى العمل اليومي لكسب القوت. وبذلك يزيد عدد طالبي العمل ويقل عدد الذين يستطيعون العثور عليه بسهولة؛ ويبدي الكثيرون استعدادهم للعمل بشروط أدنى من المعتاد، وكثيراً ما تنخفض أجور الخدم والعمال المياومين في سنوات الغلاء.

ولذلك، فإن أرباب العمل كثيراً ما يحصلون من عمالهم على أسعار أفضل في سنوات الغلاء مما يحصلون عليه في سنوات الرخص. ويجدونهم أكثر تواضعاً وتبعية في الغلاء مما يجدونهم في الرخص. ولذلك من الطبيعي أن يرحبوا بالغلاء ويعتبرونه أكثر ملاءمة للصناعة. ثم إن لأصحاب الأراضي والمزارعين، وهما [186] أكبر طبقتين من أرباب العمل، سبباً آخر للترحيب بسنوات الغلاء. فريوع أصحاب الأراضي وأرباح المزارعين تعتمد بقدر كبير على أسعار المواد التموينية. ولكن لا شيء أبعد عن الصواب من أن يتصور المرء أن البشر عموماً يعملون أقل عندما يعملون لأنفسهم مما يعملون عندما يعملون لحساب غيرهم. فصاحب الصنعة المستقل الفقير يعمل بجد أكبر حتى من عامل مياوم يعمل بالقطعة.

فالأول يستمتع بكامل نتاج كده؛ بينما الثاني يشاطره رب عمله ذلك النتاج. الأول، في حاله المستقلة المنفصلة، أقل عرضة لإغراءات صحبة السوء التي تفسد في المصانع الكبرى أخلاق الآخر. ومن المرجح أن يكون تفوق الحرفي المستقل على أولئك الخدم الذين يستأجرون بالشهر أو بالسنة، والذين تظل أجورهم وأقواتهم هي هي، سواء أعملوا كثيراً أم قليلاً، أكبر أيضاً. ففي سنوات الرخص تزداد نسبة الحرفيين المستقلين إلى العمال المياومين والخدم من كافة الأصناف، وسنوات الغلاء تميل إلى تنقيصها.

وقد حاول مؤلف فرنسي عارف فطين، هو السيد ميسانس، متسلم ضرائب منطقة سانت إتيين، تبيان أن الفقراء يعملون في سنوات الرخص أكثر مما يعملون في سنوات الغلاء، بمقارنة كمية وقيمة السلع التي تنتج في سني الرخص والغلاء في ثلاثة مصانع؛ أحدها مصنع صوفيات خشنة في إلبوف؛ الثاني، مصنع قطنيات والثالث مصنع حرير، ويمتد نطاق عمل وتصريف إنتاج الأخيرين على كامل منطقة روان. ويظهر من روايته، المنقولة عن سجلات المكاتب الرسمية، أن كمية وقيمة السلع التي صنعت في هذه المصانع الثلاثة كانت دائماً الكبرى في السنوات الأرخص، والصغرى في السنوات الأغلى. وتبدو المصانع الثلاثة مستقرة، أو أنها لا تتقدم ولا تتأخر، وإن كان نتاجها عرضة لشيء من التغير بين سنة وأخرى.

إن مصنع القطنيات في اسكتلندا، ومصنع الصوفيات الخشنة في وست رايدنغ في يوركشير، مصنعان ناميان يتزايد نتاجهما إجمالاً، مع شيء من التغير، من حيث الكمية والقيمة. ولكنني، عند تفحص

الحسابات التي نشرت عن [187] نتاجهما السنوي، لم أجد أن لتغيرات هذا النتاج أية علاقة معقولة برخص المواسم أو غلائها. في سنة ١٧٤٠، وهي سنة قِلَّة عظيمة، حقق المصنع الاسكتلندي أكثر من خطوة متقدمة عادية. أما مصنع يوركشير فقد تراجع ولم يرتفع نتاجه إلى ما كان عليه سنة ١٧٥٥ حتى سنة ١٧٦٦، بعد إلغاء قانون الطابع الأمريكي. في تلك السنة، وفي السنة التي أعقبتها، تجاوز كل ما كان عليه من قبل، وقد استمر على هذا التقدم منذ ذلك العام.

ولا بد لنتاج كل المصانع الكبرى التي تبيع هذا النتاج في أماكن قصية من أن يعتمد بالضرورة على الظروف المؤثرة في الطلب في البلدان التي يستهلك فيها، وعلى السلم والحرب، وعلى ازدهار المصانع الأخرى المنافسة أو انحطاطها، وعلى اعتدال مزاج زبائنها الرئيسيين أو اعتكاره، أكثر من اعتماده على غلاء المواسم أو رخصها في البلدان التي صنع فيها. إلى جانب ذلك، فإن قسماً كبيراً من العمل الخارق للعادات الذي يتم في سنوات الرخص لا يدوّن في السجلات الرسمية للمصانع. فالرجال العاملون الذين يتركون أرباب عملهم يصبحون عمالاً مستقلين. والنساء العاملات يعدن إلى ذويهن ويغزلن عادة لصنع الألبسة لهن ولعائلاتهن. حتى الحرفيون المستقلون لا يعملون دائماً للبيع العام، بل يعملون لصالح بعض جيرانهم في مشاغل للاستعمال العائلي. ولذلك فإن نتاج عملهم كثيراً ما لا يظهر في تلك السجلات الرسمية التي تنشر قيودها أحياناً بكثير من الاستعراض الطنان، والتي يرتكز إليها تجارنا وأصحاب مصانعنا مراراً، للتبجُّح بإعلان ازدهار الإمبراطوريات الكبرى أو انحطاطها.

إن التغيرات في سعر العمل لا تتطابق دائماً مع التغيرات في أسعار المواد التموينية، وعلى الرغم من ذلك، يجدر بنا، وإن وجدناها لا تقف عند حد عدم التطابق بل، تتخطاه في كثير من الأحيان إلى حد التضاد، ألا نتخيل، بناء على ذلك، أن سعر المواد التموينية لا تأثير له في سعر العمل. فالسعر النقدي للعمل ينتظم ضرورةً بظرفين: الطلب على العمل، وسعر ضروريات الحياة وكمالياتها. والطلب على العمل، حسبما يتقلب بين الزيادة، والثبات، أو التراجع [188] أو يتطلب عدداً من السكان متزايداً، أو ثابتاً، أو متناقصاً، يحدد كمية ضروريات الحياة وكمالياتها التي ينبغي أن تعطى للعامل؛ كما أن السعر النقدي للعمل يتحدد على ضوء ما هو مطلوب لشراء هذه الكمية. لذلك، وبالرغم من أن السعر النقدي للعمل يكون أحياناً مرتفعاً حيث يكون سعر المواد التموينية متدنياً، فإنه يكون أكثر ارتفاعاً، مع استمرار الطلب كما هو، إذا ما كان سعر المواد التموينية مرتفعاً.

وإنما يرتفع السعر النقدي للعمل أحياناً ويتدنى أحياناً أخرى لأن الطلب على العمل يزداد في سنوات الوفرة المفاجئة الفائقة، ويتناقص في سنوات القِلّة المفاجئة الفائقة.

ففي سنة الوفرة المفاجئة الفائقة، توجد في أيدي الكثير من أولياء العمل أموال كافية للقيام بأود واستخدام عدد من الناس الجادين أكبر من ذاك الذي استخدم السنة السابقة؛ ولا يمكن الحصول على هذا العدد الخارق للعادات دائماً. ولذلك، فإن أرباب العمل الذين يريدون المزيد من العمال يزايدون، بعضهم على بعض، في الأجور للحصول عليهم، وهذا ما يرفع في الوقت نفسه

سعر العمل الحقيقي والنقدي معاً.

ويحدث عكس ذلك في سنة القِلّة المفاجئة الفائقة. فالأموال المخصصة لاستخدام العمال تكون أقل مما كانت عليه السنة السابقة. وتعم البطالة عدداً كبيراً من الناس جراء طردهم من العمل، فيتنافسون للحصول عليه بحيث يتدنى سعر العمل الحقيقي والنقدي أحياناً. ففي سنة ١٧٤٠، وهي سنة قلة فائقة، كان الكثير من الناس مستعدين لأن يعملوا لقاء أقواتهم لا أكثر. أما في سنوات الوفرة اللاحقة، فقد كان الحصول على المزيد من العمال والخدم أصعب.

إن القِلّة في سنة الغلاء، إذ تخفض الطلب على العمل، تميل إلى تخفيض سعره، مع ميل سعر المواد التموينية إلى رفعه. أما وفرة سنة الرخص فهي، إذ تزيد الطلب على العمل، تميل إلى رفع ثمنه، مع ميل رخص المواد التموينية إلى خفضه. وفي التغيرات المعتادة لسعر المواد التموينية يبدو هذان السببان المتضادان وكأنهما يتوازنان، وربما كان هذا، إلى حد ما، السبب في أن أسعار العمل تبقى، في كل مكان، على قدر من الاستقرار والدوام أكبر من سعر المواد التموينية.

إن الزيادة في أجور العمل تزيد بالضرورة **[189]** سعر الكثير من السلع، وذلك عبر زيادة ذلك القسم منها الذي يعود إلى أجور العمل، وتميل إلى تقليص استهلاكها في الوطن وخارجه. ولكن السبب نفسه الذي يرفع أجور العمل، وزيادة رأس المال، يميل إلى زيادة طاقاته الإنتاجية، وإلى جعل كمية صغرى من الجهد تنتج كمية كبرى من العمل. فصاحب رأس المال الذي يستخدم عدداً كبيراً من العمال، يسعى بالضرورة، ولمصلحته الخاصة، إلى القيام

بأنسب تقسيم وتوزيع للعمل يمكن عماله من إنتاج أكبر كمية ممكنة من العمل. وللسبب نفسه يسعى إلى تجهيز عماله بأفضل الآلات التي يستطيع هو أو هم أن يفكروا فيها. وما يحدث بين العمال في مشغل مخصوص يحدث للسبب نفسه بين العمال في المجتمع الأكبر. وكلما زاد عددهم، قسموا أنفسهم بصورة طبيعية إلى فئات وأصناف مختلفة من الأعمال. وتشتغل عقول أكثر في اختراع أنسب الآلات لتنفيذ عمل كل واحد، ويزيد لذلك احتمال الاختراع. ولذا ينتج الكثير من السلع جراء هذه التحسينات، بكمية من العمل أقل من السابق بحيث إن الزيادة في سعره يساويها ويزيد تقليل كميته.

الفصل التاسع

في أرباح رأس المال

إن ارتفاع أرباح رأس المال وانخفاضها يعتمدان على الأسباب نفسها التي تسبب ارتفاع أجور العمل وانخفاضها، وازهار حال ثروة المجتمع أو انحطاطها؛ ولكن تلك الأسباب تؤثر في كل منهما بطريقة تختلف عن الآخر.

إن زيادة رأس المال التي تزيد الأجور تميل إلى تخفيض الأرباح. فعندما تحول رؤوس أموال عدة تجار أغنياء إلى الصنعة نفسها فإن تنافسهم يميل إلى تخفيض الأرباح؛ وعندما تحصل زيادة مماثلة في رأس المال في مختلف الصنائع المعمول بها في المجتمع نفسه، فلا بد للتنافس عينه من أن ينتج النتيجة نفسها فيها كلها. **[190]**

لقد سبقت الملاحظة بأنه ليس من السهل التيقن من حقيقة متوسط أجور العمل، حتى في مكان محدد وزمان محدد. وقلما نستطيع، حتى في هذه الحالة، أن نحدد شيئاً أكثر من الأجور المعتادة في الأغلب. ولكن قلما حتى هذا ممكناً بالنسبة إلى أرباح رأس المال. فالربح كثير التقلب إلى حد أن الشخص نفسه الذي

يقوم بصنعة أو تجارة معينة لا يستطيع أن يقول لك ما هو متوسط ربحه السنوي. فهو لا يتأثر بكل تغير في أسعار السلع التي يتعامل بها فحسب، بل بحسن حظوظ منافسيه وزبائنه وسوئها، وبألف صنف من الحوادث التي تتعرض لها البضائع عندما تنقل بحراً أو براً، أو حتى عندما تخزن في مستودع. ولذلك فهو لا يتغير من سنة إلى سنة فحسب، بل ومن يوم إلى يوم، ويكاد يتغير بين ساعة وساعة. ولا بد من أن يكون التيقن من متوسط الربح في كافة الصنائع التي يزاولها الناس في مملكة كبيرة أمراً أصعب بكثير؛ كما أنه لا بد للحكم على ما كانت عليه حال الربح سابقاً، أو في أعصر موغلة في القدم، بأي قدر من الدقة، من أن يكون مستحيلاً تماماً.

ولئن كان من المستحيل أن نحدد، بأي قدر من الدقة، ما هو أو ما كان عليه متوسط أرباح رأس المال، سواء في عصرنا هذا أم في العصور القديمة، فقد نكوِّن فكرة ما عنها، انطلاقاً من فائدة المال. وقد يجوز أن نرسي قاعدة تقول إنه مهما كان مقدار ما يمكن أن يجنى من استعمال المال كبيراً، يكون كِبَرُ مقدار ما يمكن أن يعطى عادة لقاء استعماله؛ ومهما كان مقدار ما يمكن أن يجنى من استعمال المال صغيراً، يكون صِغَرُ ما يمكن أن يعطى عادة لقاء استعماله. ولذلك، فتبعاً لتقلب النسبة المألوفة للفائدة في أي بلد، يصحُّ عندنا أنه لا بد لأرباح رأس المال المعتادة من أن تتغير معها، فتتدنى معها إذ تتدنى، وترتفع معها إذ ترتفع. ولذلك أيضاً فمن الجائز أن يقودنا تطور الفائدة إلى تكوين فكرة ما عن تطور الربح.

في السنة السابعة والثلاثين من عهد الملك هنري الثامن أعلن أن كل فائدة تتجاوز العشرة في المئة غير قانونية. ويبدو أن نسبة أكثر

من هذه كانت تستوفى قبل ذلك التاريخ. وفي عهد الملك إدوارد السادس حظرت الحمية الدينية كل أنواع الفوائد. غير أن هذا الحظر، كغيره من النوع ذاته، لم يكن له أي تأثير حسبما قيل، والأرجح أنه زاد شر الربا بدلاً من أن ينقصه. وقد أعيد إحياء قانون الملك هنري الثامن في السنة الثالثة عشرة من عهد الملكة إليزابث، (الفصل الثامن cap. 8) وظلت العشرة في المئة نسبة الفائدة القانونية حتى السنة الحادية والعشرين من عهد الملك جيمس الأول، إذ خفضت إلى ثمانية في المئة. [191] ثم خفضت إلى ستة في المئة بُعَيدَ عودة الملكية [سنة ١٦٦٠ يوم ارتقى العرش تشارلز الثاني]، ثم إلى خمسة في المئة بحلول السنة الثانية عشرة من عهد الملكة آن. ويبدو أن كل هذه التنظيمات القانونية قد تمت بكثير من اللياقة. ويبدو أنها قد تلت ولم تسبق نسبة الفائدة في السوق، أو النسبة التي كان الناس ذوو الاعتماد الجيد يقترضون المال بها عادة. ويبدو أن نسبة الخمسة في المئة لم تزل، منذ أيام الملكة آن، أعلى من نسبة السوق لا أدنى منها. وقبل الحرب الأخيرة، كانت الحكومة تقترض بنسبة ثلاثة في المئة؛ وكان الناس ذوو الاعتماد الجيد في العاصمة، وفي الكثير من أنحاء المملكة، يقترضون بثلاثة ونصف، أربعة، وأربعة ونصف في المئة.

منذ أيام الملك هنري الثامن لم تزل ثروة البلد ودخله في تقدم متواصل، ولم تزل وتيرتهما في مجرى هذا التقدم، متسارعة تدريجياً لا متقهقرة. ويبدو أن هذا التقدم لا يمضي قدماً فحسب، بل يمضي قدماً أسرع فأسرع. فأسعار الأجور لم تزل في تزايد متواصل خلال الفترة نفسها، كما أن أرباح رأس، المال في القسم

الأكبر من فروع التجارة والأشغال اليدوية، لم تزل تتناقص.

إن العمل في أي نوع من أنواع التجارة يستلزم إجمالاً رأس مال أكبر في مدينة كبيرة مما يستلزم في قرية ريفية. فرؤوس الأموال الكبيرة المستخدمة في كل فرع من فروع التجارة، وعدد المنافسين الأغنياء، يخفضون إجمالاً نسبة الربح في المدينة عما هي في القرية. غير أن أجور العمل أغلى إجمالاً في مدينة كبيرة مما هي في قرية ريفية. فالناس الذين يمتلكون، في المدينة المزدهرة، رؤوس أموال كبيرة للاستثمار لا يجدون، في كثير من الأحيان، عدد العمال الذي يريدونه ولذلك تراهم يزايدون، بعضهم على بعض، للحصول على أكبر عدد ممكن من هؤلاء، وهذا ما يؤدي إلى رفع أجور العمل ويخفض أرباح رأس المال. أما في الأنحاء القصية من الريف فكثيراً ما لا يوجد من رؤوس الأموال ما يكفي لتشغيل كل الناس، بحيث يتزاحم هؤلاء للحصول على العمل، وهذا ما يؤدي إلى خفض أجور العمل ويزيد من أرباح رأس المال.

في اسكتلندا، وعلى الرغم من أن النسبة القانونية للفائدة هي نفسها المعمول بها في إنكلترا، فإن نسبة السوق أعلى منها قليلاً. فالناس ذوو الاعتماد الأفضل هناك قلما يقترضون بفائدة تقل عن خمسة بالمئة. حتى أصحاب المصارف الخاصة في إدنبرغ يدفعون أربعة بالمئة على سنداتهم، التي قد يطلب دفعها كلياً أو جزئياً [192] حسب الرغبة. أصحاب المصارف الخاصة في لندن لا يدفعون أية فائدة على النقود المودعة عندهم. وقليلة هي التجارات التي لا يمكن أن تدار في اسكتلندا برأس مال أصغر مما تدار به في إنكلترا. ولذلك يجب أن تكون نسبة الربح المعتادة أكبر بعض

الشيء. وأسعار العمل، على ما لاحظنا من قبل، أدنى في اسكتلندا مما هي في إنكلترا. والبلد نفسه أيضاً ليس أفقر بكثير من إنكلترا، لا بل إن الخطوات التي يتقدم بها نحو حال أحسن، وهو يتقدم بوضوح، تبدو أبطأ وأكثر تأخراً.

إن النسبة القانونية للفائدة في فرنسا، خلال مجرى القرن الحالي، لم تنتظم انتظاماً دائماً بنسبة السوق[1]. في سنة ١٧٢٠ خفضت الفائدة من جزء من عشرين من البنس إلى جزء من خمسين منه، أي من خمسة إلى اثنين بالمئة. وفي سنة ١٧٢٤ رفعت الفائدة إلى جزء من ثلاثين من البنس، أي إلى ٥.٣ بالمئة. في سنة ١٧٢٥ رفعت مجدداً إلى جزء من عشرين من البنس، أي إلى خمسة بالمئة. في سنة ١٧٦٦ وخلال إدارة السيد لافردي، خفضت إلى جزء من خمسة وعشرين من البنس، أي إلى أربعة بالمئة. ثم رفعها الأبي تيراي إلى ما كانت عليه، أي إلى خمسة بالمئة. والغاية المفترضة للكثير من التخفيضات العنيفة للفائدة هذه كانت تمهيد السبيل أمام تخفيض فائدة الدين العام؛ وهي غاية تحققت في بعض الأحيان. ربما لم تكن فرنسا في تلك الأيام بلداً غنياً كإنكلترا؛ ومع أن النسبة القانونية للفائدة في فرنسا لم تزل أدنى في معظم الأحيان منها في إنكلترا، فإن نسبة السوق كانت أعلى على وجه الإجمال؛ لأن الناس في فرنسا، كما في غيرها من البلدان، يجدون عدة طرق سهلة ومأمونة جداً للتملص من القانون. فأرباح التجارة، حسبما أكد

(١) أنظر دنيسارت، [نسب الفوائد] Denisart, Article Taux des Interets, tom.iii, p. 18.

لي تجار بريطانيون تاجروا في البلدين، أعلى في فرنسا منها في إنكلترا؛ ولا شك، بناءً على هذه الرواية، أن كثيراً من الرعايا البريطانيين يفضلون أن يستثمروا رؤوس أموالهم في بلد تعاب فيه التجارة أكثر من بلد تكون فيه محل احترام وتقدير. أجور العمل أرخص في فرنسا منها في إنكلترا. وعندما تذهب من اسكتلندا إلى إنكلترا، فإن الفرق الذي قد تلاحظه في لباس عامة الناس وملامحهم في هذا البلد وذاك تعد مؤشراً كافياً على الفرق بين أحوالهم. والتمايز يبدو بصورة أجلى عندما تعود من فرنسا. فإن فرنسا، وإن كانت بلداً أغنى من اسكتلندا، تبدو وكأنها لا تتقدم بتلك السرعة. إنه رأي متعارف لا بل [193] شائع في هذا البلد بأنه يتقهقر؛ وهو، كما أجد، رأي غير ثابت حتى بالنسبة إلى فرنسا، ولا يمكن لأحد أن يراه بالنسبة إلى اسكتلندا، إذا ما رأى البلد اليوم، بعدما رآه من عشرين أو ثلاثين سنة مضت .

إن إقليم هولندا، من ناحية ثانية، بلد أغنى من إنكلترا، من حيث مساحة أراضيها وعدد سكانها. والحكومة هناك تقترض بفائدة اثنين بالمئة، وأفراد الناس ذوو الاعتماد الجيد بفائدة ثلاثة. ويقال إن أجور العمل في هولندا أعلى منها في إنكلترا، وأن الهولنديين، كما هو معروف، يتاجرون بأرباح أدنى من أي شعب في أوروبا. وقد زعم البعض أن التجارة الهولندية في حال انحطاط، وربما صح أن فروعاً مخصوصة منها تتضاءل فعلاً. غير أن هذه الأعراض تشير، فيما يبدو، إلى أنه ليس هناك انحطاط عام. عندما تتضاءل الأرباح يميل التجار كثيراً إلى الشكوى من انحطاط التجارة؛ مع أن انخفاض نسبة الربح هو الأثر الطبيعي لازدهار التجارة، أو لكون

كمية رؤوس الأموال المستثمرة فيها باتت أكبر من ذي قبل. خلال الحرب الأخيرة ربح الهولنديون كامل تجارة فرنسا الخارجية التي ما زالوا يحتفظون بحصة كبيرة منها إلى اليوم. فما يمتلكونه من ممتلكات في الأموال الفرنسية والإنكليزية، وهو فيما يقال يقارب الأربعين مليوناً في الأخيرة (وأظن أن فيه مبالغة كبيرة جداً)؛ والمبالغ الضخمة التي يقرضونها لأفراد من الناس في بلدانٍ نسبة الفائدة فيها أعلى منها في هولندا، كل ذلك يدل، بلا شك على وفرة رؤوس أموالهم، أو على أنها قد زادت إلى حد تجاوز ما يستطيعون استثماره بربح معقول في مصالح بلدهم: ولكنه لا يدل أبداً على أن تلك المصالح قد تناقصت. فكما أن رأس مال فرد من الناس، وإن كان اكتسبه من خلال تجارة مخصوصة، قد يزيد إلى حد يتجاوز ما يستطيع استثماره، ومع ذلك تستمر تجارته في النمو أيضاً؛ ومثل ذلك قد يحدث لرأس مال أمة عظيمة.

في مستعمراتنا الأمريكية الشمالية والهندية الغربية، ليست أجور العمل وحدها أعلى مما هي في إنكلترا، بل وفائدة النقد أيضاً، وأرباح رأس المال تالياً. في مختلف المستعمرات تتراوح نسبة الفائدة القانونية ونسبة الفائدة في السوق بين ستة وثمانية بالمئة. غير أن ارتفاع أجور العمل وارتفاع أرباح رأس المال أمران ربما كان من النادر أصلاً [194] أن يتساوقا، إلا في الظروف الفريدة جداً التي تتسم بها المستعمرات الجديدة. فلا بد للمستعمرة الجديدة دائماً من أن تظل رؤوس أموالها أقل بالنسبة إلى سعة إقليمهان لفترة، وأقل سكاناً بالنسبة إلى سعة رؤوس أموالها من القسم الأكبر من البلدان الأخرى. لديهم من الأراضي أكثر مما يمتلكون من رؤوس الأموال

لزراعتها. وهم، لذلك، لا يستثمرون مما يمتلكونه إلا في زراعة أخصب الأراضي وأنسبها موقعاً، أي الأراضي القريبة من ساحل البحر، أو المحاذية لضفاف الأنهر القابلة للملاحة. وكثيراً ما تبتاع تلك الأراضي بسعر يقل حتى عن قيمة نتاجها الطبيعي. ولا بد لرأس المال المستثمر في شراء أراض كهذه واستصلاحها من أن يدر ربحاً كبيراً، ويمكّن تالياً من دفع فوائد كبيرة جداً. وإن تراكمه السريع في استثمار على هذا القدر من المربحية يمكّن الزراع من زيادة عماله بأسرع مما يستطيع العثور عليهم في مستوطنة جديدة. ولذلك تراه يدفع للذين يستطيع العثور عليهم أجوراً سخية جداً. ومع تزايد حجم المستعمرة، تتناقص أرباح رأس المال تدريجياً. وعندما تستصلح كل الأراضي الخصبة والحسنة المواقع وتستثمر، لا يتيسر إلا ربح أقل من زراعة الأراضي الأدنى منها قيمة من حيث التربة والموقع، ولا يمكن أن يتحمل المقترض إلا فائدة أقل على رأس المال المستثمر فيها. وبناء على ذلك، فإن كلتا نسبتي الفائدة القانونية والسوقية في القسم الأكبر من مستعمراتنا قد تقلصت كثيراً في مجرى القرن الحالي. فمع تزايد الثروات، والتطور، والسكان، تناقصت الفائدة. أجور العمل لا تهبط مع هبوط أرباح رأس المال. فالطلب على العمل يتزايد بتزايد رأس المال مهما كانت أرباحه؛ وبعد أن تتناقص هذه، فمن الجائز لا أن يستمر رأس المال في التزايد فحسب، بل وأن يتزايد بسرعة أكبر من قبل. والحال مع الأمم المجتهدة في العمل والمتقدمة في امتلاك الثروات كالحال مع الأفراد الجادين. فرأس المال الكبير، وإن در أرباحاً صغيرة، يتزايد إجمالاً أسرع من رأس مال صغير يدر أرباحاً كبيرة. فالمال، كما

يقول المثل، يصنع المال. فعندما تحوز القليل منه فمن السهل، في كثير من الأحيان، أن تحصل على المزيد. والصعوبة الكبرى هي في الحصول على هذا القليل. والصلة بين زيادة رأس المال وزيادة الصناعة، أو زيادة الطلب على العمل المفيد، قد تم تفسيرها من قبل، ولكنها سوف تحظى بمزيد من الشرح فيما يلي عند معالجة تراكم رأس المال.

إن اكتساب المزيد من الأراضي، أو المزيد من الفروع الجديدة للتجارة، [195] قد يزيد أرباح رأس المال، ومعها فائدة النقود، حتى في بلد يتقدم مسرعاً في امتلاك الثروات. ولما كان رأس مال البلد غير كاف لتنام كلي للأعمال التجارية التي يتيحها اكتساب كهذا لمختلف الناس الّذين يقسم عليهم، فهو لا يستثمر إلا في تلك الفروع التي تتيح أعظم الأرباح. يسحب جزء مما كان يستثمر سابقاً في تجارات أخرى بالضرورة، ويحول إلى بعض من هذه التجارات الجديدة والأكثر ربحية. ولذلك يتناقص التنافس في كل تلك التجارات القديمة عما كان عليه سابقاً. وينقص عرض العديد من أنواع البضائع في السوق. فيرتفع سعرها بالضرورة بعض الارتفاع ويعود بربح أكبر على الذين يتجرون بها، والذين يستطيعون لذلك أن يقترضوا بفائدة أعلى. بعد فترة من الوقت على نهاية الحرب الأخيرة صار عدد من الأفراد من ذوي أفضل الاعتمادات، لا بل وبعض من كبرى الشركات في لندن يقترضون بفائدة خمسة بالمئة، بعد أن اعتادوا على ألا يدفعوا أكثر من أربعة بالمئة أو أربعة ونصف. إن التنامي الهائل للأراضي والأعمال التجارية، جراء امتلاكنا أمريكا الشمالية والهند الغربية يفسر ذلك تفسيراً كافياً من

دون افتراض أي نقص في رأس مال المجتمع. إن تعاظماً كهذا في التجارات الجديدة التي يجب إدارتها برأس المال القديم من شأنه حتماً أن يقلص الكمية المستثمرة في عدد كبير من الفروع المخصوصة، التي كان لا بد للأرباح فيها من التزايد بعد تناقص التنافس فيها. وسوف أعرض فيما يلي للأسباب التي تحملني على الاعتقاد بأن رأس مال بريطانيا العظمى لم ينقص حتى من جراء النفقات الباهظة للحرب الأخيرة.

غير أن تناقص رأس مال المجتمع، أو الأموال المخصصة لصيانة الصناعة، إذ يخفض أجور العمل يرفع أرباح رأس المال، وفائدة النقد تالياً. ومع تخفيض أجور العمل، يتسنى لأصحاب ما تبقى من رؤوس أموال في المجتمع أن ينقلوا بضائعهم إلى السوق بكلفة أقل من قبل، وإذ يستثمرون في تلبية السوق رأس مال أقل من قبل فهم يستطيعون أن يبيعوا بسعر أغلى. بضائعهم تكلفهم أقل، وهم يكسبون في بيعها أكثر. ولما كانت أرباحهم تزداد من الجهتين، فهم يستطيعون أن يقترضوا بفائدة أكبر. إن الثروات الطائلة [196] التي تحققت، بتلك السرعة والسهولة التي تحققت بها في البنغال وسواه من المستوطنات البريطانية في الهند الغربية، قد تقنعنا بأن أرباح رأس المال مرتفعة جدا مع انخفاض أجور العمل في تلك البلدان الشديدة الفقر. وفائدة النقود متناسبة مع ذلك في الارتفاع. فالنقود تقرض للمزارعين في البنغال بأربعين، وخمسين، وستين بالمئة مع ارتهان المحصول من أجل التسديد. فكما أنه يتحتم على الأرباح التي تقتدر على فائدة كهذه أن تأكل كامل ريع مالك الأرض، كذلك يتحتم على هذا الربا الفاحش أن يأكل القسم الأكبر

من هذه الأرباح. ويبدو أن شيئاً كهذا الربا كان شائعاً في الولايات الرومانية قبل انهيار الجمهورية في ظل الإدارة المخرِّبة للبروكونسول. ومن ذلك أن بروتوس الفاضل [ابن يوليوس قيصر بالتبني] كان يقرض المال بفائدة ثمانية وأربعين بالمئة، كما يتبين من رسائل شيشرون .

في بلد امتلك كامل مجموعة الثروات التي أتاحت له امتلاكها طبيعة تربته ومناخه، وموقعه بالنسبة إلى بقية البلدان؛ ولم يعد في وسعه أن يتقدم أكثر، ولا هو ماض على طريق التقهقر، من المرجح أن تكون أجور العمل وأرباح رأس المال متدنية جداً. في بلد كثيف السكان، بالقياس إلى ما تستطيع أراضيه أن تمونه منهم، أو ما يستطيع رأس ماله أن يستثمر فيه، فإن التنافس على العمل سيكون حتماً على قدر من الشدة بحيث تنخفض أجور العمل إلى مجرد ما يكفي لسد رمق عدد العمال أو يكاد، ونظراً إلى كون البلد مليئاً بالسكان، فلن يكون من شأن عددهم هذا أن يزداد. وفي البلد المليء برؤوس الأموال، بالقياس إلى كل الأعمال التي عليه أن يتعامل بها، فإنه سوف يستثمر، في كل فرع منها، ما تسمح به طبيعة تلك الأعمال التجارية وحجمها. ولذلك تكون المنافسة فيه كبيرة في كل مكان، ويكون الربح المعتاد كأدنى ما يمكن.

ولكن، من الجائز ألاّ يبلغ أيٌّ من البلدان هذه الدرجة من الرخاء، ويبدو أن الصين لم تزل، منذ زمن طويل، مستقرة، والأرجح أنها قد امتلكت، منذ زمن طويل، ذلك القدر التام من الثروات الذي ينسجم مع طبيعة قوانينها ومؤسساتها. ولكن هذا القدر ربما كان أدنى بكثير مما قد تتيح لها تربتها، ومناخها،

وموقعها أن تكتسبه. فالبلد الذي يهمل التجارة الخارجية أو يحتقرها، والذي لا يسمح لمراكب الأمم [197] الأجنبية أن ترسو إلا في مرفأ أو اثنين من مرافئه فقط، لا يستطيع أن يقوم بنفس كمية التجارة التي كان من شأنه أن يقوم بها في ظل قوانين ومؤسسات مختلفة. والبلد الذي يتمتع فيه الأثرياء أو أصحاب رؤوس الأموال الكبرى بقسط وافر من الأمان، ولا يكاد الفقراء أو أصحاب رؤوس الأموال الصغرى يتمتعون بشيء منه، بل تراهم عرضة للنهب والسلب على أيدي أصاغر الموظفين بذريعة تنفيذ العدالة، لا يمكن لكمية رأس المال المستثمر في مختلف أصناف الأعمال التجارية التي تزاول فيه من أن تساوي ما قد تسمح به طبيعة هذه الأعمال أو مداها الطبيعي. ولا بد لقهر الفقراء في كل باب من أبواب الأعمال التجارية من أن يقيم احتكار الأثرياء الذين إذ يستحوذون على التجارة كلها لأنفسهم، سوف يتمكنون من جني أرباح طائلة جداً. ويقال، استناداً إلى ذلك، إن نسبة الفائدة المعتادة في الصين هي اثنتا عشرة بالمئة، ولا بد أن الأرباح العادية لرؤوس الأموال تكفي لتحمل هذه الفائدة المرتفعة.

وربما شابت القانون شائبة كان من شأنها ارتفاع نسبة الفائدة ارتفاعاً ملحوظاً، فوق ما تستدعيه حال البلد من ثروة أو افتقار. فعندما لا ينص القانون على فرض تطبيق العقود، كأن يضع المقترضين على قدم المساواة مع المفلسين تقريباً، أو مع الناس المشبوهي الاعتماد في البلدان الأفضل تنظيماً. فالشك باسترداد النقود يحمل المقرض على استيفاء نفس الفائدة الربوية التي تطلب عادة من المفلسين. ففي صفوف الأمم البربرية التي غلبت على

الولايات الغربية من الإمبراطورية الرومانية، ظل تنفيذ العقود متروكاً لأجيال عدة لأمانة المتعاقدين. وقليلاً ما كانت محاكم ملوكهم تتدخل فيه. وربما كان من الممكن لارتفاع الفوائد في تلك الأعصر القديمة أن يعزى في جزء منه إلى هذا السبب .

عندما يحظر القانون الفائدة كلياً، فهو لا يحول دونها. فلا بد لكثير من الناس أن يقترضوا، ولن يقرضهم أحد من دون أي اعتبار لاستعمال النقود، لما يقتضيه ما يمكن أن يجنى من استعمالها، فضلاً عن صعوبة التهرب من القانون وخطورة ذلك. ولا يعزو السيد مونتسكيو ارتفاع نسبة الفائدة عند الأمم المحمدية إلى فقرها فحسب، بل وإلى صعوبة استرداد النقود أيضاً.

إن أدنى نسبة معتادة للربح ينبغي أن تكون بقدر يزيد عما هو كاف لتعويض الخسائر الطارئة [198] التي يتعرض لها كل استثمار لرأس المال. فهذا الفائض وحده هو الربح الصافي أو الواضح. وما يسمى بالربح الإجمالي يشتمل، في كثير من الأحيان، لا على هذا الفائض فحسب، بل وما يستبقى للتعويض عن الخسائر الطارئة.

وعلى النحو نفسه، لا بد لنسبة الفائدة الدنيا المعتادة من أن تكون شيئاً أكثر من كاف للتعويض عن الخسائر الطارئة التي يتعرض لها الإقراض، حتى مع الحيطة المعقولة. ولو لم تكن كذلك، إذاً لما كان للإقراض من دافع إلا الشفقة أو الصداقة.

في بلد امتلك كامل مجموعة الثروات، وحيث تتوفّر في كل باب من أبواب الأعمال التجارية الكميةُ الكبرى من رأس المال التي يمكن استثمارها فيه، فإنه لما كان من شأن النسبة المعتادة للربح

الصافي أن تكون متدنية جداً، كذلك تكون في السوق نسبة الفائدة المعتادة التي يمكن أن تجنى منها متدنية، إلى حد يجعل من المستحيل على الناس، ما خلا أثرى الأثرياء منهم، أن يعتاشوا من فائدة نقودهم. أما ذوو الثروات الصغرى أو المتوسطة فسوف يضطرون إلى أن يشرفوا بأنفسهم على استثمار رؤوس أموالهم. وسوف يكون من الضروري أن يكون كل رجل تقريباً رجل أعمال، أو أن ينخرط في ضرب من التجارات. ويبدو أن إقليم هولندا سيقترب، في المدى المنظور، من هذه الحال. فمن غير الدارج هناك ألا يكون المرء رجل أعمال. الضرورة تجعل من المألوف لكل رجل أن يكون كذلك، والعُرف في كل مكان ينظم ما هو دارج. وكما أنه من المضحك ألا يرتدي الإنسان ثياباً، كذلك فمن المضحك ألا يشتغل في شيء كسائر الناس. وكما أن المشتغل في مهنة مدنية يبدو مستهجناً في معسكر أو في حامية عسكرية، لا بل ربما تعرض للاحتقار هناك، كذلك تكون حال الرجل المتبطل بين رجال الأعمال.

ويمكن لنسبة الربح العليا المعتادة أن تكون لها القدرة أن تبتلع، في سعر القسم الأكبر من السلع، كامل ما كان ينبغي أن يعود إلى ريع الأرض، ولا تترك إلا ما هو كاف لدفع أجرة العمل على إعداد هذه السلع ونقلها إلى السوق، وذلك وفقاً لأدنى نسبة من الأجور التي يمكن دفعها في أي مكان من العالم، وهي مجرد ما يؤمن قوت العامل. فلا بد للعامل دائماً من أن يقتات، بصورة من الصور، فيما هو يهم بالعمل؛ ولكن من الجائز ألا يدفع شيء لصاحب الأرض. إن أرباح التجارة التي يقوم بها موظفو شركة الهند

[199] الشرقية في البنغال قد لا تكون بعيدة عن هذه النسبة.

إن التناسب الذي ينبغي أن يقوم بين نسبة فائدة السوق المعتادة ونسبة الربح الصافي المعتاد يتفاوت حتماً مع ارتفاع الأسعار، أو انخفاضها. أما ضعف الفائدة فهو ما يعده التجار في بريطانيا ربحاً جيداً، معتدلاً، ومعقولاً؛ وهي مصطلحات لا تعني في تقديري أكثر من الربح الشائع والمعتاد. ففي بلد تتراوح نسبة الربح الصافي المعتاد فيه ما بين ثمانية وعشرة بالمئة قد يكون من المقبول عقلاً أن يذهب نصفه لتسديد الفائدة، حيثما تعتمد الأعمال على نقود مقترضة. فرأس المال على مسؤولية المقترض، فهو الذي يتحمل مخاطره وهو بمثابة الضامن له حيال المقرض؛ وأربعة أو خمسة بالمئة يمكن أن تعد في القسم الأكبر من التجارات، ربحاً كافياً على مخاطر هذا التأمين، وجزاء كافياً على تجشم أعباء استثمار رأس المال. غير أن التناسب بين الفائدة والربح الصافي قد لا يكون هو نفسه في بلدان نسبة الربح المعتادة فيها أدنى بكثير، أو أعلى بكثير. فإن كانت نسبة الربح أدنى بكثير فربما لم يكن في الإمكان دفع نصفها للفائدة؛ كما يمكن أن يدفع منها أكثر للفائدة متى كانت أعلى بكثير.

في البلدان التي تتقدم مسرعة نحو الثروات، فإن تدني نسبة الربح في أسعار الكثير من السلع ربما عوّض عن ارتفاع أجور العمل، ومكّن هذه البلدان من أن تبيع بنفس الرخص الذي تبيع فيه جيرانها من البلدان التي قد تكون أقل منها ازدهاراً، وتكون فيها أجور العمل أدنى.

والواقع أن الأرباح العالية أميَل إلى رفع سعر العمل منها إلى رفع أجور العمال. من ذلك أنه إذا زيدت أجور مختلف العمال في

معمل البياضات، من مجهزين، وغزالين، وحاكة، وغيرهم، بمقدار بنسين في اليوم، فسوف يكون من الضروري ألا يرفع ثمن القطعة من البياضات إلا بمقدار البنسين اللذين حصل عليهما عدد العمال المشتغلين في إنتاجها، مضروباً بعدد الأيام التي اشتغلوا فيها على هذا النحو. ومن شأن هذا القسم من سعر السلعة العائد إلى الأجور، على امتداد مختلف مراحل صناعتها ألا يرتفع، إلا بتناسب حسابي مع هذا الارتفاع في أجور العمل. ولكن إذا ما ارتفعت أرباح مختلف أرباب عمل هؤلاء العمال بنسبة خمسة بالمئة، فإن من شأن ذلك القسم من سعر السلعة العائد إلى الربح [200] أن يرتفع، على امتداد مختلف مراحل صناعتها، بتناسب هندسي مع هذا الارتفاع في الربح. فربّ عمل مجهزي الكتان سوف يطلب عند بيع كتانه خمسة بالمئة إضافية على كامل قيمة المواد والأجور التي دفعها لعماله. وربّ عمل الغزالين سوف يطلب خمسة بالمئة إضافية على ما دفعه من ثمن الكتان وعلى أجور الغزالين. كما أن ربّ عمل الحاكة سوف يطلب خمسة بالمئة إضافية على ما دفعه من ثمن الكتان المغزول وأجور الحاكة. في رفع سعر السلع يعمل ارتفاع الأجور على غرار ارتفاع الفائدة البسيطة في تراكم الدين. أما ارتفاع مقدار الربح فيعمل على غرار الفائدة المركبة. إن تجارنا ومعلمي صنائعنا يشتكون كثيراً من الآثار السيئة التي يخلفها ارتفاع سعر الأجور في رفع سعر السلع، وانخفاض مبيعها في الوطن وخارجه. وهم لا يقولون شيئاً عن الآثار السيئة للأرباح المرتفعة. فهم يسكتون عن الآثار الضارة لأرباحهم الخاصة، ولا يشتكون إلا من أرباح غيرهم من الناس.

الفصل العاشر

في الأجور والربح في مختلف أصناف العمل ورأس المال

ينبغي لكامل مزايا أصناف العمل ورأس المال ومساوئها أن تكون، في المحلة نفسها، إما متساوية تماماً أو أن تميل باستمرار إلى التساوي. فلئن كان أي صنف من أصناف العمل يمتاز، في المحلة نفسها بكونه أربح من غيره بصورة واضحة أو أقل مربحية، فإن الكثير من الناس سوف يتزاحمون عليه في الحالة الأولى، ويهجرونه في الحالة الثانية، بحيث تعود مزاياه إلى مستوى بقية أصناف العمل. وهذا، على الأقل، هو ما تكون عليه الحال في المجتمعات التي تُترك فيها الأشياء تجري مجراها الطبيعي، وحيث توجد حرية كاملة، وحيث يستطيع كل رجل أن يختار بحرية كاملة صنف العمل الذي يعتقده مناسباً، وأن يغيِّره بقدر ما يرى ذلك ملائماً. [201] إن مصلحة كل رجل سوف تدفعه إلى التماس العمل المربح، واجتناب العمل غير المربح.

الأجور النقدية والأرباح تتفاوت، حقاً، في كل موضع في أوروبا تفاوتاً شديداً بتفاوت أصناف العمل ورأس المال. غير أن

هذه الاختلافات تنشأ، في جزء منها، عن بعض ظروف أصناف العمل التي تتيح، إما فعلياً أو نظرياً على الأقل، ربحاً نقدياً صغيراً في بعضها، وتعاوض ربحاً عظيماً في البعض الآخر؛ كما تنشأ في جزء منها أيضاً عن سياسة أوروبا التي لا تترك في أي مكان منها الأمور في حرية كاملة.

إن النظر المركَّز في هذه الظروف وتلك السياسة يقسم هذا الفصل إلى قسمين.

أولاً ـ اللامساواة الناشئة عن طبيعة أصناف العمل نفسها

الشروط الخمسة التالية هي الشروط الأساسية التي تتيح، حسبما استطعت أن ألاحظ، ربحاً صغيراً في بعض الأصناف من الأعمال وتعاوض ربحاً عظيماً في البعض الآخر: أولاً، هل هذا الصنف من الأعمال سائغ ومقبول، أو ممجوج ومرفوض ثانياً، سهولة ورخص اكتساب هذا الصنف من العمل أو صعوبته وغلاء كلفة تعلّمه؛ ثالثاً، ديمومة العمل فيه أو عدم ديمومته؛ رابعاً، الثقة القليلة أو الكثيرة التي يجب أن يتحلى بها القائمون بهذا العمل؛ خامساً، احتمال النجاح في هذا العمل أو عدم احتمال النجاح فيه.

أولاً، إن أجور العمل تتفاوت حسب سهولة الاشتغال به أو صعوبته، نظافة الاشتغال أو وساخته، شرف هذا الاشتغال أو معايبه. من ذلك أنك، في معظم الأماكن، إذا ما أخذت السنة كلها، وجدت العامل المياوم في الخياطة يكسب أقل من العامل المياوم في الحياكة. عمله أسهل بكثير. والعامل المياوم يكسب أقل

من العامل المياوم في الحدادة. عمله ليس أسهل دائماً ولكنه أنظف. والعامل المياوم في الحدادة، وإن كان صاحب صنعة، قلما يكسب، في اثنتي عشرة ساعة عمل، ما يكسبه عامل المنجم، وهو ليس إلا مجرد أجير، في ثماني ساعات. فعمله ليس وسخاً شأن شغل عامل المنجم ، وهو أقل منه خطراً ، ويتم في وضح النهار، وفوق الأرض. والشرف جزء كبير من جزاء كافة المهن الشريفة. فهم، من حيث الكسب النقدي، وإذا ما أخذ كل شيء في الاعتبار، [202] يعانون إجمالاً من الغبن في أجورهم، على ما سوف أحاول تبيينه عما قريب. وللخزي التأثير المعاكس. فصنعة القصاب صنعة فظة وقبيحة؛ ولكنها في معظم الأماكن أربح من أكثر الصنائع الأخرى. وأكره الأشغال قاطبة، شغل الجلاد العام، أفضل الصنائع المعروفة كلها أجراً بالقياس إلى كمية العمل المطلوب فيها.

الصيد البري والصيد البحري، وهما أهم أنواع الأعمال البشرية في الحالة الخشنة للمجتمع، أصبحا في حال المجتمع المتقدم أحب أنواع الملاهي، والناس يتخذونهما للمتعة والتسلية بعد أن كانوا يتخذونهما تلبية لحاجاتهم الضرورية. ولذلك، فالذين يتخذون صنعة مما يتخذه الآخرون تسلية في الحال المتقدمة للمجتمع إنما هم قوم فقراء جداً. فصيادو السمك ما زالوا على هذه الحال منذ أيام ثيوقريطس. وصائد الحيوانات البرية رجل يعمل على أراضي الغير، وهو فقير جداً في كل مكان في بريطانيا العظمى. وليس الصياد المرخص أفضل حالاً في البلدان ذات القوانين الصارمة التي تحظر الصيد في أراضي الغير. والميل الطبيعي إلى هذه الأشغال لا

يسمح لمن يشتغلون بها من الناس بتأمين عيشة مريحة، كما أن نتاج شغلهم بالقياس إلى كميته، يصل دائماً إلى السوق بسعر أرخص من أن يتيح للمشتغلين بذلك شيئاً أكثر من سد الرمق.

ويؤثر الخزي واللامقبولية في أرباح رأس المال على غرار تأثيرهما في أجور العمل. فصاحب الحانة أو الخمارة، وهو ليس سيداً في منزله الخاص، يتعرض لوحشية كل سكّير، لذلك فهو لا يزاول مهنة مستحسنة جداً ولا مرضية. ولكن قلما توجد صنعة عادية يمكن أن يثمر فيها رأس مال صغير ذلك المقدار من الربح الوفير.

ثانياً، تتفاوت أجور العمل بتفاوت تعلم المصلحة من حيث السهولة والرخص أو الصعوبة وارتفاع الكلفة.

وعندما تجمّع آلة غالية الثمن، فمن المتوقع أن يعوّض ما تقوم به من عمل فائق للعادات، قبل أن يفنيها البلى، رأسَ المال المبذول لشرائها، فضلاً عن فائض يساوي الأرباح المعتادة على الأقل. ومن الجائز أن نقارن الرجل الذي تعلم أية من هذه الصنائع التي تستلزم مهارة وكفاءة فائقتين بكلفة كبيرة من الجهد والوقت، بواحدة من هذه الآلات الغالية الثمن. فالعمل الذي تعلّم أن يقوم به سوف يعوض عليه، على ما يجب أن نتوقع، **[203]** كامل كلفة تعلُّمه، فضلاً عن الأجور المعتادة للعمل العادي والأرباح المعتادة على رأس مال مماثل من حيث القيمة، على الأقل. كما يجب أن يقدم عمله ذلك كله في غضون فترة معقولة من الزمن، وذلك بالنظر إلى ما يحيط بمدة عمر الإنسان من غموض شديد، وعلى غرار المدة المتوقعة أكثر لعمر الآلة.

والفرق بين أجور العامل الماهر وأجور العمال غير المهرة يستند إلى هذا المبدأ.

إن من سياسة أوروبا أن تعتبر عمل كل الميكانيكيين، وأصحاب الصنائع، والحرفيين، بمثابة عمل ماهر؛ وأن تعتبر عمل كل العمال الريفيين عملاً عادياً. ويبدو أنها تفترض أن عمل الأوائل ذو طبيعة أرهف وأدق من عمل الثواني. ولعل الأمر على هذه الصورة في بعض الأحوال؛ ولكنه على غير هذه الصورة في معظم الأحوال، كما سأسعى إلى تبيينه عما قريب. فقوانين أوروبا وأعرافها تفرض على كل شخص يريد مزاولة نوع معين من العمل أن يتأهل لذلك، عبر فترة تدرّج مفروضة بدرجات متفاوتة من الصرامة في مواضع مختلفة. وتترك هذه القوانين النوع الآخر من الأعمال مفتوحاً للجميع. وخلال استمرار فترة التدرّج تعود قيمة عمل المتدرج كلها إلى المعلِّم. ويتعيَّن على أهله أو أقاربه في هذه الأثناء، وفي الكثير من الحالات، أن يقوموا بأوده، وفي معظم الأحوال تقريباً أن يكسوه. كما يقدم إلى المعلِّم بعض المال أيضاً لقاء تعليمه الصنعة. والذين لا يستطيعون تقديم المال يقدمون الوقت، أو يلتزمون بمدة أطول من مدة السنوات الخمس المألوفة؛ وهو اعتبار وإن لم يكن دائماً مفيداً للمعلِّم، نظراً إلى بطالة المتدرجين المعهودة، فهو دائماً غير مفيد للمتدرج. أما في العمل الريفي، فإن العامل يتعلَّم الأقسام الصعبة في أثناء اشتغاله في الأقسام الأسهل من عمله، كما أن عمله يقوم بأوده على امتداد مختلف مراحل اشتغاله. ولذلك المنطقي أن تكون أجور الميكانيكيين، وأصحاب الصنائع، والحرفيين، أعلى في أوروبا من أجور العمال العاديين. وهي كذلك للأسباب المذكورة،

وتؤهلهم أجورهم العليا في معظم الأماكن لاحتلال منزلة عليا بين الناس. غير أن هذا التفوق صغير جداً على وجه الإجمال؛ فالكسب اليومي أو الأسبوعي للعمال المياومين في أنواع الصنائع العادية أكثر، كصناعة البياضات والأنسجة الصوفية، إذا ما احتسب متوسطها، [204] لا تكاد تزيد إلا زيادة طفيفة، في معظم الأماكن، على الأجر اليومي للعمال العاديين. الواقع أن عمالتهم أكثر انتظاماً وتجانساً، كما أن ارتفاع مكاسبهم، على امتداد السنة بكاملها، قد يكون أكبر إلى حد ما. ومع ذلك، يبدو بوضوح أنها ليست أكبر مما هو كاف للتعويض عن الكلفة المرتفعة لتدريبهم وتمرسهم.

والتدرب في الفنون الإبداعية والمهن الحرة أكثر إملالاً وكلفة. ولذلك كان ينبغي لمكافأة الرسامين والنحاتين، والمحامين والأطباء، أن تكون أسخى من غيرها؛ وهي على هذه الحال لهذا السبب.

أما أرباح رأس المال فتبدو أقل تأثراً بسهولة تعلم التجارة التي يستثمر فيها المال أو صعوبته. فكل الطرق المختلفة التي يستثمر رأس المال فيها ضمن المدن الكبرى تبدو، في الواقع، متساوية من حيث صعوبة تعلمها أو سهولته. فهذا الفرع من التجارة الخارجية أو الداخلية لا يمكن أن يكون الاشتغال به أصعب من الاشتغال بغيره.

ثالثاً، تختلف أجور العمل في مختلف المصالح باختلاف ديمومة العمل فيها وعدم ديمومتها.

فالعمل أكثر ديمومة في بعض الصنائع مما هو في بعض الصنائع الأخرى. ففي القسم الأكبر من الصنائع اليدوية يستطيع العامل

المياوم أن يتيقن تماماً من العمل في كل يوم من أيام السنة يستطيع العمل فيه تقريباً. أما البنّاء فهو، على الضد من ذلك، لا يستطيع العمل في أيام الصقيع والجليد، ولا في الطقس الرديء، كما أن شغله يعتمد في كافة الأوقات على طلبات زبائنه الطارئة. ولذلك فهو معرض لأن يكون بلا عمل أياماً عديدة. ولذلك أيضاً، فإن ما يكسبه أيام عمله ينبغي أن يقوم لا بأوده أيام البطالة فحسب، بل وأن يمنحه تعويضاً عن لحظات القلق والإحباط التي لا بد من أن يتسبب بها أحياناً وضع على هذا القدر من الهشاشة. وحيثما تقارب الأجور المحتسبة للسواد الأعظم من العمال اليدويين مستوى الأجر اليومي للعمال العاديين، فإن أجور البنّائين تزيد عنها بمقدار النصف أو حتى الضعفين. وحيثما يكسب العمال العاديون أربعة إلى خمسة شلينغ في الأسبوع، فإن البنّائين غالباً ما يكسبون سبعة إلى ثمانية؛ وحيثما يكسب أولئك ستة، فإن هؤلاء غالباً ما يكسبون تسعة وعشرة؛ وحيثما يكسب الأوائل تسعة وعشرة كما في لندن، فإن الأواخر غالباً ما يكسبون خمسة عشر إلى ثمانية عشر شلينغ. ولكن ما من صنف من أصناف العمل المستلزم مهارة، **[205]** يبدو أسهل تعلماً من صنعة البنائين. ويقال إن حمالي المِحَفّات في لندن يشتغلون بنّائين أحياناً في موسم الصيف. ولذا فإن الأجور المرتفعة لأصحاب هذه الصنعة ليست مكافأة لمهارتهم بقدر ما هي تعويض عن عدم ديمومة شغلهم.

ويبدو أن نجّار البيوت يمارس صنعة ألطف وأبرع من صنعة البنّاء. ولكن أجره اليومي أدنى قليلاً في معظم الأماكن عن أجر البنّاء. وهو لا يعتمد في شغله كلياً على طلبات زبائنه الطارئة، وإن

اعتمد عليها إلى حد بعيد؛ وعمله ليس عرضة للطقس الرديء.

والصنائع التي توفر شغلاً دائماً، على وجه الإجمال، إذا حدث وتوقفت عن تقديم ذلك في موضع معين، فإن أجور العاملين فيها ترتفع دائماً ارتفاعاً ملحوظاً فوق نسبتها المعتادة بالقياس إلى العمل العادي. ففي لندن يتعرض معظم العمال المهرة المياومين لأن يستدعوهم معلموهم إلى العمل أو يوقفوهم عنه بين يوم ويوم، وبين أسبوع وأسبوع، على غرار ما يجري مع العمال المياومين في أماكن أخرى. فأدنى طائفة من العمال المهرة، وهم الخياطون المياومون، يكسبون هناك نصف كراون في اليوم، وإن كان أجر العمل العادي يحسب بثمانية عشر بنساً. وفي المدن الصغرى وقرى الريف لا تكاد أجور الخياطين المياومين تعادل أجور العمل العادي؛ ولكنهم في لندن كثيراً ما يظلون عدة أسابيع بلا شغل، ولا سيما في الصيف.

وعندما تقترن المشقة، واللامقبولية، والوسخ، بعدم ثبات الشغل، فهي ترفع أحياناً أجور العمل العادي جداً فوق أجور أمهر العمال المهرة. ويفترض أن عامل المنجم الذي يعمل بالقطعة في نيوكاسل يكسب عادة حوالى ضعف أجر العمل العادي وحوالى ضعفي ذلك في مناطق عدة من اسكتلندا. ويعزى أجره المرتفع إلى المشقة، واللامقبولية، والوسخ الملازم لعمله. وربما كان شغله، في معظم الأحيان، دائماً بقدر ما يحلو له. ويزاول عمال تفريغ سفن الفحم الحجري في لندن صنعة تكاد تعادل في المشقة، واللامقبولية، والوساخة صنعة عمال المناجم؛ ومع ذلك فإن شغل السواد الأعظم منهم لايتسم حتماً بالديمومة جراء عدم انتظام وصول سفن الفحم الحجري الذي لا بد منه. ولذلك، فإذا ما كان

عمال المناجم يكسبون ضعف أو ضعفي [206] أجور العمل العادي، فينبغي ألا يبدو كسب عمّال تفريغ الفحم من السفن ثلاثة أو أربعة أضعاف تلك الأجور أحياناً. وقد تبين من التحقيق الذي أجري على أحوالهم، منذ بضعة أعوام، أنهم ربما كسبوا ما بين ستة إلى عشرة شيلينغ يومياً. ستة شيلينغ هي حوالى أربعة أضعاف أجور العمل العادي في لندن، كما أنه في كل صنعة مخصوصة يمكن أن يعتبر دائماً الكسب الأدنى والأشيع كسب السواد الأعظم. مهما بدت عليه هذه الأجور من الغرابة، فلو كانت أكثر من كافية للتعويض عن كل الظروف المنفِّرة لهذا الشغل، إذاً لسارع إلى هذا الشغل عدد من المنافسين كبير إلى حد أنه كان سيكفي بتخفيضها سريعاً إلى نسبة أدنى في صنعة لا تتمتع بامتياز حصري.

إن ديمومة العمل أو عدم ديمومته لا تستطيع أن تؤثر في أرباح رأس المال المعتادة في أية مصلحة مخصوصة. وكون رأس المال يستثمر دائماً أو لا يستثمر لا يعتمد على المصلحة بقدر ما يعتمد على صاحبها.

رابعاً، إن أجور العمل تتفاوت وفقاً لصغر أو كبر الثقة التي يجب أن توضع في الصُنّاع.

فأجور الصاغة والجواهريين أرفع في كل مكان من أجور سواهم من أصحاب الصنائع، لا المساوين لهم في البراعة فحسب بل وللمتفوقين عليهم فيها أيضاً، وذلك بسبب المواد النفيسة التي يؤتمنون عليها.

نحن نأتمن الطبيب على صحتنا؛ ونأتمن المحامي على ثروتنا

وأحياناً على حياتنا وسمعتنا. ولا يمكن لثقة كهذه أن تمحض بأمان لأناس ذوي وضع خسيس أو متدنٍ. ولذلك، فلا بد لأجرهم من أن يؤهلهم لاحتلال المرتبة الاجتماعية التي تستلزمها تلك الثقة الهامة. وإن من شأن الوقت الطويل والكلفة الكبيرة التي تبذل لتربيتهم، إذا ما اقترنا بهذا الظرف المحيط بعملهم، أن يزيد بالضرورة من ثمن عملهم.

وعندما يستثمر المرء رأس ماله الخاص في مصلحة من المصالح، فهو لا يضع ثقته بأحد؛ والثقة التي قد يحصل عليها من الناس الآخرين لا تعتمد على طبيعة مصلحته، بل على رأيهم في ثروته، واستقامته، وحصافته. ولذلك فإن مختلف نسب الربح في مختلف فروع المصالح لا يمكن أن تنشأ عن اختلاف درجات الثقة التي توضع في أصحاب المصالح.

خامساً، إن أجور العمل في مختلف الأشغال إنما تتفاوت [207] بتفاوت إمكانية النجاح فيها أو عدم إمكانيته.

إن إمكانية أن يصبح أي شخص مؤهلاً لمزاولة العمل الذي تدرب على القيام به تختلف باختلاف الأعمال. فالنجاح في القسم الأكبر من أعمال الصنائع الميكانيكية يكاد يكون مضموناً؛ ولكنه غير مضمون أبداً في المهن الحرة. إذا وضعت ابنك عند إسكافي ليتعلم الصنعة، لا يساورك شك في أنه سيتعلم كيف يصنع زوجاً من الأحذية؛ ولكنك إذا ما أرسلته ليتعلم القانون؛ فثمة على الأقل عشرون فرصة للفشل مقابل فرصة واحدة للنجاح في اكتساب الكفاءة التي تمكنه من كسب معيشته من تلك المهنة. في سحب لليانصيب منصف تماماً، ينبغي للذين يسحبون الجوائز أن يكسبوا

كل ما يخسره الذين يسحبون الأوراق البيض. وفي المهنة التي يخفق فيها عشرون شخصاً مقابل نجاح واحد، ينبغي أن يكسب هذا الواحد كل ما كان يجب أن يكسبه العشرون الفاشلون. فالمحامي الذي ربما بدأ في حدود الأربعين من عمره يكسب شيئاً من مهنته، ينبغي له أن يتلقى جزاء يوازي لا تربيته المملة والمكلفة جداً، بل وجزاء أكثر من عشرين آخرين لم يحصّلوا شيئاً منها. فمهما بدت بدلات أتعاب المحامين باهظة أحياناً، فإن جزاءهم الحقيقي لا يعادل هذا أبداً. احسب ما يمكن أن يكسبه المرء سنوياً في أي مكان محدد، وما يمكن أن ينفقه سنوياً كافة الصناع في مختلف الصنائع كصناعة الأحذية أو النسيج، وسوف تجد أن المبلغ الأول سيفوق المبلغ الثاني على وجه الإجمال. ثم قم بالحساب نفسه بالنسبة إلى كافة المحامين، وطلاب القانون، في مختلف قصور العدل، تجد أن مكاسبهم السنوية لا تكاد تتقايس مع نفقاتهم السنوية، حتى وإن حسبت الأوائل مرتفعة، والثواني متدنية بقدر ما يمكن أن يحسب ذلك. فيانصيب القانون إذاً يانصيب بعيد جداً عن أن يكون يانصيباً منصفاً تماماً؛ كما أن هذه المهنة، إضافة إلى الكثير من المهن الحرة والمشرفة تعد، من حيث الكسب المالي، قليلة المردود بصورة واضحة.

ومع ذلك فإن هذه المهن تحافظ على مستواها مع بقية المهن، كما أننا، وعلى الرغم من هذه العوامل المثبطة للعزيمة، نجد كل النفوس الكريمة والشريفة تتزاحم على مزاولتها. ويساهم سببان مختلفان في تزكية هذه المهن. أولاً، الرغبة في الشهرة التي تصاحب التميز الفائق في أي منها؛ وثانياً، طبيعة الثقة الطبيعية التي

[208] يمتلكها كل إنسان، بدرجة متفاوتة، لا في قدراته الشخصية الخاصة، بل وفي سعود حظه.

إن الامتياز في أية مهنة، ولا سيما تلك التي لا يصل إلى الحد الوسط فيها إلا القلة، هو العلامة الحاسمة على ما يسمى بالعبقرية، أو المواهب الفائقة. فإعجاب الجمهور المصاحب لهذه القدرات المتميزة يعتبر دائماً جزءاً مكوناً لمكافأتهم؛ وهو متفاوت النسبة وفقاً لكونه أعلى درجة أو أدنى. إنه جزء عظيم من المكافأة في مهنة الطب؛ وهو ربما كان أعظم في مهنة القانون؛ وهو يكاد يكون كل شيء في الشعر والفلسفة.

ثمة بعض المواهب الرائقة والجميلة التي يسبب امتلاكها نوعاً من الإعجاب، ولكن مزاولتها من أجل الربح تعتبر، جراء العقل أو التعصب، نوعاً من امتهان النفس العلاني. ولذلك فإن المكافأة المالية التي يحصل عليها أولئك الذين يمارسونها على هذا النحو يجب أن تكون كافية لا للتعويض عن الوقت، والجهد، والمال المبذول لاكتساب هذه المواهب، بل وعن الشَين المقترن بمزاولتها لكسب العيش. فالمكافآت الباهظة التي يتقاضاها الممثلون، ومغنو الأوبرا، وراقصو الأوبرا، ومن شاكلهم، إنما تستند إلى هذين المبدأين؛ ندرة هذه المواهب وجمالها؛ والشَين المقترن بمزاولتها لهذا الغرض. ويبدو من العبثي للوهلة الأولى أن نحتقر أشخاصهم بينما نكافئ مواهبهم بهذا السخاء المفرط. ولكن علينا إذ نقدم على أحد الأمرين أن نقوم حتماً بالآخر. ولئن قيِّض للرأي العام أو التعصب أن يتغيرا بالنسبة إلى هذه الأعمال، فإن مكافآتها المالية سوف تتدنى بسرعة. فسوف يكون من شأن المزيد من الناس أن

يهتمّوا بها، ويفضي التزاحم إلى تخفيض سعر العمل فيها. وهذه المواهب وإن لم تكن شائعة فهي ليست نادرة بقدر ما يُظن. فالكثير من الناس يتقنونها جيداً ويترفعون عن اتخاذها أبواباً لكسب الرزق؛ وأكثرهم يستطيع اكتسابها لو كان كسب العيش بشرف منها ممكناً.

إن الغرور المتعجرف الذي يتصف به معظم الناس حيال قدراتهم عيب قديم لاحظه الفلاسفة والأخلاقيون على مر العصور. أما اعتقادهم الافتراضي بسعود حظهم فلم يُثِر القدر نفسه من الاهتمام. فما من رجل حي لا يمتلك، متى كان في صحة وحال نفسية مُرضية، حصة [209] من هذا الاعتقاد. يتفاوت الرجال من حيث إفراطهم في تقدير حظوظ الربح، أما فرص الخسارة فهي مما يبخس تقديره معظم الرجال، ولا يكاد أي رجل، متى كان في صحة وحال نفسية مُرضية، يقدرها بأكثر مما تستحق.

أما كون حظوظ الربح مما يفرط في تقديره الناس فأمر قد نتعلمه من النجاح العام لليانصيب أينما كان. فالعالم لم يشهد قط، ولن يشهد أبداً، يانصيباً منصفاً تماماً؛ أو يانصيباً يتكافأ فيه الربح الكلي مع الخسارة الكلية؛ لأن ذلك لو حدث لما كسب صاحب اليانصيب منه شيئاً. في اليانصيب الحكومي لا يساوي ثمن البطاقات الثمن الذي دفعه المكتتبون الأصليون، وهي تباع في السوق عادة بعلاوة تبلغ عشرين، ثلاثين، وأحياناً أربعين بالمئة على سعرها. فالأمل الباطل في ربح بعض الجوائز الكبرى هو السبب الوحيد لهذا الطلب. ولا يكاد أعقل الناس وأرزنهم يعتبرون دفع مبلغ صغير لقاء الفوز بعشرة أو عشرين ألف باوند حماقة باهظة الكلفة؛ وإن كانوا يعلمون أنه حتى هذا المبلغ الصغير ربما كان يفوق قيمة فرصة

الربح بنسبة عشرين أو ثلاثين بالمئة. فاليانصيب الذي لا تتجاوز فيه أية جائزة عشرين باوند، وإن كان، في نواح أخرى، أقرب إلى اليانصيب المنصف كلياً من اليانصيب الحكومي المألوف، لن يحظى بالطلب نفسه على البطاقات. ويشتري بعض الناس عدة بطاقات بغية الحصول على فرصة أكبر للفوز ببعض الجوائز الكبرى، كما أن بعضهم يشتري حصصاً صغيرة في عدد أكبر من تلك البطاقات. ومع ذلك، فليس في الرياضيات قضية أثبت من تلك القاضية بأنك كلما غامرت بمزيد من البطاقات في اليانصيب كلما زادت فرص الخسارة فيه. غامر بشراء كل البطاقات في اليانصيب تخسر حتماً؛ وكلما زاد عدد البطاقات التي تشتريها كلما اقتربت من الخسارة المحتومة.

أما أن تتعرض فرص الخسارة إلى التقليل من أهميتها في أكثر الأحيان، وأن يندر أن يقدرها أحد أكثر مما تستحق، فقد نتعلم شيئاً من ذلك من الأرباح المعتدلة جداً التي يجنيها أصحاب مؤسسات التأمين. فبغية جعل التأمين ضد خطر الحريق أو مخاطر البحر مهنة، لا بد لقسط التأمين العادي من أن يكون كافياً للتعويض عن الخسائر العادية، ونفقات الإدارة، والتوصل من خلال ذلك إلى ربح كالذي يمكن أن يحصل جراء تشغيل رأسمال مماثل في أي من المهن العادية. ومن البديهي أن الشخص الذي لا يدفع أكثر من ذلك لا يدفع أكثر من القيمة الحقيقية للخطر، أو السعر الأدنى الذي يستطيع، في العقل، أن يتوقع التأمين عليه. ولكن على الرغم من أن الكثير من الناس قد جنوا القليل من المال عبر التأمين، فإن النزر اليسير منهم [210] قد جنوا ثروات طائلة؛ ويبدو من هذا

الاعتبار وحده، وبوضوح، أن الرصيد العادي للربح والخسارة ليس أربح في هذه المهنة مما هو في سائر المهن المعتادة التي يجني منها العديد من الناس ثرواتهم. ومهما كان قسط التأمين معتدلاً في العادة، فإن كثيراً من الناس يحتقرون الخطر إلى حد يجعلهم لا يكترثون لدفعه. فإذا ما أخذنا متوسط المملكة في مجملها وجدنا تسعة عشر منزلاً من عشرين، أو ربما تسعة وتسعين منزلاً من مئة، غير مؤمّنة ضد الحريق. مخاطر البحر تقلق السواد الأعظم من الناس، ونسبة السفن المؤمّنة إلى غير المؤمّنة أكبر بكثير. ومع ذلك، فإن الكثيرين يبحرون في كافة المواسم، وحتى في أزمنة الحروب، من دون أي تأمين. وربما جاز أن يتم ذلك أحياناً من دون تهوّر أو مجازفة. فعندما تملك شركة، أو حتى تاجر كبير، عشرين أو ثلاثين سفينة في البحر، فمن الجائز أن يؤمّن بعضها بعضاً. وقسط التأمين المدّخر جراء عدم التأمين عليها كلها ربما عوّض عن الخسائر التي قد تتعرض لها في مجرى الحوادث المعتاد. غير أن إهمال التأمين على الشحن في السفن، وعلى غرار إهمال التأمين على المنازل، ليس ناتجاً في معظم الأحوال من حسابات لطيفة المأخذ كهذه، بل من مجرد التهور العديم التفكير، والاحتقار الدعيّ لأنواع المخاطر.

ولا يكون احتقار المخاطر والأمل الدعيّ في النجاح في أية فترة من فترات الحياة أشد وأفعل منهما في السن التي يختار فيها الشباب مهنهم. أما مدى عجز قلة الخوف من الشقاء عن أن توازن الأمل في سعود الحظ فيبدو في إقدام العوام على التطوع في سلك الجندية، أو الانخراط في البحرية، بأوضح مما يبدو في إقدام

الأشخاص الأحسن حالاً على اعتناق المهن الحرة.

إن ما قد يتعرض له الجندي العادي من خسران لبيِّنٌ واضح بما يكفي. ومع ذلك فإن المتطوعين الشباب لا يقدمون في وقت من الأوقات على التطوع، بلا التفات إلى المخاطر، قدر ما يقدمون عند بداية حرب جديدة؛ وعلى الرغم من قلة حظوظهم في الترقي، فإنهم يزيّنون لأنفسهم، في غمرة أوهامهم اليافعة، ألف فرصة للفوز بالتشريف والامتياز، لا يتحقق منها شيء قط. هذه الآمال الرومنطيقية هي الثمن الكامل لدمائهم. أما راتبهم فأقل من راتب عامة العمال، ونَصَيبُهم في الخدمة الفعلية أعظم من تعب هؤلاء بكثير.

على أن الخسران في يانصيب البحر لا يعادل مثيله **[211]** في يانصيب الجيش. فقد يحدث مراراً أن يذهب ابن عامل عادي أو عامل ماهر معتبر للعمل في البحرية بموافقة والده؛ ولكنه إذا ما تطوع كجندي فذلك يكون دائماً من دون موافقته. وقد يرى الناس الآخرون له بعض الحظوظ في أن يكسب شيئاً من الصنعة الأولى: ولكن لا أحد سواه يرى له أي حظ في أن يكسب شيئاً من الثانية. الأدميرال العظيم لا ينال من إعجاب الجمهور مثلما ينال الجنرال العظيم، وأعظم نجاح في الخدمة البحرية لا يعد بحظ وصيت باهرين كاللذين يعد بهما النجاح في البر. والفرق نفسه يستمر في كافة مراتب الترقية في الاثنتين. فوفقاً لقواعد الأولوية يأتي النقيب في البحرية في مرتبة العقيد في الجيش؛ ولكنه لا ينزل في منزلته من حيث الاعتبار العام. وكما أن الجوائز الكبرى في اليانصيب أقل عدداً، فإن الجوائز الصغرى ينبغي أن تكون أكبر عدداً. لذلك فإن

البحارة العاديين يفوزون عادة بحظوظ أوفر وترقية أعلى مما يفوز به الجنود العاديون؛ والأمل بالفوز ببعض هذه الجوائز هو ما يزكي هذه الصنعة أصلاً. وعلى الرغم من أن مهارتهم وكفاءتهم تفوقان مهارة وكفاءة أي عامل ماهر تقريباً، وعلى الرغم من أن حياتهم كلها مشهد متواصل من المشقة والخطر، فإنهم مع كل هذه المهارة والكفاءة، ومع كل تلك المشقات والمخاطر، ومع بقائهم في وضع البحارة العاديين لا يكادون يحصلون على أية مكافأة إلا لذة ممارسة تلك المهنة والتغلب على تلك المخاطر. فأجورهم ليست أعلى من أجور العمال العاديين في المرفأ الذي ينظم نسبة أجور البحارة. وهم إذ يتنقلون من مرفأ إلى مرفأ، فإن الأجر الشهري للذين يبحرون من كافة مرافئ بريطانيا العظمى أقرب إلى التساوي من أجر أي من العمال الآخرين في تلك المدن المختلفة؛ كما أن سعر الأجر في المرفأ الذي يبحر إليه ومنه سوادهم الأعظم، أي مرفأ لندن، ينظم أسعار الأجور في كافة المرافئ الأخرى. ففي لندن تبلغ أجور القسم الأكبر من مختلف طبقات العمال ضعف نظائرها للطبقات نفسها في إدنبره. ولكن البحارة الذين يبحرون من مرفأ لندن قلما يكسبون أكثر من ثلاثة أو أربع شلينغ في الشهر مما يكسبه أمثالهم ممن يبحرون من مرفأ ليث، كما أن الاختلاف ليس على هذا القدر في معظم الأحيان. في زمن السلم، وفي البحرية التجارية، يتراوح الأجر في لندن بين جنيه وسبعة وعشرين شلينغ في الشهر. ولكن ربما كسب العامل العادي في لندن، وبنسبة تسعة أو عشرة شلينغ في الأسبوع، أجراً شهرياً قيمته ما بين أربعين وخمسة [213] وأربعين شلينغ. والحق أن البحار يحصل، فضلاً عن راتبه، على ما يقوته من مؤن.

غير أن قيمتها قد لا تزيد دائماً على الفرق بين راتبه وأجرة العامل العادي؛ وهي وإن كان من المفترض أن تزيد أحياناً، فإن الزيادة لن تكون كسباً صافياً للبحار، لأنه لا يستطيع تشاطرها مع زوجته وأسرته التي يتوجب عليه إعالتها في الوطن من أجوره.

إن ما تتسم به حياة المغامرات في هذه المهنة من مخاطر متكررة، ونجاة بشق النفس، تشجع الشبان على امتهانها بدلاً من أن تصرف دواعيهم عنها. فالأم الحنون، في المراتب الدنيا من الشعب، غالباً ما تخاف أن ترسل ولدها إلى المدرسة في مدينة مرفأ بحري لئلاً يستهويه مشهد السفن وأحاديث البحارة عن مغامراتهم، ويحمله على الانخراط في سلك البحارة. إن الاحتمال البعيد للمخاطر التي نأمل أن نستنقذ أنفسنا منها بالشجاعة والبراعة ليس مستقبحاً في نظرنا، ولا يرفع أجور العمل في أي من الصنائع. ولكن الأمر على خلاف هذا في الصنائع التي لا طائل من الشجاعة والبراعة فيها. أجور العمل مرتفعة دائماً بشكل ملحوظ في الصنائع التي يعرف أنها وخيمة. الوخامة ضرب من الاستقباح، ولا بد لمفاعيلها في أجور العمل من أن تدرج تحت هذا العنوان العام.

تتفاوت نسبة الربح المعتادة في مختلف أنواع تشغيل رأس المال بتفاوت الثقة في أن العائدات مأمونة أو غير مأمونة منها. والغالب إجمالاً أن تكون هذه العائدات أكثر أماناً في التجارة الداخلية مما هي في التجارة الخارجية، وفي بعض فروع التجارة الخارجية مما هي في فروع غيرها؛ وفي التجارة مع شمال أمريكا مما هي في التجارة مع جامايكا. ويتفاوت ارتفاع نسبة الربح العادية دائماً مع ارتفاع نسبة المخاطر. غير أنها لا ترتفع، فيما يبدو، بنسبة

ارتفاعها، ولا بصورة تعاوض عنها كلياً. الإفلاسات هي الأشيع في الصنائع ذات المخاطر الكبرى. فالصنعة المحفوفة بأكبر المخاطر على الإطلاق، صنعة التهريب، هي الطريق المضمون إلى الإفلاس، وإن كانت هي الأوفر ربحاً أيضاً متى نجحت المغامرة. ويبدو أن الأمل الدعيّ في النجاح يعمل هنا، كما في بقية المناسبات الأخرى، على استدراج العديد من المغامرين إلى هذه الصنائع المحفوفة بالمجازفة، كما أن تنافسهم يخفض ربحهم إلى أدنى مما يكفي للتعويض عن المجازفات. فللتعويض عنها كلياً لا بد للعائدات العادية من أن لا تقتصر على تخطي الأرباح العادية لرأس المال والتعويض عن الخسائر الطارئة، بل أن تقدم للمغامرين [213] ربحاً إضافياً يضاهي، من حيث طبيعته، ربح أصحاب التأمين. ولكن العائدات لو كانت كافية لتغطية هذا كله لما كانت وتيرة الإفلاسات في هذه المهن أعلى من سواها.

إن اثنين فقط من الظروف الخمسة التي تغيّر أجور العمل تؤثر فعلاً في أرباح رأس المال: كون المهنة مقبولة أو غير مقبولة، والخطر أو الأمان المحيط بها. فمن حيث القبول واللاقبول، لا يكاد يوجد فرق في القسم الأكبر من مختلف استخدامات رأس المال، ولكن ثمة فرقاً كبيراً في استخدام العمل؛ كما أن الربح المعتاد لرأس المال، وإن كان يرتفع مع المخاطر، فالظاهر أنه لا يرتفع دائماً ارتفاعاً متقايساً معه. وينبغي أن يترتب على ذلك كله أن متوسط الربح والربح المعتاد في مختلف استخدامات رأس المال في المجتمع نفسه أو الحي نفسه لا بد أن يتقارب، من حيث المستوى، أكثر مما تتقارب الأجور المالية لمختلف أنواع العمل.

وهي كذلك بالفعل. فمن البيِّن أن الفرق بين ما يكسبه العامل العادي وما يكسبه محام أو طبيب أكبر بكثير مما هو بين الأرباح المعتادة بين أي فرعين مختلفين من المهن/التجارات. فالاختلاف الظاهر في الأرباح بين المهن/التجارات، فضلاً عن هذا، إنما هو، على وجه الإجمال، وهمٌ ناشئ عن عدم تمييزنا دائماً بين ما يجب أن يعتبر أجوراً وما يجب أن يعتبر ربحاً.

أرباح الصيادلة أضحت مضرب مثل، يدل على شيء مفرط بصورة خارجة عن المألوف. غير أن هذا الربح العظيم الظاهر ليس في كثير من الأحيان إلا أجور العمل المعقولة. إن مهارة الصيدلاني مسألة ألطف وأرهف من مهارة أي عامل ماهر؛ والثقة الموضوعة فيه أهمّ بكثير. فهو طبيب الفقراء في كل الحالات، وطبيب الأغنياء عندما يكون الألم أو الخطر غير كبير. ولذلك فإن عِوَضَه ينبغي أن يتناسب مع مهارته والثقة الموضوعة فيه، وهو ينشأ عموماً من الثمن الذي يبيع به عقاقيره. غير أن كامل العقاقير التي يستطيع الصيدلاني الأفضل أن يبيعها في مدينة ذات سوق كبيرة خلال سنة من الزمن قد لا تكلفه أكثر من ثلاثين أو أربعين باوند. ولذلك فهو وإن باعها بثلاث مئة أو أربع مئة، أو بربح يبلغ الألف بالمئة، فإن هذا قد لا يشكل أكثر من الأجور المعقولة لعمله محتسبة، على النحو الوحيد الذي يستطيع أن يحتسبها [214]، استناداً إلى ثمن عقاقيره. والجزء الأكبر من الربح الظاهر إنما هو الأجر الحقيقي متنكراً في زي الربح.

إن من شأن سمّان صغير في بلدة صغيرة فيها مرفأ أن يربح أربعين إلى خمسين بالمئة على رأس مال لا يتجاوز مئة باوند، بينما

لا يكاد تاجر جملة معتبر في الموضع نفسه يكسب أكثر من ثمانية أو عشرة بالمئة على رأس مال يبلغ عشرة آلاف. إن مهنة السمّان قد تكون ضرورية لراحة السكان، كما أن صغر السوق قد لا يحتمل توظيف رأس مال أكبر من ذلك في هذا العمل. غير أن هذا الرجل لا يحتاج إلى العيش من مهنته فحسب، بل إلى العيش منها بما يناسب المواصفات التي تستلزمها. فعليه، بالإضافة إلى امتلاك رأس مال صغير، أن يكون مقتدراً على القراءة، والكتابة، والحساب، كما يفترض فيه أن يكون خبيراً كفوءاً أيضاً على قرابة خمسين أو ستين صنفاً من السلع، وأسعارها، ونوعياتها، والأسواق التي يمكن أن تشترى منها بأرخص الأثمان. جملة القول أن عليه أن يمتلك كل المعرفة التي يحتاج إليها تاجر كبير، ولا يمنعه من أن يصبح تاجراً كبيراً إلا افتقاره إلى رأس المال الكافي. ولا يمكن أن تعتبر ثلاثون أو أربعون باوند مكافأة كبيرة على عمل شخص متمم كهذا. إطرح هذا من الأرباح الطائلة ظاهرياً التي يجنيها على رأس ماله، فلا يبقى كبير شيء يزيد على أرباح رأس المال العادية. فالقسم الأكبر من الربح الظاهر في هذه الحالة أيضاً إنما هو في الحقيقية أكثر جوراً.

الفرق بين الربح الظاهري المجتنى من تجارة المفرق وتجارة الجملة أقل بكثير في العاصمة مما هو في البلدات الصغيرة والقرى الريفية. فحيث يمكن أن تستثمر عشرة آلاف باوند في مهنة السمانة، لا تكاد أجور عمل السمان تزيد كبير شيء على الأرباح الحقيقية لرأس مال يبلغ هذا القدر من العِظم. لذلك، فإن الأرباح الظاهرية لتاجر المفرق الثري هناك أقرب إلى التساوي مع أرباح تاجر

الجملة. ولهذا السبب تباع السلع بالمفرق في العاصمة بأسعار رخيصة إجمالاً وأحياناً أرخص مما تباع في البلدات الصغيرة والقرى الريفية. فسلع السمانة مثلاً تكون أرخص أسعاراً على وجه الإجمال؛ أما الخبز واللحم فعلى المستوى نفسه من الرخص في كثير من الأحيان. فكلفة حمل سلع السمانة إلى مدينة كبرى ليست أغلى من حملها إلى قرية ريفية؛ ولكن كلفة نقل الذرة والماشية أكبر بكثير، نظراً إلى أنه ينبغي نقل القسم الأكبر منها من مسافة أبعد بكثير. لذلك، ولما كانت الكلفة الأساسية لسلع السمانة هي نفسها في كلا الموضعين، فهي أرخص حيث يقع عليها الربح الأقل. [215] الكلفة الأساسية للخبز واللحم أكبر في المدينة الكبرى مما هي في القرية الريفية؛ ولذلك فإن الربح وإن كان أدنى، فهما ليسا أرخص دائماً هناك، بل هما، في أكثر الأحيان، على القدر نفسه من الرخص. ففي أصناف كالخبز واللحم يعمل السبب نفسه الذي يخفض الربح الظاهري على زيادة الكلفة الأساسية. ذلك أن اتساع السوق يفسح المجال لاستخدام رساميل أكبر، ويخفض الربح الظاهري؛ ولكنه إذ يستلزم مؤناً من مسافات أكبر، يزيد الكلفة الأساسية. ويبدو أن هذا التخفيض في أحد الأمرين والزيادة في الآخر يعملان في معظم الأحوال على موازنة أحدهما الآخر، ولعل هذا هو السبب في أن أسعار الخبز واللحم تكاد تكون هي نفسها إجمالاً في معظم أنحاء المملكة، وإن كانت أسعار الذرة والماشية تختلف اختلافاً كبيراً عادة في أنحاء مختلفة منها.

إن أرباح رأس المال في تجارتي الجملة والمفرق وإن كانت

بصورة عامة أقل في العاصمة مما هي في المدن الصغيرة والقرى الريفية، فإن ثروات طائلة كثيراً ما تجنى من بدايات صغيرة في الأولى، بينما لا تكاد تجنى أبداً في الثانية. ففي المدن الصغيرة والقرى الريفية لا يمكن للتجارة أن تتوسع بتوسع رأس المال نظراً إلى ضيق السوق. ولذلك، فعلى الرغم من أن نسبة أرباح شخص ما قد تكون مرتفعة جداً، فإن مجموعها أو مقدارها لا يمكن أن يكون كبيراً جداً، ولا تراكمه السنوي تالياً. وعلى العكس من ذلك، فإن التجارة في المدن الكبرى يمكن أن تتوسع مع تزايد رأس المال، كما يمكن لاعتماد رجل مقتصد ومزدهر أن يتزايد أسرع من تزايد رأس ماله. فتجارته تتوسع بما يتناسب مع مقدار الاثنين، ويتناسب مجموع أرباحه أو مبلغها مع اتساع تجارته، كما يتناسب تراكمه السنوي مع مقدار أرباحه. ولكن، قليلاً ما يحدث أن تجنى ثروات طائلة حتى في المدن الكبرى في أي فرع نظامي، راسخ، ومعروف من فروع الأعمال، إلا جراء حياة طويلة من الجهد، والاقتصاد، والعناية. والحق أن الثروات الطائلة المفاجئة إنما تجنى أحياناً في أماكن كهذه، جراء ما يطلق عليه مهنة المضاربة. فالتاجر المضارب لا يزاول أي فرع نظامي، راسخ، أو معروف من التجارات. فهو تاجر ذرة هذه السنة، وتاجر خمور في السنة التالية، وتاجر سكر، أو تبغ، أو شاي في السنة التي تليها. وهو يدخل في أية تجارة يتوقع أن يكون احتمال الربحية فيها أعلى مما هو معتاد [216] ويتركها عندما يتوقع أن يعود احتمال الربح فيها إلى مستوى التجارات الأخرى. ولذلك فإن أرباحه وخسائره لا يمكن تتسم بأي تناسب نظامي مع تلك التي تشهدها أية تجارة من التجارات الراسخة

والمعروفة. ومن شأن مغامر مقدام أن يجني ثروة طائلة من مضاربتين ناجحتين أو ثلاث؛ ولكنه ربما خسر ثروة طائلة بمضاربتين غير ناجحتين أو ثلاث. ولا يمكن لهذه المهنة أن تزاول إلا في المدن الكبرى. فلا يمكن أن تحصل المعلومات الضرورية لها إلا في أماكن المعاملات والمراسلات الأوسع نطاقاً.

والظروف الخمسة الآنفة الذكر، وإن كانت تتسبب بتفاوت عظيم في أجور العمل وأرباح رأس المال، لا تتسبب بأي من المزايا أو المعايب، الحقيقية أو المظنونة، لمختلف أنواع الاستخدام في أي منها. فطبيعة تلك الظروف تمكنها من أن تشكل ربحاً مالياً صغيراً في البعض، وأن توازن ربحاً كبيراً في البعض الآخر.

ولكن، لكي تحصل هذه المساواة في كامل مزاياها أو معايبها، لا بد من ثلاثة أشياء حتى حيث تتاح الحرية التامة القصوى. أولاً، يجب أن تكون الأشغال مشهورة وقديمة العهد في الحي والجوار؛ ثانياً، يجب أن تكون في حالتها المعتادة، أو ما يمكن تسميته بحالتها الطبيعية؛ ثالثاً، يجب أن تكون الأشغال الوحيدة أو الرئيسية للمشتغلين فيها.

أولاً، لا يمكن لهذه المساواة أن تقع إلا في الأشغال المشهورة، والقديمة العهد في الحي والجوار.

حيثما تتساوى الظروف الأخرى كلها، تكون الأجور عامة أعلى في المهن الحديثة مما تكون في المهن القديمة. عندما يقوم صاحب مشروع بإنشاء مشغل جديد، لا بد له من أن يغري عماله ليصرفهم

عن الوظائف الأخرى بأجور أعلى مما يستطيعون كسبه في مهنهم الخاصة، أو مما تقتضيه طبيعة عمله عادة، ولا بد من مرور زمن لا يستهان به قبل أن يجازف بتخفيضها إلى المستوى المألوف. فالمشاغل التي لا ينشأ الطلب عليها إلا من جراء الأزياء والأذواق تتغير باستمرار، وقلّما تدوم طويلاً بحيث تعتبر مشاغل قديمة العهد. وعلى العكس، فإن تلك المشاغل التي ينشأ الطلب عليها بصورة رئيسية من العادة أو الضرورة، تكون أقل عرضة للتغير، كما أن [217] الشكل أو النسيج نفسه قد يستمر مطلوباً على امتداد قرون متواصلة. ولذلك فمن الأرجح أن تكون أجور العمل أعلى في مشاغل النوع الأول مما هي في مشاغل النوع الأخير. وفي حين تهتم بيرمنغهام بصورة رئيسية بالمشاغل من النوع الأول؛ فإن شيفيلد تهتم بالمشاغل من النوع الأخير؛ وتوصف أجور العمل في هذين الموضعين المختلفين بأنها مناسبة للاختلاف في طبيعة مشاغلهما.

إن إنشاء أي مشغل جديد، أو فرع جديد من التجارة، أو مباشرة أية ممارسة جديدة في الزراعة إنما هو دائماً نوع من المضاربة يتوخى منه صاحب المشروع أرباحاً فائقة للعادة. وتكون هذه الأرباح كبيرة جداً أحياناً، وربما كانت في أكثر الأحيان على غير هذا النحو؛ ولكنها على وجه الإجمال لا تتقايس بانتظام مع الأرباح في سائر المهن الراسخة الأخرى في الحي أو الجوار. إذا نجح المشروع تكون هذه الأرباح أول الأمر كبيرة جداً في العادة. فإذا ترسخت المهنة أو الممارسة وصارت معروفة تماماً فإن من شأن التنافس أن يخفضها إلىٰ مستوى المهن الأخرى.

ثانياً، إن هذه المساواة في مجمل محاسن ومساوئ مختلف أنواع استخدام العمل ورأس المال لا يمكن أن تحصل إلا في الحالة المعتادة، أو في ما يمكن تسميته بالحالة الطبيعية لهذه الأشغال.

والطلب على كل نوع تقريباً من أنواع العمل المختلفة يزداد أحياناً عن المعتاد وأحياناً ينقص. في الحالة الأولى ترتفع مزايا الأشغال فوق المستوى المعتاد، وفي الحالة الثانية تنخفض عن هذا المستوى. فالطلب على العمل الريفي في موسم الحصاد وموسم الجنى أعلى مما يكون عليه خلال القسم الأكبر من السنة؛ وترتفع الأجور بازدياد الطلب. وفي أزمنة الحرب، يوم يُكره أربعون أو خمسون ألف بحار على ترك الخدمة التجارية للالتحاق بخدمة الملك، يزداد الطلب على البحارة للسفن التجارية ازدياداً ضرورياً مع ندرتهم، كما أن أجورهم في حالات كهذه ترتفع من جنيه وسبعة وعشرين شيلنغ إلى أربعين شيلنغ وثلاثة باوندات شهرياً. وعلى العكس من ذلك، ففي مشغل تتردى حاله تدريجياً يرضى العمال بأجور أدنى مما يلائم طبيعة عملهم بدلاً من ترك مهنتهم القديمة.

تتفاوت أرباح رأس المال بتفاوت أسعار السلع التي يستثمر فيها. فمع ارتفاع سعر أية سلعة فوق السعر المتوسط المألوف، ترتفع أرباح جزء على الأقل من [218] رأس المال المستثمر لإيصال تلك السلع إلى السوق، فوق مستواها المخصوص، وتتدنى كثيراً تحت هذا المستوى مع انخفاضها. كل السلع معرضة لتقلب الأسعار إلى حد ما، ولكن بعضها أكثر عرضة لذلك من بعضها الآخر. وفي كل السلع التي ينتجها الجهد البشري تنتظم كمية الجهد المبذول سنوياً

انتظاماً ضرورياً بالطلب السنوي، بحيث إن متوسط الناتج السنوي قد يكون أقرب ما يمكن من متوسط الاستهلاك السنوي. وقد سبقت الإشارة إلى أن الكمية نفسها من الجهد تنتج في بعض الأشغال الكمية نفسها دائماً أو قرابة الكمية نفسها من السلع. ففي مشاغل الكتان أو الصوف، مثلاً يعمل العدد نفسه من الأيادي سنوياً ما يقارب الكمية نفسها من الأنسجة الكتانية أو الصوفية. فتقلبات أسعار هذه السلع في السوق يمكن أن تنشأ من بعض التغيرات الطارئة في الطلب. الحداد العام يرفع أسعار القماش الأسود. ولكن بما أن الطلب على معظم أنواع الكتان العادي والأنسجة الصوفية منتظم إجمالاً، فإن سعرها يكون كذلك. ولكنّ ثمة أشغالاً أخرى لا تنتج فيها كمية الجهد نفسها دائماً كمية السلع نفسها. الكمية نفسها من الجهد تنتج في سنوات مختلفة كميات مختلفة من الذرة، والخمر، وحشيشة الدينار، والسكر، والتبغ، مثلاً. ولذلك يتقلب سعر أمثال هذه السلع، لا مع تفاوت الطلب، بل ومع التغيرات الكبرى والأكثر تواتراً في الكمية المنتجة، وهو عرضة لتقلبات كبيرة. ولكن لا بد لربح بعض تجار الجملة من أن يتقلب بالضرورة بتقلب أسعار السلع. فعمليات التاجر المضارب إنما تستهدف أساساً سلعاً كهذه. وهو يجتهد في شرائها عندما يتوقع أن ترتفع أسعارها، ويبيعها عندما يرجح هبوط تلك الأسعار.

ثالثاً، إن هذه المساواة بين جملة مزايا ومعايب مختلف أنواع استخدام العمل ورأس المال لا يمكن أن تحدث إلا في تلك التي يكون هذا الاستخدام هو الشغل الشاغل الوحيد أو الرئيسي للقائمين بها.

عندما يكسب شخص معيشته من شغل معين لا يشغل القسم الأكبر من وقته، فمن الأرجح أن يكون على استعداد لأن يعمل في أوقات فراغه بأجور أدنى مما قد يناسب طبيعة شغله عادة. [219]

في أنحاء كثيرة من اسكتلندا ثمة مجموعة من الناس الذين يطلق عليهم اسم سكنة الأكواخ، وكان عددهم منذ بضع سنوات أكبر مما هو عليه الآن. وهم جنس من الخدم الخارجيين لأصحاب الأراضي والمزارع. والمكافأة المعتادة التي يتقاضونها من معلميهم هي منزل، وحديقة صغيرة لزراعة الخضار، وما يكفي من العشب لعلف بقرة، وربما حصلوا أيضاً على مساحة أكر أو اثنين من الأرض الزراعية غير الجيدة. وعندما يحتاج معلمهم إلى عملهم يعطيهم فضلاً عن هذا مكيالين سعة ربع بوشل للمكيال من الشوفان في الأسبوع قيمتهما ستة عشر بنس استرليني. وهو لا يكاد يحتاج إلى عملهم إلا قليلاً خلال القسم الأكبر من السنة، كما أن زراعة أرضهم الصغيرة لا تستوعب كل وقتهم. ويوم كان هؤلاء الأشخاص أكثر عدداً مما هم في الوقت الحاضر، كان يروى أنهم على استعداد لأن يمنحوا وقت فراغهم لقاء مكافأة صغيرة جداً لأي كان، وأنهم كانوا يعملون لقاء أجور أدنى من سائر العمال الآخرين. ويبدو أن وجود أمثال هؤلاء كان شائعاً في معظم أنحاء أوروبا. وفي البلدان غير المزروعة جيداً والأقل سكاناً لم يكن في مقدور أصحاب الأراضي والمزارع أن يحصلوا بطريقة أخرى على عدد فائق من الأيدي العاملة التي يستلزمها العمل الريفي في بعض المواسم. ولم تكن المكافأة اليومية أو الأسبوعية التي يحصلون عليها تساوي كامل ثمن عملهم طبعاً. بل كانت الأرض الصغيرة التي يقيمون عليها تشكل جزءاً منه. ولكن

يبدو أن الكثير من الكتّاب الذين اعتنوا بجمع أسعار العمل والمؤن في الأزمنة القديمة قد اعتبروا أن هذه المكافأة اليومية أو الأسبوعية هي كامل الأجر، واستهواهم إظهار أن سعر الإثنين كان متدنياً بصورة عجيبة.

كثيراً ما يُحمل نتاج هذا العمل إلى السوق بسعر أرخص مما يناسب طبيعته في ظروف أخرى. تحاك الجوارب في أنحاء عدة من اسكتلندا بسعر أرخص بكثير مما يمكن أن يعمل على النول. وهي من صنع خدم وعمال يكسبون القسم الأكبر من قوتهم من شغل آخر. أكثر من ألف زوج من جوارب شتلاند تستورد سنوياً إلى مدينة ليث حيث تباع بسعر خمسة إلى سبعة بنس الزوج. وقد أكد لي البعض أن عشرة بنس باليوم هو السعر الشائع للعمل العادي في مدينة لِرويك، وهي عاصمة صغيرة في جزر شتلاند. وفي الجزر نفسها يحيكون جوارب مغزولة [220] بقيمة جنيه أو أكثر للزوج الواحد.

يتم غزل الكتان في اسكتلندا على الطريقة نفسها تقريباً التي تحاك بها الجوارب، بأيدي خدم يستأجرون أصلاً لأغراض أخرى. ومن يجتهد في كسب معيشته بأي من هاتين المهنتين بالكاد يحصّل ما يقيم أوده. وفي معظم أنحاء اسكتلندا تعتبر غزّالة جيدة تلك التي تجني عشرين بنس أسبوعياً.

ويكون السوق في البلدان الثرية على قدر من الاتساع بحيث أنه من الممكن لأية مهنة أن تستخدم كامل عمل أولئك العاملين فيها ورأس مالهم. والأمثلة على أناس يتعيشون من نوع من أنواع الشغل، ويستمدون كسباً يسيراً من شغل آخر، إنما تؤخذ في

معظمها من بلدان فقيرة. غير أن المثال التالي على شيء شبيه بذلك إنما نجده في عاصمة بلد ثري جداً. ففي اعتقادي أن ما من مدينة في أوروبا يزيد فيها مبلغ كراء المنازل على ما يصل إليه في لندن، ومع ذلك فأنا لا أعرف أية عاصمةٍ يضاهي فيها كراء شقة مفروشة في الرخص ما يدفعه المرء لقاء ذلك في لندن. فاستئجار شقة مفروشة ليس أرخص في لندن مما هو في باريس فحسب؛ بل هو أرخص بكثير من إدنبره، مع أن الجودة هي ذاتها؛ وما قد يبدو خارجاً عن المألوف هو أن غلاء إيجار المنازل في لندن هو السبب في رخص إيجار شقة مفروشة. غلاء إيجارات المنازل في لندن لا ينشأ عن تلك الأسباب التي تجعله غالياً في كافة العواصم الكبرى، كغلاء اليد العاملة، وغلاء كل مواد البناء التي ينبغي حملها من مسافات بعيدة، وفوق ذلك غلاء إيجار الأرض، إذ يقوم كل صاحب أرض بدور المحتكر، ويستوفي في كثير من الأحيان بدل إيجار أكر واحد من الأرض غير الجيدة في المدينة أغلى مما يدفع بدل استئجار مئة أكر من أفضل الأراضي في الريف؛ بل هو ينشأ أيضاً عن عادات الناس وأعرافهم المخصوصة التي تجبر كل رب أسرة أن يستأجر منزلاً كاملاً بكافة طبقاته. فالمنزل السكني في إنكلترا يعني كل ما يقع تحت السقف الأعلى ذاته. أما في فرنسا، واسكتلندا، وأنحاء عديدة من أوروبا فهذا لا يعني أكثر من دور واحد. والتاجر في لندن مضطر إلى أن يستأجر منزلاً كاملاً في الجزء من الذي يقيم فيه زبائنه. وهو يتخذ متجره في الدور الأرضي، وينام هو وأسرته في العلّية القائمة تحت السقف الأعلى مباشرة؛ وهو يحاول أن يدفع قسماً من بدل إيجار منزله بتأجير

الدورين المتوسطين لبعض النزلاء. وهو يتوقع الإنفاق على أسرته من تجارته، لا من نزلاء الدورين. بينما الأمر على خلاف ذلك في باريس وإدنبره حيث يفتقر الناس الذين يؤجرون الشقق المفروشة عادة إلى أي مورد رزق آخر؛ وحيث لا بد لسعر إيجار الشقة من أن يدفع إيجار المنزل، وبالتالي كامل نفقات الأسرة .

ثانياً ـ الفوارق الناشئة عن سياسة أوروبا

تلك إذاً هي الفوارق بين محاسن ومساوئ مختلف أصناف استخدامات العمل ورأس المال، التي لا بد للخلل في أي من الشروط اللازمة الثلاثة المذكورة آنفاً من التسبب بها، حتى حيث توجد أكمل حرية ممكنة. ولكن سياسة أوروبا التي لا تترك الأشياء في حال الحرية التامة، تتسبب بفوارق أهمّ بكثير.

وهي تفعل ذلك عبر الطرق الثلاث التالية. أولاً، بقصر المنافسة في بعض الأشغال على عدد أصغر من العدد الذي يكون مستعداً لولا ذلك للانخراط فيها؛ ثانياً، بزيادة المنافسة في البعض الآخر إلى أكثر مما تكون عليه بصورة طبيعية؛ وثالثاً، بمنع انتقال العمل ورأس المال بحرية من شغل إلى شغل ومن مكان إلى مكان.

أولاً، إن سياسة أوروبا تتسبب بتفاوت كبير في مجمل المحاسن والمساوئ الخاصة بمختلف استخدامات العمل ورأس المال، وذلك عبر قصر المنافسة في بعض الأشغال على عدد أصغر من العدد الذي يكون مستعداً لولا ذلك للانخراط فيها.

فالامتيازات الحصرية للنقابات هي الوسيلة الرئيسية التي تستخدمها لهذا الغرض.

إن الامتياز الحصري لمهنة ذات نقابة تقصر المنافسة حتماً في المدينة التي ينشأ فيها على أولئك المتمتعين بحرية ممارسة المهنة. أما خدمة التدرج في المدينة على يدي معلِّم كامل الأهلية، فهي الشرط الضروري عادة للحصول على هذه الحرية. غير أن النظم الداخلية للنقابة تنظم أحياناً عدد المتدرجين الذين يسمح بهم لأي معلم، وبصورة دائمة تقريباً عدد سنوات الخدمة لكل متدرج. والقصد من وراء التنظيمين هو حصر المنافسة بعدد أقل ممن قد يكونون [222] على استعداد لممارسة المهنة. تحديد عدد المتدرجين يقيدها مباشرة. أما طول مدة التدرج فيقيِّدها بصورة غير مباشرة، ولكن بطريقة فعالة أيضاً بزيادة نفقة التعلّم.

في شيفيلد لا يحق لأي معلم سكاكيني أن يتخذ أكثر من متدرج واحد في الوقت نفسه بموجب عُرف في النظام الداخلي للنقابة. في نورفولك ونورويتش لا يحق لأي معلم حائك أن يتخذ أكثر من متدرجين اثنين تحت طائلة تغريمه خمسة باوندات شهرياً للملك. ولا يجوز لأي معلم قبعاتي في أي موضع من إنكلترا أو من المزارع الإنكليزية أنّ يتخذ أكثر من متدرجين اثنين تحت طائلة تغريمه خمسة باوندات شهرياً، نصفها للملك ونصفها لمن يقاضيه أمام أية محكمة معترف بها. هذان النظامان كلاهما يصدران بوضوح عن الروح النقابية نفسها التي سنّت نظام شيفيلد الداخلي، وإن كانا قد ثبتا بقانون عام من قوانين المملكة. ولم يكد يمر على تنظيم نقابة حاكة الحرير في لندن سنة حتى سنّت قانوناً داخلياً يحظر على

أي معلم أن يتخذ أكثر من متدرجين اثنين في الوقت نفسه. وقد استلزم إبطال هذا القانون الداخلي قراراً خاصاً من البرلمان.

سبع سنوات كانت، فيما يبدو، المدة المقررة قديماً في كافة أنحاء أوروبا للتدرج في العدد الأكبر من المهن ذات النقابات. وكانت أمثال هذه النقابات كلها تسمى في ما غبر من السنين جامعات، وهي التسمية اللاتينية الأصلية لأية نقابة مهما كانت. فجامعة الحدادين، وجامعة الخياطين، إلخ، عبارات نصادفها بكثرة في دساتير المدن القديمة. ويوم أنشئت هذه النقابات المخصوصة، أي الجامعات حسب تسميتها اليوم، فإن عدد سنوات الدراسة التي فرضت يومها لنيل درجة الماجستير (أي معلّم فنون) يبدو أنه قد نقل بوضوح عن عدد سنوات التدرج الشائع في المهن والحرف العادية التي كانت نقاباتها أقدم من ذلك بكثير. فكما أن إتمام سبع سنوات من العمل تحت إشراف معلّم كامل الأهلية كان أمراً ضرورياً لتمكين أي شخص من أن يصبح معلّماً، وأن يتدرج في مهنة عادية؛ كذلك كانت دراسة سبع سنوات تحت إشراف معلّم كامل الأهلية ضرورية لتمكينه من أن يصبح معلّماً، أو مدرّساً، أو دكتوراً (وهي كلمات كانت مترادفة قديماً) في الفنون العقلية وأن يتخذ تلامذة أو متدرجين (وهي كلمات كانت مترادفة قديماً أيضاً) ليدرسوا عليه.

في السنة الخامسة من عهد الملكة إليزابث، صدر ما يسمى عادة بقانون [223] التدرج، الذي قضى بأنه لا يحق لأي شخص كان أن يزاول في المستقبل أية مهنة، أو حرفة، أو صنعة في ذلك الوقت في إنكلترا، ما لم يكن قد أدى لها خدمة تدرج مدتها سبع سنوات

على الأقل؛ وما كان من قبل قانوناً داخلياً لعدة نقابات خاصة في إنكلترا أضحى القانون الشامل العام لكافة المهن التي تزاول في مدن السوق. ومع أن كلمات القانون عامة جداً وتشمل المملكة كلها، فقد اقتصر تطبيقها جراء التفسير على مدن السوق، نظراً إلى الاجتهاد القائل بأنه من الجائز لشخص في القرى الريفية أن يزاول عدة حرف مختلفة، وإن لم يمض سبع سنوات من التدرج في كل منها، نظراً إلى ضرورة هذه الحرف لراحة السكان، وإلى أن عدد السكان لا يكفي في كثير من الأحيان ليمنح كلاً من هذه الحرف مجموعة خاصة من الأيدي.

وبفضل التفسير الدقيق للكلمات أيضاً، اقتصر في تطبيق هذا القانون على تلك المهن التي كانت قائمة في إنكلترا قبل السنة الخامسة من عهد الملكة إليزابث، ولم يوسّع قط ليشمل تلك المهن التي نشأت منذ ذلك الزمن. وقد تسبب هذا التقييد بعدة تمييزات من شأنها، إذا ما اعتبرت قواعد للسياسة، أن تظهر حمقاء بقدر ما تستطيع تصوره. فقد صدر مثلاً حكم قضائي يقضي بأنه لا يجوز لصانع العربات أن يصنع بنفسه عجلات مركباته ولا أن يستخدم عمالاً مياومين ليصنعوها له، بل يتوجب عليه أن يشتريها من صانع العجلات، نظراً إلى أن هذه الحرفة كانت قائمة قبل العام الخامس من عهد الملكة إليزابث. ومع ذلك فإنه يجوز لصانع العجلات، وإن لم يعمل قط كمتدرج عند صانع العربات، أن يصنع عربات بنفسه أو أن يستأجر عمالاً مياومين ليصنعوها له؛ وذلك نظراً إلى أن حرفة صنع العربات غير مشمولة بالقانون لأنه لم يكن يزاولها أحد في إنكلترا عند صدور القانون. وقياساً على هذا فإن العديد من

مشاغل مانشستر، وبرمينغهام، وولفرهامبتون، لا تقع تحت هذا القانون، نظراً إلى أنها لم تكن تعمل قبل السنة الخامسة من عهد الملكة إليزابث.

أما في فرنسا، فإن مدة التدرج تختلف من مدينة إلى مدينة ومن صنعة إلى صنعة. ففي باريس، فإن المدة المطلوبة في عدد كبير من الصنائع هي خمس سنوات؛ ولكن قبل أن يتأهل أي شخص لمزاولة الصنعة كمعلم عليه، في الكثير من الصنائع، أن يخدم خمس سنوات إضافية كعامل مياوم، يسمى خلالها رفيقاً لمعلمه، والمدة المفروضة نفسها تسمى رفقة. [224]

ليس في اسكتلندا قانون عام ينظم بصورة شاملة مدة سنوات التدرج. فالمدة تتفاوت بين نقابة وأخرى. وحيثما تكون طويلة، يمكن أن يعوض عن جزء منها بدفع غرامة صغيرة. كما أنه من الممكن في معظم المدن أن يكتفي المرء بدفع غرامة صغيرة جداً ليشتري حرية الانضمام إلى أية نقابة. ويجوز لحاكة الكتان والقنّب، وهم أهم أصحاب المشاغل اليدوية في البلد، فضلاً عن سواهم من العمال المهرة التابعين لهم، من صناع العجلات، وصناع البَكَر، إلخ، أن يزاولوا صنائعهم في أية مدينة فيها نقابة من دون أن يدفعوا أية غرامة. ويحق لكافة الأشخاص في كافة المدن ذات النقابات أن يبيعوا اللحم في أي يوم قانوني من أيام الأسبوع. ثلاث سنوات هي مدة التدرج في اسكتلندا، حتى في بعض الصنائع اللطيفة جداً؛ ولا أعرف، على وجه الإجمال، أي بلد في أوروبا تضارع قوانين النقابات فيه قوانين هذا البلد من حيث خلوها من القهر.

إن حق الملكية الذي يتمتع به كل رجل في عمله الخاص إنما

هو الحق الأقدس، وغير القابل للانتهاك، بقدر ما هو الأساس الأولي لكل ملكية أخرى. فميراث الرجل الفقير مرهون بقوة يديه وبراعتهما؛ وتعويقه عن استخدام قوته وبراعته بالوجه الذي يراه مناسباً من دون الإضرار بجاره إنما هو انتهاك صريح لأقدس ما يمتلكه. وإنه لتعد ظاهر على الحرية العادلة للعامل ولأولئك الذين قد يبدون استعداداً لاستخدامه. وهو إذ يعوق الأول عن العمل في ما يراه ملائماً، كذلك يعوق الآخرين عن استخدام من يرونه ملائماً. أما أهليته للاستخدام في عمل معيّن إنما هو أمر يمكن أن يرجع فيه يقيناً إلى تقدير مستخدميه الذين يتعلق الأمر بمصالحهم تعلقاً وثيقاً. أما القلق المصطنع الذي يتكلفه المشترع على ألا يستخدموا الشخص غير اللائق فأمر نافل بقدر ما هو ظالم.

إن فرض مدد طويلة للتدرج لا يمكن أن يعطي أي أمان من أن الصنعة غير الكافية لن تعرض للبيع العلاني. وعندما يحصل ذلك، فإنما يكون من جراء الغش على وجه الإجمال، لا من جراء عدم الكفاية؛ ولا قبل للتدرج الأطول مدة بأن يمنح الشاري أي أمان من الغش. ولا بد من قوانين مختلفة تماماً للحؤول دون هذا التلاعب. علامة السترلينغ على الطبق، والأختام على الأنسجة الكتانية والصوفية تمنح الشاري أماناً أكبر من أي قانون ينظم مدة التدرج. فالشاري غالباً ما ينظر إلى هذه العلامات، ولا يفكر قط في جدوى الاستفسار عن كون الصانع قد أمضى فترة تدرج تمتد على سبع سنوات. [225]

إن القانون القاضي بإطالة مدة التدرج لا يميل إلى تعويد الشبان على الجهد والمثابرة. فالعامل المياوم الذي يعمل بالقطعة أميَل لأن

يكون مجتهداً لأنه يحصل ربحاً من مزاولة جهده. أما المتدرج فأميَل إلى أن يكون متبطلاً، وهو على هذا النحو بصورة شبه دائمة، إذ لا مصلحة مباشرة له في أن يكون على خلاف ذلك. وفي الاستخدامات الأدنى مرتبة تقع حلاوة العمل كلها في مكافأة العمل. والذين يكونون في وضع يجعلهم يبكرون في التمتع بحلاوة العمل هم الأميل لأن يبكروا في تذوق تلك الحلاوة، وفي اكتساب عادة الاجتهاد في وقت مبكر. من الطبيعي أن يكون شاب يافع نفوراً من العمل عندما يطول به الزمن من دون الحصول على أي مكسب منه. والصبيان الذين يخرجون من دور الأيتام الخيرية إلى التدرج على أيدي أرباب العمل يتعرضون لعدد من السنين أطول من المعتاد، ويتخرجون في نهاية المطاف كسالى ولا خير فيهم.

كان التدرج أمراً غير معروف كلياً عند الأقدمين. والواقع أن الواجبات المتبادلة للمعلّم والمتدرج تشكل مادة لا يستهان بها في كل مجموعة قوانين حديثة. أما القانون الروماني فيسكت سكوتاً تاماً حيال هذا الأمر. وأنا لا أعرف أية كلمة يونانية أو لاتينية (وربما غامرت بالقول إنه لا وجود لكلمة كهذه، في ما أظن) تعرب عن الفكرة التي نربطها بكلمة متدرج، أي ذاك الخادم المجبر على العمل في صنعة محددة لصالح معلّم، سنوات محددة، شرط أن يقوم هذا المعلم بتعليمه تلك الصنعة.

فترات التدرج المتطاولة غير ضرورية قطعاً. فالفنون التي تتفوق تفوقاً كبيراً على الصنائع العادية، كتلك المختصة بصناعة الساعات، لا تحتوي على أية أسرار تستلزم زمناً طويلاً من التعليم. والحق أنه لا بد لأول اختراع لأمثال هذه الآلات الرائعة، وحتى لبعض

الأدوات المستعملة لصناعتها، من أن يكون وليد تفكّر عميق ووقت طويل، ويستحق أن يعتبر في مصاف أسمى جهود البراعة البشرية. ولكن بعدما تم ابتداع الساعة وأدوات صنعها وتم فهمها، فإن تفسير كيفية استعمال الأدوات وكيفية تركيب الآلات لأي شاب يافع لا يمكن أن يستلزم أكثر من بضعة أسابيع من الدروس؛ وربما بضعة أيام كافية لاستيعابها. والواقع أن البراعة اليدوية حتى في الصنائع العادية لا يمكن أن تكتسب من دون الكثير من الممارسة والتجربة [226] ولكن من شأن شاب يافع أن يتمرن، بمزيد من الجد والانتباه، إذا ما عمل منذ البداية عمل عامل مياوم، يتقاضى أجره على قدر ما ينجزه من عمل يسير يستطيع تنفيذه، ويدفع بدوره ثمن المواد التي قد يتلفها أحياناً جراء ثقل يده وقلة خبرته. ومن شأن تعلمه على هذا النحو أن يكون أفعل إجمالاً، وأقل إملالاً ونفقة في كل الأحوال. والواقع أن من شأن المعلّم أن يكون خاسراً. فهو سيخسر كل أجور المتدرج، التي بات يوفرها الآن، على مدى سبع سنوات. وفي النهاية ربما كان المتدرج نفسه خاسراً أيضاً. ففي صنعة يسهل تعلمها إلى هذا الحد سيكون أمامه المزيد من المزاحمين، ومن شأن أجوره عندما يصل إلى رتبة الصانع الماهر أن تكون أقل مما هي عليه الآن بكثير. ومن شأن الزيادة نفسها في المزاحمة أن تقلل من أرباح أرباب العمل مثلما تقلل أجور الصناع المهرة. وبذلك تكون الصنائع، والحرف، والمهن كلها خاسرة. ولكن الجمهور سيكون الرابح، إذ يصل بهذا النحو عمل كافة الصّناع إلى السوق بسعر أرخص.

فمن أجل الحؤول دون تخفيض السعر هذا، وتخفيض الأجور

والأرباح تالياً، تأسست النقابات كلها، وسنّ القسم الأكبر من قوانينها لتقييد التنافس الحر الذي من شأنه أن يؤدي حتماً إلى ذلك التخفيض. ومن أجل إقامة نقابة لم يكن الأمر يستلزم في الأزمنة القديمة أية سلطة أخرى في الكثير من أنحاء أوروبا إلا سلطة اتحاد نقابات المدينة التي ستؤسس فيها النقابة. والحق أن ذلك كان يستلزم في إنكلترا براءة من الملك أيضاً. ولكن يبدو أن امتياز التاج هذا قد احتفظ به لاعتصار الأموال من الرعية لا من أجل حماية الحرية العامة من ظلم أمثال تلك الاحتكارات. ويبدو أن الحصول على تلك البراءة كان سهلاً إجمالاً بدفع غرامة للملك، وعندما كانت أية طائفة خاصة من الصناع المهرة أو أصحاب المهن تعتبر أنه من المناسب أن تتصرف كنقابة من دون براءة، فإن تلك النقابة غير الشرعية، على ما كانت توصف، لم تكن تجرد دائماً من حق التصرف هذا، بل كانت تغرّم بغرامة سنوية للملك لقاء الإذن لها بممارسة امتيازها الذي حققته اغتصاباً(٢). وكان حق تفتيش كافة النقابات، والنظم الداخلية التي كانت تعتبرها مناسبة لإدارة شؤونها الخاصة، يعود لاتحاد نقابات المدينة التي كانت قائمة فيها؛ أما الانضباط الذي كان يفرض عليها [227] فلم يكن يصدر عن الملك عادة، بل عن سلطة تلك الاتحادات الكبرى التي كانت الاتحادات المحلية التابعة أعضاء أو أجزاء فيها.

أما إدارة اتحادات المدن فقد كانت في أيدي أصحاب الصنائع والعمال المهرة، وقد كان من المصلحة الظاهرة لكل طائفة منهم أن

(٢) أنظر Madox Firma Burgi, p.26, etc

تحول دون تكدس السلع في السوق، على ما كانوا يعبرون، من نتاج نوع الصناعة الخاص بها، وهو إبقاء السوق مفتقراً إلى تلك السلع بصورة دائمة. وكانت كل طائفة منهم تحرص على وضع النظم المناسبة لهذه الغاية، وكانت على استعداد للقبول بأن تفعل كل طائفة أخرى الشيء نفسه شرط أن يسمح لها بذلك. وقد كان من جراء تلك التنظيمات في الواقع أن كل طائفة كانت مضطرة إلى شراء السلع التي تحتاج إليها من كل طائفة أخرى داخل المدينة، أغلى بعض الشيء مما كان في وسعها أن تشتريها. ولكنها كانت تقدر في المقابل أن تبيع سلعها الخاصة بالقدر نفسه من الغلاء؛ بحيث كانت تلك الطوائف تتكافأ في ما بينها؛ ولم تكن أية من تلك الطوائف المختلفة في المدينة خاسرة في تعاملها بعضها مع بعض بفضل تلك التنظيمات. أما في تعاملها مع البلد ككل فقد كانت جميعها رابحة كبرى؛ وفي هذه المعاملات الأخيرة تقع كل التجارة التي تدعم كل مدينة وتثريها.

تستمد كل مدينة كافة موارد بقائها، وكل المواد اللازمة لصناعتها من الريف. وهي تدفع ثمن ذلك أساساً بطريقتين: أولاً، بإرسال جزء من تلك المواد المصنّعة إلى الريف، بحيث يرتفع سعرها جراء أجور العمال، وأرباح معلميهم أو أرباب عملهم المباشرين؛ ثانياً، بأن ترسل إليها جزءاً من الناتج الخام أو المصنّع المستورد إلى المدينة من بلدان أخرى أو من أنحاء قصية من الريف نفسه، وفي هذه الحال يضاف إلى السعر الأصلي لهذه السلع أجور الحمالين أو البحارة، فضلاً عن أرباح التجار الذين استخدموهم. وفي ما يكتسب من الفرع الأول من فرعي التجارة هذين يقع

المكسب الذي تحققه المدينة من خلال مشاغلها؛ وفي ما يكتسب من الفرع الثاني يقع المكسب من التجارة الداخلية والخارجية. أما أجور العمال والأرباح التي يحققها مستخدموهم على اختلافهم، فتشكل كامل ما يكتسب من الإثنين. ولذلك فإن التنظيمات، مهما كانت، تميل إلى زيادة تلك الأجور والأرباح إلى حد يفوق ما قد تكون عليه لولاها [228] وتميل إلى تمكين المدينة من أن تشتري بكمية عملها الصغرى، نتاج كمية أكبر من عمل الريف. فهم يمنحون أصحاب الصنائع والعمال المهرة في المدينة مزية على أصحاب الأرض، والمزارع، والفلاحين في الريف، ويكسرون تلك المساواة الطبيعية التي من شأنها أن تقع في المعاملات القائمة بينهم لولا ذلك. فكامل النتاج السنوي لعمل المجتمع ينقسم سنوياً بين هاتين المجموعتين من الناس. وبواسطة هذه التنظيمات تصل حصة منه إلى أيدي سكان المدينة أكبر مما كان من شأنه أن يصل إليهم لولا هذه التنظيمات، ويصل إلى أيدي سكان الريف حصة أصغر.

فالثمن الذي تدفعه المدينة فعلاً للمؤن والمواد التي تستوردها هي كمية المواد المصنّعة وسواها من السلع التي تصدرها. وكلما باعت صادراتها بسعر أغلى اشترت وارداتها بسعر أرخص. وبذلك يصبح جهد المدينة أربح وجهد الريف أقل ربحاً.

أما أن الجهد المبذول في المدن أربح في كل مكان في أوروبا من نظيره المبذول في الريف، فأمر يمكننا الاقتناع به عبر ملاحظة بسيطة وواضحة، ومن دون الدخول في حسابات لطيفة. ففي كل بلد من بلدان أوروبا نجد على الأقل مئة شخص جمعوا ثروات طائلة من بدايات صغيرة في التجارة والصنائع اليدوية، وهو الجهد

المنتمي إلى المدن بخاصة، مقابل واحد تمكن من فعل ذلك بالجهد المنتمي إلى الريف بخاصة، وذلك بجني المحصول الخام بإصلاح الأرض وزراعتها. لذلك ينبغي للجهد أن يكون أفضل مكافأة، وينبغي لأجور العمل وأرباح رأس المال أن تكون أكبر في الحالة الأولى مما هي في الحالة الثانية. ولكن رأس المال والعمل يطلبان دائماً الاستخدام الأربح. ولذلك يلجآن بصورة طبيعية وقدر المستطاع إلى المدينة، ويهجران الريف.

إن سكان المدينة يضمهم مكان واحد، لذلك فهم أقدر على الاتحاد فيما بينهم. من ذلك أن الصنائع الأقل أهمية والتي تزاول في المدينة قد اتحدت في نقابات في هذه المدينة أو تلك، وحتى في المواضع التي لم تتحد فيها فإن روح الاتحاد النقابي، والغيرة من الأجانب، والنفور من اتخاذ المتدرجين، أو البوح بسر الصنعة، يسود صفوفهم إجمالاً، وغالباً ما يعلمهم [229] عبر الروابط والاتفاقات الطوعية، أن يحولوا دون التنافس الحر الذي لا يستطيعون حظره بواسطة الأنظمة الداخلية. والحرف التي لا تستخدم إلا عدداً قليلاً من الأيدي تنخرط في روابط كهذه بمنتهى السهولة. ربما كانت نصف دزينة من ماشطي الصوف تكفي لتشغيل ألف غزّال وحائك. وهم إذا ما اتحدوا على عدم أتخاذ متدرجين فهم لا يقتصرون على احتكار العمل، بل يختزلون الشغل اليدوي كله إلى ضرب من العبودية لهم، ويرفعون سعر عملهم أعلى بكثير مما تستحقه طبيعة عملهم .

أما سكان الريف المتناثرون في أماكن متباعدة فلا يستطيعون الاتحاد بسهولة. فالأمر لا يقتصر على أنهم لم يتحدوا في نقابة من

قبل فحسب، لا بل إن الروح النقابية لم تسد في صفوفهم قط. ولم يخطر ببال أحد أن التدرج ضروري للتأهل للأعمال الزراعية، الصنعة الكبرى في الريف. ولكن، بعد ما سمي بالفنون الجميلة، والمهن الحرة، ربما لم توجد صنعة تستلزم هذا التنوع الكبير في المعارف والتجارب. والمجلدات التي لا تحصى التي ألفت في هذا الموضوع، في كل اللغات، قد تقنعنا بأنها لم تعتبر قط عند أحكم الأمم وأعلمها مسألة يسيرة الفهم. وعبثاً نحاول أن نجمع من تلك المجلدات كلها المعرفة الكاملة بمختلف عملياتها المعقدة التي يمتلكها حتى المزارع العادي؛ مهما تصنّع بعض المؤلفين التافهين الكلام عليها باحتقار أحياناً. وخلافاً لهذا، فلا تكاد توجد صنعة ميكانيكية لا يمكن بسط كافة عملياتها بأكمل ما تستطيعه الكلمات المعززة بالرسوم من بسط وتفصيل في كراس قليل الصفحات. وفي تاريخ الفنون الذي نشرته أكاديمية العلوم الفرنسية، يشرح عدد منها على هذا النحو. علاوة على ذلك، فإن إدارة العمليات التي ينبغي أن تتغير مع كل تغير في الأحوال الجوية، فضلاً عن العديد من الطوارئ الأخرى، تستلزم من الحنكة والفطنة ما يزيد عن إدارة تلك التي تظل أو تكاد تظل دائماً كما هي.

فليس فن المزارع وحده، أي إدارة عمليات الزراعة، هو الذي يستدعي من المهارة والخبرة ما يزيد عن القسم الأكبر من الصنائع الميكانيكية، بل إن العديد من فروع العمل الريفي الأدنى مرتبة يستدعي ذلك أيضاً. فالرجل الذي يعمل على النحاس **[230]** والحديد، يعمل بأدوات على مواد تظل على حالها أو قريباً جداً من ذلك. ولكن الرجل الذي يحرث الأرض بمجموعة من الأحصنة أو

الثيران، إنما يعمل بأدوات تختلف صحتها، وقوتها، ومزاجها باختلاف الظروف. وحال المواد التي يعمل عليها أيضاً متفاوتة كتفاوت حال الأدوات التي يستعملها، كما أنهما كليهما يحتاجان إلى التدبير بكثير من الحنكة والفطنة. والفلاح العادي وإن كان يعتبر إجمالاً كنموذج للحماقة والجهل، قلما يكون قليل الحنكة والحصافة. فهو أقل اعتياداً على العلاقات الاجتماعية من الميكانيكي المقيم في المدينة. صوته ولغته أجفى وأعسر على الفهم على أولئك الذين لم يألفوهما. أما فهمه الذي اعتاد النظر في تشكيلة أكبر من الأشياء، فيتفوق إجمالاً على فهم الآخرين الذين يتركز انتباههم كله من الصبح إلى المساء على القيام بعملية بسيطة أو اثنتين. أما مدى تفوق أدنى مراتب الناس في الريف فعلياً على أهل المدينة فأمر معروف تماماً لكل رجل دعاه عمله أو فضوله إلى التحادث طويلاً مع كلا الفريقين. ولذلك نجد في الصين وهندوستان أن مرتبة وأجور العمال الريفيين أعلى، في ما يروى، من مرتبة وأجور القسم الأكبر من العمال المهرة وأصحاب الصنائع. والأرجح أن يكونوا على هذا النحو في كل مكان، لولا أن حالت قوانين النقابات وروحيتها دون ذلك.

إن التفوق الذي يتمتع به جهد أهل المدن في كل مكان من أوروبا على أهل الريف لا يعود في كليته إلى النقابات وقوانينها. بل إنه يرتكز أيضاً إلى العديد من التنظيمات الأخرى. فالرسوم المرتفعة على الصناعات الأجنبية، وسائر السلع التي يستوردها التجار الأجانب، تميل كلها نحو الغاية نفسها. فقوانين النقابات تمكن أهل المدينة من أن يرفعوا أسعارهم دون خشية من المضاربة في السعر

جراء منافسة مواطنيهم. وتلك التنظيمات تحميهم أيضاً من منافسة الأجانب. فارتفاع الأسعار الذي سببه الأمران إنما يدفع ثمنه أصحاب الأراضي، والمزارع، والفلاحون الريفيون، الذين قلما اعترضوا على إنشاء احتكارات كهذه. فهم لا يميلون عادة ولا يقتدرون [231] على الدخول في اتحادات؛ أما صخب التجار وأصحاب الصنائع وحذلقاتهم فتقنعهم بسهولة أن مصلحة البعض الخاصة، ومصلحة قسم تابع من المجتمع، هي المصلحة العامة للكل.

ويبدو أن تفوق جهد المدن على جهد الريف في بريطانيا العظمى كان سابقاً أعظم مما هو عليه في الزمن الحاضر. فأسعار العمل الريفي تقترب أكثر من أسعار العمل في مشاغل الصنائع، وأرباح رأس المال المستخدم في الزراعة قريبة من أرباح ذلك المستخدم في التجارة والصنائع، بعكس ما كان عليه في القرن الماضي، أو في أوائل القرن الحالي. ربما نظر إلى هذا التغير باعتباره نتيجة ضرورية وإن متأخرة للتشجيع الخارق الذي حظي به جهد المدن. ورأس المال المتراكم فيها يصل مع الوقت إلى أن يكبر إلى حد لا يعود من الممكن استخدامه مع الربح نفسه في ذلك النوع من الجهد المميز لها. ولهذا الجهد حدوده ككل جهد آخر؛ وتزايد رأس المال، إذ يزيد المنافسة، يحدّ ضرورةً من الربح. وانخفاض الربح في المدينة يجبر رأس المال على الخروج إلى الريف، حيث يرفع سعر الأجور بإيجاده طلباً جديداً على العمل الريفي. ثم ينتشر على وجه الأرض، ثم من خلال استخدامه في الزراعة يعود منه جزء إلى الريف الذي كان رأس المال قد تراكم

على حسابه، وإلى حد بعيد، في المدينة أصلاً. وسوف أحاول فيما يلي تبيان أن أهم التحسينات التي طرأت على الريف في كل أنحاء أوروبا، إنما كانت من جراء فيضان رؤوس الأموال التي تراكمت أصلاً في المدن؛ كما سأحاول في الوقت نفسه البرهنة على أنه وإن كانت بعض البلدان قد توصلت عبر هذه الوسيلة إلى درجة معتبرة من الثراء، فهذا أمر بطيء في ذاته بالضرورة، وغير مؤكد، وعرضة للعرقلة والاضطراب جراء عدد لا يحصى من الطوارئ، وهو مخالف للطبيعة والعقل من كل وجه. والمصالح، والأحكام المسبقة، والقوانين، والأعراف التي تسببت به هي ما سوف أجتهد في بسطه بأتم ما يمكن وأوضحه في الكتابين الثالث والرابع من هذا البحث.

الناس العاملون في المهنة نفسها قليلاً ما يجتمعون، حتى من أجل اللهو والترويح عن النفس، ولكن الحديث ينتهي بمؤامرة على الجمهور، أو بحيلة ما لزيادة الأسعار. [232] والواقع أنه من المستحيل الحؤول دون اجتماعات كهذه، عبر أي قانون يمكن تطبيقه أو من شأنه أن يكون متسقاً مع الحرية والعدالة. ولكن القانون وإن كان لا يستطيع منع الأشخاص العاملين في المهنة نفسها من الاجتماع معاً في بعض الأحيان، فإن من واجبه ألا يفعل شيئاً لتسهيل اجتماعات كهذه، ولا جعلها ضرورية طبعاً.

فالنظام الذي يجبر كل العاملين في الصنعة ذاتها في مدينة معينة أن يدونوا أسماءهم وأماكن إقامتهم في سجل عام، يسهّل أمثال هذه الاجتماعات. فهو يصل ما بين أفراد ما كان من شأنهم أن يعرف أحدهم بالآخر، ويعطي كل رجل من أصحاب تلك الصنعة إرشاداً

إلى كيفية الوصول إلى كل فرد من أصحابها.

والنظام الذي يمكن أصحاب الصنعة نفسها من أن يفرضوا الضريبة على أنفسهم بغية إغاثة فقرائهم، ومرضاهم، وأراملهم وأيتامهم، يجعل تلك الاجتماعات ضرورية إذ يوليهم تدبير مصلحة عامة لهم.

والاتحاد في نقابة لا يجعل هذه الاجتماعات ضرورية فحسب، بل يجعل فعل الأكثرية ملزماً للجميع. فالاتحاد الفعال لا يمكن تحقيقه في حرفة حرة إلا عبر الموافقة الإجماعية لكل محترف بذاته، ولا يمكن أن تستمر مدة أطول من استمرار كل محترف في التفكير على النحو نفسه. أما أكثرية أعضاء النقابة فيستطيعون سن أنظمة داخلية مشفوعة بغرامات مناسبة، من شأنها أن تحد المنافسة بفعالية أكبر وأطول مدة مما يستطيعه أي اتحاد إرادي مهما كان.

أما الزعم بأن النقابات ضرورية لإدارة الصنعة إدارة فضلى فزعم لا أساس له من الصحة. فالضبط الحقيقي والفعال الذي يمارس على صاحب الصنعة ليس ذاك الذي تفرضه نقابته بل زبائنه. فالخشية من فقدان طلباتهم هي التي تقمع غشه وتقوّم إهماله. ومن شأن النقابة الحصرية أن تضعف قوة هذا الضبط بالضرورة. فلا مناص إذاً من استخدام مجموعة معينة من الحرفيين سواء أأحسنوا التصرف أم أساؤوا. ولهذا السبب لا يمكنك أن تجد في أية من المدن الكبرى ذات الاتحادات النقابية أي صاحب صنعة مقبول، حتى في بعض من أكثر الصنائع ضرورة. فإذا شئت أن ترى عملك منفذاً بطريقة مقبولة فلا بد من إنجازه في الضواحي، حيث يفتقر أصحاب الصنائع إلى أي امتياز حصري ولا يملكون ما يعتمدون

عليه إلا جودة عملهم، ثم عليك أن تهرّب ذلك إلى المدينة حسبما تستطيع. [233]

على هذا النحو إذاً تتسبب سياسة أوروبا، التي تقصر المنافسة في بعض الأشغال على عدد أصغر من العدد الذي يكون مستعداً للانخراط فيها لولا ذلك، بتفاوت كبير في مجمل المحاسن والمساوئ الخاصة بمختلف استخدامات العمل ورأس المال.

ثانياً، ثم إن سياسة أوروبا، إذ تزيد التنافس في بعض الاستخدامات إلى حد يتجاوز ما قد يكون عليه الوضع بصورة طبيعية، تتسبب بتفاوت آخر من نوع معاكس في مجمل المحاسن والمساوئ الخاصة بمختلف استخدامات العمل ورأس المال.

وقد اعتبر البعض أن تعليم عدد مناسب من الشبان تعليماً يؤهلهم لشغل المهن، على جانب من الأهمية، يدفع الجمهور ويحرك نحوه بعض المؤسسين لتأسيس العديد من المعاشات، والمنح والإعانات الدراسية، إلخ.. لهذه الغاية بحيث تجذب الطلاب إلى هذه المهن التي لا يقبلون عليها لولا تلك الإعانات. وفي اعتقادي أن تربية السواد الأعظم من رجال الكنيسة في كافة البلدان المسيحية تموّل على هذا النحو. والقلة القليلة منهم يحصلون علومهم تلك من نفقتهم الخاصة. ولذلك فإن التربية الطويلة والمنهكة والمكلفة لأولئك الذين يفعلون ذلك لن تعود عليهم بالمكافأة الملائمة، إذ إن الكنيسة مزدحمة بأناس مستعدين، بغية الحصول على عمل، للقبول بمكافأة أقل بكثير مما كان من شأن ذاك المستوى من التعليم أن يؤهلهم، لولا ذلك، لأن يتقاضوه؛ وبهذه الطريقة تذهب منافسة الفقراء بمكافأة الأغنياء. من غير

اللائق، ولا شك، أن نقارن راعي أبرشية أو قسيساً بعامل مياوم في أية حرفة عادية. ومع ذلك فإن ما يتقاضاه راعي الأبرشية أو القسيس يمكن أن يعتبر بحق من نفس طبيعة الأجور التي يتقاضاها العامل المياوم. فهؤلاء الثلاثة يتقاضون عوضاً عن عملهم وفقاً للعقد الذي اتفق أن عقدوه مع رؤسائهم. فحتى ما بعد منتصف القرن الرابع عشر، كانت خمسة مركات تحتوي على كمية من الفضة مساوية لعشرة باوندات من نقودنا الحاضرة، في إنكلترا الراتب المعتاد لراعي الأبرشية أو لكاهن الرعية ذي الراتب، على ما نجده منصوصاً عليه في قرارات العديد من المجالس القومية المختلفة. وفي الفترة نفسها نجد أن أربعة بنسات في اليوم، وهي تحتوي على نفس كمية الفضة التي نجدها في شيلنغ من نقدنا الحالي، كانت تعتبر أجراً للمعلم البنّاء، وثلاثة بنسات في اليوم، مساوية [234] لتسعة بنسات من نقدنا الحالي، للعامل البناء المياوم[3]. كانت أجور هذين العاملين إذا ما افترضنا وجود من يستخدمهما باستمرار أعلى بكثير إذاً من أجور راعي الأبرشية. ومن شأن أجور المعلم البناء العاطل عن العمل طيلة، ثلث السنة، أن تساوي أجور الأخير تماماً. في السنة الثانية عشرة من عهد الملكة آن، تقرر «أنه نظراً إلى قلة الرزق والتشجيع الكافيين لرعاة الأبرشيات، ومعاناة الأبرشيات في مناطق عدة من شح المؤونة، فإن الأسقف قد خُوّل لذلك أن يحدد بيده وختمه الخاص راتباً محدداً أو مخصصات لا تتجاوز الخمسين باوند سنوياً ولا تقل عن العشرين». واليوم تعتبر أربعون باوند سنوياً أجراً جيداً جداً لراعي أبرشية، وعلى الرغم من قرار

---

(٣) أنظر قانون العمال، ٢٥، إدوارد الثالث.

البرلمان هذا ما يزال العديد من رعاة الأبرشيات يتقاضون أقل من عشرين باوند سنوياً. وثمة إسكافيون مياومون في لندن يكسبون أربعين باوند سنوياً، ولا يكاد يوجد عامل بارع من أي نوع كان في هذه المدينة الكبرى لا يحصل أكثر من عشرين. ولا يتجاوز هذا المبلغ الأخير ما يكسبه عامة العمال غالباً في الكثير من الأبرشيات الريفية. عندما حاول القانون تنظيم أجور العمال، فإنما كان يفعل ذلك دائماً لتخفيض أجورهم لا لزيادتها. غير أن القانون قد سعى، في كثير من المناسبات، أن يزيد أجور رعاة الأبرشيات، وأن يجبر، حفظاً لكرامة الكنيسة، مدبِّري الأبرشيات على إعطائهم أكثر من الرزق البائس الذي قد يرتضونه لأنفسهم. ويبدو أن القانون في كلتا الحالين كان عديم الفعالية بصورة متساوية، وما استطاع زيادة أجور رعاة الأبرشيات، ولا تخفيض أجور العمال إلى المستوى المقصود؛ وذلك لأنه لم يتمكن من منع أولئك عن الاستعداد للقبول بأقل من المخصصات القانونية، جراء حال الفاقة التي يعانون منها وكثرة منافسيهم؛ ولا هؤلاء من الحصول على المزيد، جراء تنافس أولئك الذين توقعوا تحصيل الربح أو المتعة من استخدامهم.

إن المراتب الكنسية العالية، وسواها من المناصب الكنسية، تدعم كرامة الكنيسة على الرغم من الظروف الوضيعة التي يعاني منها بعض أفرادها ذوي الرتب المتدنية. فالاحترام الذي يحيط بالمهنة أيضاً يعوض بعض التعويض لهم عن تدني [235] مكافأتهم المالية. في إنكلترا، وفي كافة البلدان الكاثوليكية، يانصيب الكنيسة مربح في الواقع أكثر بكثير مما يجب. ومن الممكن لمثل كنائس اسكتلندا، وجنيف، وعدة كنائس بروتستانتية أخرى أن يقنعنا بأنه

في مهنة ذات مكانة كهذه، ويسهل فيها تحصيل العلم إلى هذا الحد، فإن آمال المزيد من المراتب العليا ذات الدخل المعتدل سوف تجتذب عدداً كافياً من الرجال المتعلمين، اللائقين والمحترمين إلى السلك المقدس.

إذا ما قيّض لنسبة مماثلة من الناس أن يحصّلوا العلم في المهن التي لا توجد فيها مراتب عليا كالقانون والطب ذات دخل، من المصروف العام، فإن من شأن المنافسة أن تزداد إلى حد تخفض فيه المكافأة المالية. وقد يحدث عندئذ أن لا يرى أي رجل نفعاً في تربية ابنه في أية من هاتين المهنتين على نفقته الخاصة. فتترك عندئذ كلياً لأمثال أولئك الذين تربوا في أكناف الجمعيات الخيرية العامة، والذين تجبرهم أعدادهم واحتياجاتهم إجمالاً إلى القناعة بمكافأة بائسة جداً، بحيث تتردى أحوال مهنتي القانون والطب المحترمتين اليوم.

أما ذلك الصنف غير المزدهر من الرجال الذين يطلق عليهم عادة لقب رجال الآداب، فهم أقرب إلى الحال التي من شأن المحامين والأطباء أن يكونوا فيها استناداً إلى الافتراض السابق. ففي القسم الأكبر من أوروبا نجد أن العدد الأكبر من هؤلاء قد حصلوا العلم للالتحاق بالكنيسة، ولكن حيل بينهم وبين الانخراط في السلك المقدس لأسباب مختلفة. ولذلك فهم قد تلقوا العلم إجمالاً من المصروف العام، وأعدادهم في كل مكان كبيرة إلى حد أنها تقلص سعر عملهم إلى حد مكافأة زهيدة جداً.

قبل اختراع فن الطباعة، كان الاستخدام الوحيد الذي يستطيع رجل الأدب أن يصنع منه شيئاً بمقدرته هو مهنة المدرس العام أو

الخاص، أو نقل المعرفة النافعة والطريفة التي حصلها لنفسه إلى آخرين: وهذا يقيناً استخدام أشرف، وأنفع، وأربح إجمالاً من الاستخدام الآخر وهو الكتابة لبائع كتب، وهو استخدام تسبب به اختراع الطباعة. إن الزمن والدراسة، وإن العبقرية، والمعرفة، والمثابرة المطلوبة لتأهيل مدرّس بارز في العلوم، تساوي على الأقل ما هو ضروري لأعظم الممارسين في حقلي القانون والطب. ولكن [236] المكافأة المعتادة للمدرّس البارز لا تتقايس قط مع مكافأة المحامي أو الطبيب، لأن مهنة الأول يزدحم عليها أناس من ذوي الفاقة، الذين اكتسبوها من المصروف العام، أما مهنتا الإثنين الآخرين فلا يثقلها إلا عدد قليل ممن لم يتثقفوا من مالهم الخاص. ولكن المكافأة الخاصة للمدرسين العامين والخاصين، مهما بدت قليلة، فمن شأنها بلا شك أن تكون أقل مما هي لو لم تؤخذ من السوق منافسة رجال الأدب الأكثر فاقة ممن يكتبون لقاء سد الرمق. فقبل اختراع فن الطباعة، يبدو أن كلمتي متعلّم ومتسوّل كانتا مترادفتين تقريباً. وكان رؤساء الجامعات قبل ذلك الوقت يمنحون طلابهم المتعلمين، فيما يظهر، رخصاً للتسوّل .

في الأزمنة القديمة، وقبل إنشاء أية مؤسسات خيرية من هذا النوع لتعليم ذوي الفاقة وتأهيلهم للمهن العلمية، كانت مكافآت المدرسين، في ما يبدو، أكثر من هذا بكثير. ويتوجه أيزوقراطس، في ما يسمى بمقالته ضد السوفسطائيين، بالملامة إلى مدرّسي عصره متهماً إياهم بالتناقض. «فهم يقطعون لطلابهم أعظم الوعود ويقومون بتعليمهم أن يكونوا حكماء، وسعداء، وعادلين، وهم يتقاضون عن هذه الخدمة الهامة التي يسدونها مبلغاً زهيداً لا يتجاوز

أربعة أو خمسة مينا. فحري بالذين يعلّمون الحكمة أن يكونوا حكماء، ولكن إذا ما قام أي رجل ببيع خدمة كهذه بثمن كهذا فسوف يحكم عليه بالحماقة الظاهرة». إن أيزوقراطس لا يقصد هنا أن يبالغ في قيمة المكافأة، وفي مقدورنا أن نتيقن أنها لم تكن أقل مما عبر عنها. أربعة مينا كانت تساوي ثلاثة عشر باوند وستة شيلنغ وثمانية بنسات؛ أما خمسة مينا فكانت تساوي ستة عشر باوند وثلاثة عشر شيلنغ وأربعة بنسات. ولا بد أن مبلغاً لا يقل عن أكبر المبلغين كان يدفع عادة في تلك الأيام أجراً لأبرز أرباب العمل في أثينا. وكان أيزوقراطس نفسه يطلب عشرة مينا، أي ثلاثة وثلاثين باوند وستة شيلنغ وثمانية بنسات من كل طالب. ويقال إنه يوم درّس في أثينا كان له مئة طالب. وفي تقديري أن هذا هو العدد الذي كان يدرّسه دفعة واحدة، أو هو عدد الذين كانوا يحضرون ما يمكن أن يسميه مجموعة محاضرات، وهذا عدد لا يبدو خارجاً عن المألوف من مدينة على هذا القدر من العظمة لمدرّس على هذا القدر من الشهرة، كان يدرّس في ذلك الوقت أكثر العلوم شعبية، [237] ألا وهو علم الخطابة. ولذلك، فلا بد أنه كان يكسب ألف مينا من كل مجموعة محاضرات، أي ٣٣٣٣ باوند وستة شيلنغ وثمانية بنسات. ألف مينا، بناء على قول بلوتارخ في موضع آخر، كانت ما يسميه ديداكترون، أي ثمن التعليم المعتاد. ويبدو أن الكثير من المدرّسين البارزين في تلك الأزمنة قد جمعوا ثروات طائلة. فغورجياس أهدى معبد دلفاي تمثالاً له من الذهب الخالص. وعلينا ألا نفترض أنه كان بالحجم الطبيعي. وقد وصف لنا أفلاطون نمط حياته، ومثله نمط حياة هيبياس وبروتاغوراس، وهما اثنان من أبرز المدرّسين في

تلك الأزمنة، بأنه فاخر إلى حد التباهي. ويروى أن أفلاطون نفسه كان يتمتع بقدر كبير من الفخامة في معيشته. أما أرسطو فبعد أن عمل مؤدباً للإسكندر، وكوفئ، كما ما هو معروف عموماً، بسخاء فائق منه ومن والده فيلبس، فقد اعتقد، بالرغم من ذلك، أن العودة إلى التدريس في مدرسته بأثينا أمر يستحق العناء. الأرجح ان مدرّسي العلوم كانوا في تلك الأزمنة أقل شيوعاً مما أصبحوا عليه بعد جيل أو جيلين، يوم راح التنافس يخفض سعر أتعابهم والإعجاب بأشخاصهم. ولكن يبدو أن الأبرز بينهم ظلوا يتمتعون بدرجة من الاعتبار تفوق أية من المهن المشابهة في العصر الحالي. فقد بعث الأثينيون كارنيادس الأكاديمي، وديوجينس الرواقي، في سفارة رسمية إلى روما؛ ومع أن مدينتهم كانت قد انحطت في ذلك الوقت عما كانت عليه من عظمة، فقد كانت لا تزال جمهورية مستقلة ومعتبرة. زد إلى ذلك أن كرنيادس كان بابلي المولد، ولما كان الأثينيون أشد الناس غيرة على قبول الأجانب في المناصب العامة، فلا بد أن تقديرهم له كان عظيماً جداً.

ربما كان هذا التفاوت في جملته أقرب إلى منفعة الجمهور منه إلى الإضرار به. ومن الجائز أنه حطّ من قدر مهنة المدرّس العام؛ ولكن رخص التربية الأدبية نفع لا ريب فيه تفوق فوائده كثيراً هذا الإزعاج التافه. ومن الجائز أيضاً أن يستمد الجمهور منه فائدة أعظم لو أن تركيبة تلك المدارس والجامعات التي تتم التربية فيها كانت أقرب إلى المعقول مما هي عليه اليوم في معظم أنحاء أوروبا.

ثالثاً، إن سياسة أوروبا، إذ تعوق الانتقال الحر للعمال ورأس المال من استخدام إلى استخدام، [238] ومن مكان إلى مكان،

تتسبب في بعض الأحوال بتفاوت مزعج جداً في مجمل مزايا ومعايب استخداماتهما المختلفة.

قانون التدرج يعوق انتقال العمال بحرية من استخدام إلى استخدام، حتى في المكان نفسه. والامتيازات الحصرية للنقابات تعوق ذلك من مكان إلى مكان آخر، حتى ضمن الشغل نفسه.

فكثيراً ما تدفع أجور مرتفعة للعمال في مشغل معين، بينما العمال في مشغل آخر يجبرون على الاكتفاء بما يسد الرمق. المشغل الأول في حال تقدم، ويشعر لذلك بحاجة مستمرة لأيد جديدة؛ أما الثاني فهو في حال تقهقر، ووفرة الأيدي الزائدة عن المطلوب تتزايد باستمرار. ومن الجائز لهذين المشغلين أن يكونا في المدينة نفسها، وربما كانا في الحي نفسه، من دون أن يتمكن أحدهما من تقديم يد العون إلى الآخر. فقانون التدرج قد يعارض ذلك في حالة، كما أن هذا القانون مشفوع بنقابة حصرية تعارضه في الحالة الثانية. ومع ذلك فإن العمليات في العديد من المشاغل المختلفة تتشابه إلى حد أن في مقدور العمال أن يتبادلوا الصنائع بعضهم مع بعض، لولا أن هذه القوانين العبثية تحول دون قيامهم بذلك. إن حرفتي حياكة الأنسجة الكتانية البسيطة والأنسجة الحريرية البسيطة، مثلاً، تكادان تتماهيان تماماً. أما حياكة الأنسجة الصوفية البسيطة فتختلف عنهما بعض الاختلاف؛ ولكن الاختلاف زهيد إلى حد أن حائك الكتان أو الحرير قد يتمكن من أن يصبح عاملاً مقبولاً في غضون أيام قلائل. فإذا كان أي من هذه المشاغل الثلاثة الأساسية يتقهقر، فإن في مقدور العمال أن يجدوا مورداً في أي من المشغلين الآخرين يشهد ظروف ازدهار؛ ولن يكون من شأن أجورهم أن

ترتفع كثيراً جداً في المشغل المزدهر، ولا أن تتدنى كثيراً جداً في المشغل المتقهقر. إن مشاغل الكتان في إنكلترا مفتوحة فعلاً للجميع بفعل قانون خاص؛ ولكن لما كانت غير مزدهرة كثيراً في معظم أنحاء البلاد، فهي لا تستطيع أن توفر مورداً عاماً للعاملين في مشاغل أخرى متقهقرة، بحيث لا يبقى أمامهم، حيثما كان قانون التدرج قائماً، إلا أن يلجأوا إلى مساعدات الأبرشية، أو العمل كعمال عاديين، وهو عمل ليسوا مؤهلون له بحكم عاداتهم بقدر ما هم مؤهلين للعمل في أي مشغل يشبه عمله عملهم. ولذلك تراهم يختارون على وجه الإجمال اللجوء إلى معونة الأبرشية. [239]

إن كل ما يعرقل الانتقال الحر للعمال من استخدام إلى استخدام يعرقل، على النحو نفسه، انتقال رأس المال أيضاً؛ وذلك نظراً إلى أن كمية رأس المال التي يمكن استخدامها في أي فرع من فروع الأعمال تعتمد اعتماداً كبيراً على كمية العمل التي يمكن استخدامها فيه. غير أن قوانين النقابات لا تعرقل الانتقال الحر لرأس المال من مكان إلى آخر، بقدر ما تعرقل انتقال العمال. فمن الأسهل على تاجر ثري أن يحصل على امتياز التجارة في مدينة ذات نقابات، مقارنة بما يحصل عليه عامل ماهر فقير من امتياز العمل فيها.

فالعرقلة التي تضعها قوانين النقابات في وجه الانتقال الحر للعمال شائعة على ما أعتقد في كل مكان من أوروبا. أما ما تدخله عليها قوانين الفقراء فهي، على حدود معرفتي، مختصة بإنكلترا. وابرزها الصعوبة التي يواجهها الرجل الفقير في الحصول على إذن الاستقرار، أو السماح له بمزاولة مهارته في أية أبرشية ما خلا تلك التي ينتمي إليها. إن عمل العمال المهرة وأصحاب الصنائع وحده

هو ما تعرقل انتقاله قوانين النقابات. أما صعوبة الحصول على إذن الاستقرار فتمنع حتى استقرار العمال العاديين. قد يكون من المجدي أن نشير بنبذة إلى نشوء وتطور حال التشويش هذه، وهي الكبرى في سياسة إنكلترا.

ذلك أنه يوم حرم الفقراء، جراء تقويض الأديرة، من إحسان تلك المنازل الدينية، وبعد بضع محاولات غير مجدية، تقرر في السنة الثالثة والأربعين من عهد إليزابث، c. 2، أنه يتعين على كل أبرشية أن تعيل فقراءها؛ وأنه يجب أن يعيّن سنوياً مشرفون على الفقراء مكلفون بأن يجمعوا، بالتعاون مع وكلاء الكنيسة، مبالغ مناسبة لهذه الغاية.

وقد فرضت على كل رعية، بمقتضى هذا القانون، ضرورة إعالة فقرائها. ولذلك باتت مسألة من يعتبرون فقراء كل رعية مسألة لها أهميتها. وقد حددت هذه المسألة أخيراً، وبعد بعض التغيرات، في السنة الثالثة عشرة والرابعة عشرة من عهد تشارلز الثاني، يوم تقرر أن أربعين يوماً من الإقامة غير المنقطعة ينبغي أن تمنح أي شخص حق الاستقرار في أية أبرشية؛ ولكن يحق خلال تلك الفترة لقاضيي صلح، وبعد شكوى يتقدم بها وكلاء الكنيسة أو المشرفين على الفقراء، أن يبعدوا أي ساكن جديد إلى آخر أبرشية كان مستقراً فيها بصورة شرعية؛ وإلا كان عليه أن يستأجر مأجوراً بقيمة عشرة باوند [240] سنوياً، أو أن يتمكن من تقديم ضمانة من شأنها أن تعفي الأبرشية التي يقيم فيها في ذلك الوقت من المسؤولية، وفق ما يراه قاضيا صلح كافياً.

ويروى أن بعض حالات الاحتيال قد ارتكبت جراء هذا

القانون؛ إذ أقدم بعض موظفي الأبرشية أحياناً على رشوة فقير من فقراء الأبرشية، للذهاب خفية إلى أبرشية أخرى، والتخفي هناك مدة أربعين يوماً بغية كسب الاستقرار هناك، لإعفاء تلك التي ينتمي إليها أصلاً. ولذلك فقد تقرر في السنة الأولى من عهد جايمس الثاني أن إقامة الأربعين يوماً غير المتقطعة، المطلوبة من أي شخص كي يحصل على الاستقرار، ينبغي ألا تحسب إلا من بعد أن يسلم تبليغاً خطياً يبين فيه مكان إقامته، وعدد أفراد أسرته إلى أحد وكلاء الكنيسة أو المشرفين على الأبرشية التي جاء للإقامة فيها.

ولكن يبدو أن موظفي الأبرشيات لم يكونوا دائماً أكثر استقامة حيال فقرائهم، مما كانوا حيال فقراء الأبرشيات الأخرى، وتغاضوا أحياناً عن تسللات كهذه، فاستلموا التبليغ وأحجموا عن اتخاذ الخطوات المناسبة جراءه. ولذلك، فبما أن كل شخص في الأبرشية كانت له مصلحة في الحؤول قدر المستطاع دون إرهاقها بأمثال هؤلاء الدخلاء، فقد تقرر في السنة الثالثة من عهد وليام الثالث أن الأربعين يوماً من الإقامة ينبغي ألا تحتسب إلا من تاريخ إعلان هذا التبليغ خطياً يوم الأحد في الكنيسة بعد خدمة القداس مباشرة.

ويعلق الدكتور برن على ذلك قائلاً: «على أية حال، إن هذا النوع من الاستقرار، قلما يحصل عقب استمرار الإقامة أربعين يوماً بعد إعلان التبليغ خطياً؛ والقصد من القرارات ليس التوصل إلى الاستقرار بقدر ما هو لتحاشي حصوله من قبل أشخاص يدخلون إلى الأبرشية خلسة: فإعلان التبليغ إنما هو ضغط على الأبرشية للإقصاء. ولكن إذا ما كان وضع شخص ما بحيث إنه مشكوك في

إمكانية إبعاده أو عدم إبعاده، فهو إذ يبلغ الأبرشية بوجوده يرغمها إما على السماح له بالاستقرار من دون معارضة، عبر تحمل إقامته أربعين يوماً؛ أو على إبعاده، ليبطلوا الحق».

وهكذا، أدى هذا القانون إلى تعسير الأمر على رجل فقير إلى حد استحالة حصوله على الاستقرار بالطريقة القديمة عبر أربعين يوماً من الإقامة. لكن بغية ألا يبدو ذلك بمثابة منع شامل لعامة الناس في أبرشية ما من أن يستقروا بأمان في أبرشية أخرى، حدد أربعة سبل أخرى [241] يمكن من خلالها تحقيق الاستقرار من دون تقديم تبليغ أو إعلانه. الأول، أن يخضع الشخص لنسب ضريبة الرعية ويدفعها؛ الثاني، أن ينتخب لمنصب سنوي في الرعية ويشغله لمدة سنة؛ الثالث، أن يخدم مدة تدرج في الرعية؛ الرابع، أن يستأجر للقيام بخدمة لمدة سنة هناك وأن يستمر في الخدمة نفسها طيلة تلك المدة.

لا يستطيع أحد أن يكسب الاستقرار عبر أي من السبيلين الأولين، إلا بفعل علاني من الرعية بأكملها، وهي على معرفة تامة بالعواقب المترتبة على تبني طارئ دخيل لا يملك إلا عمله للقيام بأوده، إما باستيفاء ضريبة الرعية منه، أو بانتخابه إلى منصب في الرعية.

ولا يستطيع المتزوج أن يكسب الاستقرار عبر أي من السبيلين الأخيرين. فالمتدرج نادراً ما يكون متزوجاً؛ ومن النصوص الصريحة في القانون أنه لا يجوز لأي خادم متزوج أن يكسب الاستقرار لأجل استخدامه لمدة سنة. والتأثير الأساسي المتوخى من اعتماد الاستقرار عبر الخدمة كان، إلى حد بعيد، إبطال العادة

الدارجة القديمة العهد باستئجار الأجير لمدة سنة، والتي كانت عرفاً سارياً في إنكلترا، وما تزال حتى هذا اليوم، وهي تقضي بأن القانون يعني أن كل أجير إنما يستأجر لمدة سنة، ما لم يتم أي اتفاق خاص. ولكن أرباب العمل ليسوا دائماً على استعداد لأن يمنحوا خدامهم الاستقرار باستئجارهم على هذا النحو؛ كما أن الخدام ليسوا على استعداد دائماً لأن يُستأجروا على هذا النحو، إذ لما كان الاستقرار الأخير يلغي كل ما سبقه، فقد يصلون بذلك إلى خسارة استقرارهم الأصلي في مساقط رؤوسهم، ومواطن ذويهم وأقاربهم.

ومن البيّن أن ما من عامل مستقل، سواء أكان شغيلاً أم عاملاً ماهراً، يمكن أن يكسب أي استقرار مستجد، لا من خلال التدرج ولا من خلال الخدمة. ولذلك فعندما ينقل شخص مهارته إلى أبرشية جديدة، مهما كان صحيح البنية وماهراً في عمله، يتعرض للإبعاد بنزوة من أي وكيل كنيسة أو مشرف على الفقراء، إلا إذا استأجر مسكناً بقيمة عشرة باوند في السنة، وهو أمر ممتنع على رجل لا يملك إلا عمله ليعتاش منه؛ أو أن يقدم ضمانة تسقط مسؤولية الأبرشية ويراها قاضيا صلح كافية. أما ماهية الضمانة التي يطلبانها فأمر متروك في الواقع كلياً لاستنسابهما؛ ولكنهما لا يستطيعان أن يطلبا أقل من ثلاثين باوند، نظراً لوجود قرار يقضي بأن شراء ملكية عقارية تقل قيمتها عن ثلاثين باوند لن تُكسِبَ [242] أي شخص الاستقرار، لكونه غير كاف لإسقاط مسؤولية الأبرشية. ومع ذلك فإن هذه ضمانة لا يكاد أي رجل يعتاش من عمله يقتدر على تقديمها.

بغية محاولة إحياء محدود لحرية انتقال العمال التي كادت تلك القوانين المختلفة تذهب بها كلياً، تم اللجوء إلى اختراع الشهادات. ففي السنة الثامنة والتاسعة من عهد الملك وليام الثالث، تقرر أنه إذا ما أبرز أي شخص شهادة من آخر أبرشية كان مستقراً فيها بصورة شرعية، موقعاً عليها من وكلاء الكنيسة ومشرفي الفقراء، ومصادقاً عليها من قاضيي صلح، يتوجب عندئذ على أية أبرشية أخرى أن تستقبله؛ وأنه ينبغي ألا يتم إبعاده لمجرد أنه من المحتمل أن يصبح عبئاً، بل عندما يصبح عبئاً فعلياً، وعندها يتوجب على الأبرشية التي منحته الشهادة أن تسدد نفقات إعالته وإبعاده. ومن أجل إعطاء الضمانة الأتم للأبرشية التي قد يقيم في أكنافها رجل يحمل شهادة كهذه، تقرر أيضاً، في القانون ذاته، أنه لا يمكنه أن يكسب حق الاستقرار هناك بأية وسيلة كانت ما خلا استئجار مسكن بعشرة باوند سنوياً، أو بالخدمة من نفقته الخاصة في منصب من مناصب الأبرشية لمدة سنة كاملة؛ وبالتالي لا يكون ذلك عبر تبليغ، ولا خدمة، ولا تدرج، ولا دفع ضرائب الأبرشية. وفي السنة الثانية عشرة من عهد الملكة آن أيضاً، القانون **I. c. 18**، تقرر أيضاً أنه لا يحق لخدام رجل ذي شهادة كهذه ولا لمتدرجيه اكتساب حق الاستقرار في الأبرشية التي جاء للإقامة فيها بمقتضى شهادة كهذه.

أما إلى أي حد استطاع هذا الاختراع أن يعيد الحياة إلى الانتقال الحر للعمال، بعدما كادت القوانين السابقة تذهب به كلياً، فأمر قد نطلع عليه من خلال ملاحظة الدكتور برن الحصيفة جداً: «من البيّن أن ثمة عدة أسباب متنوعة لطلب شهادات من أشخاص قدموا للاستقرار في أي موضع؛ ولا سيما أن الأشخاص الذين يقيمون

بموجب هذه الشهادات لا يكتسبون حق الاستقرار، لا بالتدرج، ولا بالخدمة، ولا بتقديم تبليغ، ولا بدفع ضرائب الأبرشية؛ وأنهم لا يستطيعون إعطاء هذا الحق لا للمتدرجين ولا للخدام، وأنهم إذا ما تحولوا إلى عبء فمن المعلوم يقيناً إلى أين يجب ترحيلهم، وأن أبرشيتهم سوف تدفع نفقة ذلك الترحيل، ونفقة إعالتهم حتى حصول الترحيل؛ وأنهم إذا ما أصيبوا بمرض واستحال [243] ترحيلهم يتوجب على الأبرشية التي منحت الشهادة أن تعيلهم: ولا يمكن ذلك كله من دون شهادة. وهي أسباب تظل قائمة بالنسبة إلى الأبرشيات التي لا تمنح شهادات في الحالات العادية؛ ذلك لأن ثمة أكثر من فرصة متساوية لأن يتوجب عليها أن تمنح الأشخاص أنفسهم شهادات مجدداً، وهم أسوأ حالاً». ويبدو أن العبرة من هذه الملاحظة أن الشهادات سوف تطلبها دائماً الأبرشية التي يأتي للإقامة فيها أي رجل فقير، وأنها نادراً ما سوف تمنح من قبل الأبرشية التي يرغب في مغادرتها. «ثمة شيء من العسر في مسألة الشهادات هذه»، على ما يقول المؤلف الفطين جداً في كتابه History of the Poor Laws تاريخ قوانين الفقراء «إذ تضع في سلطة موظف الأبرشية أن يسجن رجلاً مدى الحياة، مهما كان عسر الاستمرار في ذلك الموضع الذي كان من نكد حظه أن يكتسب فيه ما يسمى حق الاستقرار، أو أية مزية قد يخطر له تحصيلها من العيش في مكان آخر».

فالشهادة، وإن لم تحمل معها أية بيّنة على حسن السلوك، ولا تشهد بأي شيء إلا أن الشخص ينتمي إلى الأبرشية التي ينتمي إليها فعلاً، هي من صلاحية موظفي الأبرشية الاستنسابية فقد يمنحونها

وقد يرفضون منحها. ويقول الدكتور برن إنه طُلِب مرة أمر امتثال لإجبار وكلاء الكنيسة والمشرفين على التوقيع على شهادة؛ ولكن مجلس الملك رد الطلب باعتباره محاولة مستغربة.

لعل التفاوت الشديد في سعر العمل الذي نجده مراراً في إنكلترا في أماكن غير متباعدة كثيراً بعضها عن بعض، يردّ إلى العرقلة التي يفرضها قانون الاستقرار على الرجل الفقير الذي يود نقل مهارته من أبرشية إلى أخرى من دون شهادة. فقد يتفق فعلاً لرجل عازب، متمتع بالصحة الكاملة والمهارة، أن يقيم من دون شهادة بمجرد غض النظر؛ ولكن إذا ما حاول رجل متزوج وأسرته أن يقوم بذلك فمن المؤكد، في معظم الأبرشيات، أن يتعرض للإبعاد، وإذا ما تزوج الرجل العازب فسوف يتم إبعاده أيضاً. ولذلك، فإن ندرة الأيدي في أبرشية ما لا يمكن أن تعالج دائماً عبر وفرتها في أبرشية أخرى، كما هي الحال دائماً في اسكتلندا، وفي كل البلدان التي لا تصادف فيها صعوبة للاستقرار، على ما أعتقد. فالأجور في مثل هذه البلدان، وإن ارتفعت قليلاً في ضواحي مدينة كبيرة، أو حيثما **[244]** وجد طلب فائق على اليد العاملة، وتهبط تدريجياً مع تزايد المسافة عن أماكن كهذه، حتى تصل إلى السعر المعتاد في الريف؛ ومع ذلك فنحن لا نصادف قط هذه الاختلافات المفاجئة وغير المفهومة في أجور المناطق المجاورة التي نصادفها أحياناً في إنكلترا، حيث أن الأصعب على رجل فقير أن يجتاز الحدود الاصطناعية للأبرشية من أن يجتاز لساناً من البحر أو سلسلة من الجبال العالية، وهي حدود طبيعية تفصل أحياناً بوضوح مختلف أسعار الأجور في بلدان أخرى.

إن إبعاد رجل لم يرتكب أية جنحة من الأبرشية التي اختار الإقامة فيها انتهاك فاضح للحرية الطبيعية والعدالة. ومع ذلك، فإن عامة الناس في إنكلترا غيارى على حريتهم، ولكنهم، كعامة الناس في معظم البلدان الأخرى الذين لا يفهمون قوامها، يتحملون منذ أكثر من قرن من الزمان هذا الظلم الذي لا علاج له. ومع أن بعض ذوي الفطن قد اشتكوا أيضاً من قانون الاستقرار باعتباره ظلامة عامة؛ فهو لم يتحول قط إلى موضع تذمر غاضب، كالذي ارتفع حيال الكفالات العامة، وهي ممارسة مسيئة ولا شك، ولكنها ليست مما يتسبب بظلامة عامة. ولا يكاد يوجد في إنكلترا، على ما أعتقد، رجل فقير بلغ الأربعين من عمره لم يكن في فترة ما من حياته عرضة لظلم قاس جراء قانون الاستقرار السيئ الصياغة هذا.

سوف أختم هذا الفصل الطويل بملاحظة أنه، على الرغم من أنه كان من المألوف قديماً أن تسعّر الأجور، إما بقوانين عامة تعم المملكة كلها أولاً، ثم بقرارات صادرة عن قضاة الصلح في كل إقليم، فإن كلتا هاتين الممارستين قد بطلتا الآن كلياً. ويقول الدكتور برن «بعد تجربة تفوق الأربع مئة سنة، يبدو أن الأوان قد آن لاطّراح كافة المساعي الهادفة إلى تقنين صارم لما هو في طبيعته الخاصة عصيّ على التقييد الدقيق؛ فإذا كان كل الأشخاص الذين يزاولون العمل نفسه يتقاضون أجوراً متساوية تزول المنافسة، ولا يبقى محل للمهارة والإبداع».

ولكن بعض قرارات البرلمان ما تزال تسعى أحياناً إلى تنظيم الأجور في بعض الصنائع وبعض الأماكن. من ذلك أن القانون الصادر في السنة الثامنة من عهد جورج الثالث يحظر، تحت طائلة

غرامة باهظة، على [245] كل أرباب العمل الخياطين في لندن وخمسة أميال من حولها أن يعطوا، وعلى عمالهم أن يقبلوا، أكثر من شيلنغين اثنين، وسبعة بنس ونصف يومياً، إلا في حال الحداد العام. حينما تحاول السلطة التشريعية تنظيم الاختلافات بين ارباب العمل وعمالهم فإن مستشاريها يكونون دائماً من الأرباب. ولذلك، فعندما يكون التنظيم محابياً للعمال فهو دائماً عادل ومنصف؛ ولكنه يكون على غير ذلك أحياناً حينما يحابي أرباب العمل. وهكذا فإن القانون الذي يجبر أرباب العمل في عدة صنائع على دفع أجور عمالهم نقداً لا عيناً فهو عادل ومنصف تماماً. وهو لا يفرض أية مشقة حقيقية على أرباب العمل. فهو إنما يجبرهم على دفع تلك القيمة نقداً، وهو ما يزعمون أنهم يدفعونه عيناً ولكنهم ما كانوا يفعلون ذلك حقاً في كل الأحيان. فهذا القانون يحابي العمال؛ ولكن قانون السنة الثامنة من عهد الملك جورج الثالث يحابي أرباب العمل. وعندما يتحالف هؤلاء على تخفيض أجور عمالهم، فإنهم يلتزمون عادة بعهد أو باتفاق خاص بألا يعطوا أكثر من أجر معين تحت طائلة التغريم. ولو أن العمال انخرطوا في تحالف مضاد من النوع نفسه، بألا يقبلوا اجراً معيناً تحت طائلة غرامة معينة، فإن من شأن القانون أن يعاقبهم بقسوة شديدة؛ ولو تعامل معهم من دون انحياز فإن من شأنه أن يعامل أرباب العمل على النحو نفسه. ولكن قرار السنة الثامنة من عهد الملك جورج الثالث يفرض بقوة القانون هذا التنظيم الذي يحاول المعلمون أحياناً أن يقيموه بواسطة تحالفات كهذه. وإن شكوى العمال من أنه يضع أقدرهم وأبرعهم على قدم المساواة مع العامل العادي لتبدو سليمة الأسس تماماً.

في الأزمنة القديمة أيضاً كان من المألوف محاولة تنظيم أرباح التجار وسواهم من الباعة، بتسعير أثمان المؤن وسواها من السلع. فقانون الخبز assize، على حدّ علمي، الوحيد المتبقي من ذلك العرف القديم. قد يكون من المناسب تقنين أسعار الضروريات الأولى للعيش، حيثما توجد نقابة حصرية. أما حيث لا توجد أية نقابة على الإطلاق، فإن من شأن المنافسة أن تنظم ذلك خيراً من أي قانون. طريقة تحديد قانون الخبز الذي أقر في السنة الحادية والثلاثين من عهد جورج الثاني لم تكن قابلة للتطبيق في اسكتلندا، جراء عيب في القانون؛ وذلك لأن تطبيقه كان يفترض وجود وظيفة المحتسب غير المتوفرة هناك. ولم يعالج هذا العيب حتى السنة الثالثة من عهد جورج الثالث. لم يخلّف الافتقار [246] إلى قانون الخبز أي خلل ملموس، ولم تولّد إقامة قانون كهذا، في الأماكن القليلة التي حدث ذلك فيها، أية مزية محسوسة. ولكن في القسم الأكبر من مدن اسكتلندا ثمة اتحاد للخبازين يدّعي امتلاك امتيازات حصرية وإن لم تكن هذه محفوظة بصرامة.

يبدو أن التناسب بين مختلف أسعار الأجور والربح في مختلف استخدامات العمال ورأس المال لا تتأثر كثيراً، على ما تمت ملاحظته، بثروات المجتمع أو فقره، ولا بحاله من تقدم، أو ركود، أو انحطاط. إن أمثال هذه الدورات في الرغد العام، وإن مسّت الأجور والربح، ينبغي لها، في النهاية، أن تمسهما بصورة متساوية في مختلف الاستخدامات. ولذلك ينبغي للتناسب بينها أن يظل على حاله، ولا يمكن أن يتغير، لمدة طويلة من الزمن على الأقل، جراء أية من هذه الدورات.

الفصل الحادي عشر

في ريع الأرض

الريع من حيث اعتباره الثمن المدفوع لقاء استعمال الأرض، هو أعلى ما يستطيع المستأجر دفعه في الظروف الواقعية للأرض. في سياق تحديد شروط العقد يجتهد مالك الأرض في أن لا يترك له من نتاج الأرض حصة أكبر من تلك التي تكفي للحفاظ على رأس المال الذي يستثمره لشراء البذار، وتسديد أجور العمال، وشراء الماشية وأعلافها وسوى ذلك من الأدوات الزراعية، فضلاً عن أرباح رأس المال الزراعية المألوفة في الجوار. وهذه الحصة الصغرى التي يستطيع أي مستأجر أن يرتضيها من دون أن يكون خاسراً، وقليلاً ما يرضى مالك الأرض بأن يبقي له شيئاً أكثر من ذلك. ويحاول مالك الأرض طبعاً أن يحتفظ لنفسه بالجزء الذي يزيد عن هذه الحصة من محصول الأرض، أو الجزء الذي يزيد من ثمن المحصول - وهذا بمنزلة ذاك-باعتباره ريع أرضه، ومن البيّن أنه الثمن الأعلى الذي يستطيع المستأجر تحمل دفعه في الظروف الواقعية للأرض. والواقع أن كرَم مالك الأرض أحياناً، وجهله أحياناً أكثر، يجعلانه يرضى بمبلغ [247] يقل بعض الشيء عن هذه الحصة؛ كما أنه قد يحدث أحياناً، وإن نادراً، أن يحمل الجهلُ

المستأجرَ على التعهد بدفع أكثر، أو على الرضا بأقل من أرباح رأس المال الزراعي المألوفة في الجوار. ولكن هذه الحصة ربما ظلت تعتبر الريع الطبيعي للأرض، أو الريع الذي يعتبر من الطبيعي أن تؤجّر به الأرض في معظم الأحيان.

ومن الجائز أن يُظَنَّ أن ريع الأرض ليس في كثير من الأحيان أكثر من ربح معقول، أو فائدة على رأس المال الذي أنفقه مالك الأرض على استصلاحها. ربما كانت هذه هي الحال جزئياً في بعض الأحيان؛ لأنها لا تكاد تكون قط أكثر من ذلك. فمالك الأرض يطلب ريعاً حتى عن الأرض غير المستصلحة. والفائدة المفترضة أو الربح على نفقة الاستصلاح إنما هو إجمالاً إضافة إلى هذا الريع الأصلي. زد إلى ذلك أن عمليات الاستصلاح لا تتم من رأس مال مالك الأرض بل من رأس مال المستأجر أحياناً. وعندما يحين موعد تجديد عقد الإيجار، فإن مالك الأرض يطلب عادة الزيادة نفسها وكأن الاستصلاح قد تم على نفقته.

لا بل إنه يطلب أحياناً ريعاً عما لا يمكن للإنسان استصلاحه. فثمة نوع من أعشاب البحر يسمى كِلب Kelp، وهو إذا ما أُحرق يستخرج من رماده ملح قلوي، يستعمل في صناعة الزجاج، والصابون، وعدة أغراض أخرى. وهو ينبت في مناطق عدة من بريطانيا العظمى، ولا سيما في اسكتلندا، على تلك الصخور التي تقع داخل نطاق مياه المد، التي تغمرها مياه البحر مرتين كل يوم، ولذلك فإن نتاجها لم تحسسه مهارة بشرية. ومع ذلك فإن مالك الأرض الذي يحيط الشاطئ الغني بتلك العشبة بعقاره يطالب بريع عنها بقدر ما يطالب بريع عن حقوله المزروعة ذرة.

البحر في جوار جزر شتلاند غني غنى غير مألوف بالسمك الوافر، وهذا ما يجعل السمك جزءاً عظيماً من معيشة سكانها. ولكن، بغية الاستفادة من نتاج الماء، فلا بد لهم من إقامة مساكن على الأراضي المجاورة. وريع مالك الأرض لا يتناسب مع ما يستطيع المزارع أن يجنيه من الأرض، بل مع ما يستطيع أن يجنيه من الأرض والماء. وهو يدفع قسماً من الريع سمكاً بحرياً؛ والمثال النادر جداً الذي يكون فيه الريع جزءاً من سعر هذه السلعة إنما يوجد في تلك المنطقة. [248]

ولذلك يكون ريع الأرض المعتبر ثمناً مدفوعاً لقاء استعمال الأرض سعراً احتكارياً طبعاً. وهو لا يتناسب أبداً مع ما قد يكون مالك الأرض قد أنفقه على استصلاح الأرض، أو مع ما يستطيع أخذه؛ بل مع ما يكون في مقدور المزارع أن يعطيه.

لا يمكن أن يحمل إلى السوق من محصول الأرض عادة إلا تلك الأجزاء التي يكون سعرها المألوف كافياً لأن يعوّض رأس المال الذي لا بد من استخدامه لحملها إليه، تضاف إليه الأرباح المألوفة. فإذا كان السعر المألوف يزيد عن ذلك، فإن القسم الفائض منه يذهب بصورة طبيعية إلى ريع الأرض. فإذا لم يكن يزيد، فإن السلعة، وإن جاز أن تحمل إلى السوق، فالسعر لا يتحمل ريعاً لمالك الأرض. أما كون السعر يزيد أو لا يزيد فأمر يتوقف على الطلب.

هناك بعض أجزاء محصول الأرض التي لا بد للطلب عليها من أن يظل على قدر يمكّن دائماً من تسعيرها بسعر أغلى مما هو كاف لحملها إلى السوق؛ وهناك أجزاء أخرى قد يكون الطلب عليها

بحيث يمكّن من تسعيرها بسعر أغلى وقد لا يكون. ولا بد للأولى من أن تمكّن من دفع الريع لمالك الأرض؛ أما الثانية فقد تمكّن من ذلك أحياناً، وقد لا تمكّن أحياناً أخرى، حسب اختلاف الظروف.

ولذلك فإن الريع على، ما يلاحظ، يدخل في تركيب سعر السلع على نحو مختلف عن الأجور والربح. فالأجور المرتفعة أو المتدنية والربح هي أسباب ارتفاع السعر أو انخفاضه؛ أما ارتفاع سعر الريع أو تدنيه فهو نتيجة ذلك. فسعر السلعة يتفاوت ارتفاعاً وانخفاضاً لأنه لا بد من دفع الربح والأجور المرتفعة أو المتدنية بغية حمل سلعة معينة إلى السوق. ولكن السعر إنما يتيح ريعاً مرتفعاً، أو متدنياً، أو لا ريع البتة، جراء كون سعر السلعة مرتفعاً أو منخفضاً؛ باهظاً، أو بخساً، أو غير مرتفع، عما هو كاف لدفع تلك الأجور والربح.

إن الاعتبار الخاص، أولاً، هو لتلك الأجزاء من النتاج التي تمكن دائماً من دفع بعض الريع؛ وثانياً، لتلك الأجزاء التي تمكّن أحياناً أولا تمكّن أحياناً أخرى من دفع الريع، وثالثاً، للتباينات التي تطرأ بصورة طبيعية، في مختلف مراحل الاستصلاح، على القيمة النسبية لنوعي المحصول الخام المختلفين هذين، عند مقارنة أحدهما بالآخر وبالسلع المصنّعة، تقسّم هذا الفصل إلى ثلاثة أقسام. [249]

أولاً ـ في محصول الأرض الذي يمكّن من دفع الريع دائماً

لما كان البشر، كسائر الحيوانات الأخرى، يتكاثرون طبيعياً بما يتناسب مع وسائل بقائهم، يظل الغذاء ، مطلوباً دائماً ولكن

بدرجات متفاوتة. فمن الممكن له أن يشتري أو يسيطر بكمية من العمل تقل أو تكثر، كما أنه يظل دائماً من الممكن أن يوجد شخص على استعداد لأن يفعل شيئاً ما لأجل الحصول عليه. والواقع أن كمية العمل التي يمكن أن يشتريها لا تساوي دائماً الكمية التي يستطيع أن يعيلها، وإن دبّرت بأكثر الطرق الاقتصادية توفيراً، وذلك نظراً إلى الأجور المرتفعة التي تعطى أحياناً للعمل. ولكنه يستطيع دائماً أن يشتري تلك الكمية من العمل التي يستطيع أن يعيلها وفقاً للسعر الذي تتم به إعالة هذا النوع من العمل عادة في الجوار.

ولكن الأرض تحت مختلف الظروف، تنتج كمية من الطعام أكبر مما يكفي لإعالة كل العمل الضروري لحملها إلى السوق، مهما بلغت الطريقة التي تتم بها إعالة هذا العمل من السخاء. والفائض أيضاً يكون دائماً أكثر من كاف للتعويض عن رأس المال الذي استخدم إضافة إلى أرباحه. ولذلك يبقى دائماً شيء ما لريع مالك الأرض.

إن أكثر الأراضي السبخة تصحراً في النروج واسكتلندا تنتج نوعاً من أنواع الكلأ للماشية، التي يفوق تزايد لبنها وعددها دائماً كل ما هو كاف لا لإعالة كل العمل الضروري للعناية بها ودفع الربح المعتاد للمزارع أو لمالك القطيع، بل ولدفع ريع صغير لمالك الأرض أيضاً. ويتزايد الريع تزايداً يتناسب مع جودة المرعى. فالمساحة نفسها من الأرض لا تطعم عدداً أكبر من الماشية فحسب، بل إن هذه الماشية إذا ما رعيت في مساحة أضيق نطاقاً تناقصت كمية العمل المطلوبة لرعايتها وجمع نتاجها. ويربح مالك

الأرض من كلتا الطريقتين معاً، من تزايد النتاج ومن تناقص كمية العمل التي لا بد من إعالتها استناداً إلى ذلك النتاج.

وريع الأرض لا يتفاوت بتفاوت خصوبتها فحسب، مهما كان محصولها، بل ويتفاوت موقعها، أياً تكن خصوبتها. فالأرض الواقعة في جوار إحدى المدن تعطي ريعاً أكبر من أرض تضارعها خصوبة في موقع قصي من الريف. وعلى الرغم من أنه قد لا يستلزم الأمر المزيد من العمل لزراعة الأولى مما يستلزم للثانية، فلا بد [250] من أن ترتفع كلفة نقل محصول الأرض القصية إلى السوق أكثر. ولذلك ينبغي أن تتم إعالة كمية من العمل أكبر استناداً إلى هذا المحصول؛ ولا بد عندئذ للفائض الذي يستمد منه ربح المزارع وريع مالك الأرض من أن ينقص. ولكن نسبة الأرباح في الأماكن القصية من الريف أعلى إجمالاً، على ما بيّناه آنفاً، مما هي في جوار مدينة كبرى. ولذلك فلا بد لنسبة أصغر من هذا الفائض المنتقص أن تعود لمالك الأرض.

إن الطرق، والأقنية الجيدة، والأنهر الصالحة للملاحة، إذ تخفّض نفقات الشحن، تضع المناطق القصية من الريف أقرب إلى المساواة مع تلك القائمة في محيط المدينة. وهي لذلك أهم الإصلاحات. فهي تشجع الزراعة في الدائرة القصية التي لا بد من أن تكون الأوسع في البلاد. وهي مؤاتية للمدينة، إذ تكسر احتكار الريف المحيط بها. لا بل وهي مؤاتية حتى لهذا القسم من الريف أيضاً. فهي وإن أدخلت بعض السلع المنافسة إلى السوق القديم، فهي تفتح عدة أسواق جديدة لمحصولها. والاحتكار، فضلاً عن هذا، عدو لدود للإدارة الصالحة، التي لا يمكن أن تكون شاملة إلا

جراء تلك المنافسة الحرة والعامة التي تجبر الجميع على اللجوء إليها دفاعاً عن النفس. لم يمض أكثر من خمسين سنة على قيام بعض المقاطعات المجاورة للندن بإرسال عريضة إلى البرلمان ضد تمدد الطرق الرئيسية بحيث تصل إلى المقاطعات الأبعد مسافة. وقد زعموا أن المقاطعات الأبعد ستكون أقدر على بيع كلئها وذرتها في سوق لندن بسعر أرخص من السعر الذي تبيع به المقاطعات القريبة، وأن من شأن ذلك أن يقلص ريوعها، ويخرب زراعتها. غير أن ريوعها قد ارتفعت و مزارعها تحسنت منذ ذلك الزمن.

حقل الذرة المعتدل الخصوبة ينتج كمية من الغذاء للإنسان أكثر من أفضل المراعي المساوية له في المساحة. فزراعته، وإن استلزمت المزيد من العمل، إلا أن الفائض الذي يتبقى بعد تعويض البذار وإعالة كل ذلك العمل، أكبر بكثير أيضاً. ولئن لم يفترض قط في باوند من اللحم أن يساوي أكثر من باوند من الخبز، فإن من شأن قيمة هذا الفائض الأكبر أن تكون أكبر، وأن تشكل مالاً أكبر لربح [251] المزارع وريع مالك الأرض على حدّ سواء. ويبدو أنها قد فعلت ذلك أينما كان في الحالة البدائية للزراعة.

غير أن القيمتين النسبيتين لنوعي الغذاء هذين، الخبز واللحم، تختلفان كثيراً باختلاف عصور الزراعة. ففي بداياتها البسيطة، كانت الفلوات الوحشية غير المستصلحة تحتل القسم الأكبر من البلاد، وتشكل كلها مراعي متروكة للمواشي. فهناك من اللحم أكثر مما هناك من الخبز، ويكون الخبز، لذلك، الطعام الذي تشتد المنافسة عليه، والذي يعود بأعظم الأثمان. ويروي لنا أُولُوَا أن أربعة ريالات وواحداً وعشرين بنساً ونصف بني استرليني، كانت في بوينوس

أيرس منذ أربعين أو خمسين سنة تشكل ثمن ثور يختار من قطيع فيه مئتان أو ثلاثمئة رأس. وهو لا يقول شيئاً عن سعر الخبز لأنه لم يجد أي شيء لافت عنه. فالثور هناك، على قوله، لا يكلف إلا عناء القبض عليه أو أكثر قليلاً. ولكن الذرة لا يمكن أن تُستنبت من دون كمية كبيرة من العمل، وفي بلد يمتد على نهر البلاته، وهو في ذلك الزمن الطريق المباشر من أوروبا إلى مناجم الفضة في بوتوزي، فإن من شأن سعر العمل ألا يكون رخيصاً جداً. ومن شأن الأمر أن يكون على خلاف ذلك عندما تمتد المزارع على القسم الأكبر من البلاد. ويكون عندئذ الخبز أكثر من اللحم. وتتغير وجهة المنافسة، ويصبح سعر اللحم أغلى من سعر الخبز.

مع توسع الزراعة تصبح الفلوات غير المستصلحة غير كافية لتلبية الطلب على اللحم. ولذلك لا بد من استخدام قسم كبير من الأراضي المزروعة لتربية وتسمين المواشي التي ينبغي لسعرها أن يكون كافياً ليفي، لا بالعمل الضروري للعناية بها فحسب، بل وللريع الذي كان من شأن مالك الأرض، وللربح الذي كان من شأن المزارع أن يجنياهما من استخدام هذه الأرض للفلاحة. والماشية التي تربت في الأراضي السبخة العديمة الزرع، إذا ما نقلت إلى السوق نفسه تباع من حيث وزنها وجودتها بالسعر نفسه الذي تباع به تلك الماشية التي تربت في أفضل الأراضي استصلاحاً. ويجني أصحاب تلك الأراضي السبخة الربح منها ويرفعون ريع أرضهم بما يتقايس مع سعر ماشيتهم. فمنذ ما لا يزيد على القرن من الزمان كان سعر اللحم في أماكن عديدة من هضاب اسكتلندا العالية رخيصاً كرخص الخبز المصنوع من الشوفان أو حتى أرخص

منه. فقد فتح الاتحاد سوق إنكلترا أمام ماشية الهضاب. [252] وقد بات سعرها الحالي يوازي ثلاثة أضعاف سعرها في بداية القرن، كما أن ريوع عقارات تلك الهضاب قد ازدادت بنسبة ثلاثة وأربعة أضعاف في الوقت نفسه. ففي كافة أنحاء بريطانيا العظمى تقريباً يساوي باوند من أفضل اللحوم في الوقت الحاضر أكثر من باوندين اثنين من أفضل أنواع الخبز الأبيض؛ وفي سنوات الوفرة يساوي ثلاثة أو حتى أربعة باوندات أحياناً.

ففي تقدم استصلاح الأراضي إذاً يتنظم ريع المراعي غير المستصلحة وربحها إلى حد ما بواسطة ريع وربح الأراضي المستصلحة، وهذه بدورها تنتظم بريع الذرة وربحها. الذرة محصول سنوي. واللحم محصول يستلزم أربع أو خمس سنوات لينمو. لذلك، ولما كان أكر واحد من الأرض يتنج كمية أقل من النوع الأول من الغذاء مما ينتج من النوع الآخر، فإن تدني الكمية ينبغي أن يعوضه تفوّق السعر. فإذا كانت تعوض بكثرة، فإن المزيد من أراضي الذرة سوف يحوّل إلى مراع؛ وإذا لم تعوّض، فإن جزءاً مما كان متروكاً للكلأ سيحوّل مجدداً إلى زراعة الذرة.

غير أنه لا بد لهذا التساوي بين ريع الكلأ وربحه وبين ريع الذرة وربحها، بين الأرض التي يكون نتاجها المباشر غذاء للماشية، وبين تلك التي يكون نتاجها المباشر غذاء للبشر، من أن يفهم باعتباره لا يحصل إلا من خلال القسم الأكبر من الأراضي المستصلحة من بلد كبير. والأمر في بعض الحالات المحلية المخصوصة يختلف اختلافاً بيّناً، إذ يكون ريع الكلأ وربحه أعلى بكثير مما يمكن أن يجنى من الذرة.

من ذلك أن الطلب على اللبن وعلف الجياد في جوار مدينة كبرى كثيراً ما يسهم، مقروناً بارتفاع سعر اللحم، في ارتفاع قيمة الكلأ فوق ما يمكن تسميته بتقايسه الطبيعي مع الذرة. ومن البيّن أن هذه المزية المحلية لا يمكن أن تنقل إلى الأراضي الواقعة على مسافة بعيدة.

وقد أسهمت بعض الظروف المخصوصة أحياناً في جعل بعض البلدان آهلة بالسكان إلى حد أن الأراضي كلها، كالأراضي المجاورة لمدينة كبرى، لم تعد كافية لأن تنتج الكلأ والذرة الضروريين لمعيشة سكانها. ولذلك فقد استخدمت أراضيها بصورة أساسية في إنتاج الكلأ، السلعة الضخمة [253] الحجم، والتي لا يمكن أن تحمل بتلك السهولة من مسافة بعيدة؛ بينما راحت تستورد الذرة، أي غذاء السواد الأعظم من الناس، من بلدان أجنبية. هولندا في هذا الوضع حالياً، كما أن قسماً كبيراً من إيطاليا القديمة كان في هذا الوضع أيضاً أيام ازدهار الرومان. ويروي لنا شيشرون عن كاتو العجوز أنه قال إن جودة التغذية هي أول الأشياء وأربحها في إدارة عقار خاص؛ والتغذية شبه الجيدة هي ثاني شيء في تلك الإدارة؛ وسوء التغذية، هو الشيء الثالث. ولم يصنف الحراثة إلا في المنزلة الرابعة من الربح والمزايا. ولا بد أن الفلاحة في ذلك الجزء من إيطاليا القديمة القريب من روما، كانت مستكرهة جراء توزيعات الذرة للشعب التي كثيراً ما كانت تجري مجاناً أو بأسعار رخيصة جداً. فقد كانت هذه الذرة تجلب من الولايات المحتلة، التي كان الكثير منها مجبراً، بدلاً من الضرائب، على دفع العشر من محصولها بسعر محدد، حوالى ستة بنسات للبك، للجمهورية. ولا

بد أن السعر الرخيص الذي كانت توزع به الذرة على الشعب قد أثر في إغراق سعر ما يمكن أن يؤتى به إلى سوق روما من اللاتيوم، أي أراضي روما القديمة، ولا بد أنه قد صرف عن زراعته في ذلك الريف.

ومن شأن قطعة أرض جيدة التسييج متروكة للكلأ في ريف مفتوح تغلب على محاصيله الذرة، أن تدر ريعاً أعلى من أي حقل ذرة في جوارها. فهي مناسبة لتغذية المواشي المستخدمة في زراعة الذرة، وريعها العالي إنما يدفع في هذه الحال لا من قيمة نتاجها المخصوص بقدر ما يدفع من نتاج أراضي الذرة التي تفلح بواسطتها. ومن شأن هذا الريع أن يتدنى إذا ما سيّجت الأراضي المجاورة كلياً. ويبدو أن الارتفاع الحالي لريع الأراضي المسيّجة في اسكتلندا إنما يعزى إلى ندرة الأراضي المسيّجة، وأنه لن يدوم مدة أطول من هذه الندرة. إن مزية التسييج بالنسبة إلى الكلأ أعلى مما هي بالنسبة إلى الذرة. فهي توفر عمل حراسة الماشية، التي ترعى أكثر أيضاً عندما لا يزعجها الراعي أو كلبه.

ولكن حيث لا توجد مزية محلية من هذا القبيل، فإن ريع الذرة وربحها، أو مهما كان غذاء الناس النباتي الشائع، هو الذي ينبغي له أن ينظم طبيعياً في الأرض المناسبة لإنتاجه ريع الكلأ وربحه. **[254]**

وربما توقع المرء أن يؤدي استعمال الكلأ الاصطناعي، كاللفت، والجزر، والملفوف، وسواها من الخضار التي تم اللجوء إليها لجعل الكمية ذاتها من الأرض تطعم عدداً من رؤوس الماشية أكبر مما يطعمه الكلأ الطبيعي، إلى التخفيف، بعض الشيء، من

التفوق الذي يتسم به سعر اللحم طبيعياً، في بلد مزروع، على سعر الخبز. ويبدو أنه يتفوق فعلاً؛ وثمة بعض الأسباب للاعتقاد بأن نسبة سعر اللحم إلى سعر الخبز في سوق لندن أدنى بكثير في هذه الأيام مما كانت عليه في بداية القرن الماضي.

ففي ملحق كتاب «حياة الأمير هنري» يعطينا الدكتور بيرتش فكرة عن أسعار اللحم مثلما كان يدفعها ذلك الأمير عادة. وفيه يقول إن أربعة كوارتر من ثور يزن ستمئة باوند كانت عادة تكلفه تسعة باوند وعشرة شيلنغ أو ما يقارب ذلك؛ أي واحداً وثلاثين شيلنغ وثمانية بنسات لكل مئة باوند من اللحم. وقد توفي الأمير هنري في السادس من تشرين الثاني ١٦١٢ في السنة التاسعة عشرة من عمره.

في آذار ١٧٦٤، أجري تحقيق برلماني في أسباب ارتفاع أسعار المؤن في ذلك الوقت. وفي جملة ما أظهِر من أدلة على الغاية نفسها يومها، قدَّم تاجر من فرجينيا بيّنة على أنه زوّد مراكبه بأربعة وعشرين شيلنغ أو خمسة وعشرين شيلنغ لشراء مائة رطل من لحم البقر، وهو السعر الذي اعتبره السعر المعتاد؛ غير أنه دفع في سنة الغلاء تلك سبعة وعشرين شيلنغ للوزن والنوع نفسه. ومع ذلك فإن هذا السعر الغالي سنة ١٧٦٤ كان أرخص بأربعة شيلنغ وثمانية بنسات من السعر المعتاد الذي كان يدفعه الأمير هنري؛ ولا بد من الإشارة إلى أن النوعية الفضلى من لحم البقر تناسب التمليح للتزود بها لتلك الرحلات البعيدة المسافة.

والسعر الذي كان يدفعه الأمير هنري يبلغ ثلاثة بنسات وأربعة أخماس البنس لزنة باوند من الذبيحة الكاملة، بما فيها من لحم ممتاز وآخر خشن، وقياساً على هذا السعر فإنه من غير المحتمل أن

تكون القطع الفضلى قد بيعت بالمفرق بأقل من أربعة بنسات ونصف أو خمسة بنسات لزنة باوند من اللحم.

وقد روى الشهود في التحقيق البرلماني لسنة ١٧٦٤ أن سعر القطع الفضلى من البقر كانت تباع للمستهلك بأربعة بنساً وأربعة بنساً ونصف لزنة باوند؛ أما القطع الخشنة فكانت تباع إجمالاً بما يتراوح بين سبعة فارثينغ وبنسين ونصف وبنسين وثلاثة أرباع؛ وقالوا إن هذا أغلى بمقدار نصف بنس لنفس النوعية من اللحم التي كانت تباع عادة في شهر آذار/ مارس. ولكن حتى هذا السعر الغالي [255] كان لا يزال أرخص بكثير مما يمكننا أن نفترض أنه كان سعر البيع العادي بالمفرق أيام الأمير هنري.

خلال السنوات الاثنتي عشرة الأولى من القرن الماضي، كان السعر المتوسط للحنطة الفضلى في سوق وندسور باونداً واحداً و١٨ شيلنغ وثلاثة بنساً وسدساً للكوارتر المؤلف من تسعة باشل ونتشستر.

ولكن خلال السنوات الاثنتي عشرة التي سبقت ١٧٦٤، وفي جملتها تلك السنة، كان السعر المتوسط للكمية نفسها من الحنطة الفضلى في السوق نفسه باوندين اثنين وشيلنغ واحد وتسعة بنسات ونصفاً.

ففي السنوات الاثنتي عشرة الأولى من القرن الماضي تبدو الحنطة وكأنها كانت أرخص بكثير، واللحم أغلى بكثير، مما كانا عليه في السنوات الاثنتي عشرة التي سبقت ١٧٦٤ وفي جملتها تلك السنة.

في البلدان الكبرى كلها يستخدم القسم الأكبر من الأراضي المزروعة في إنتاج الغذاء للبشر أو للماشية. وينظم ريع هذه الأراضي وربحها ريع كل باقي الأراضي المزروعة وربحها. وإذا ما درَّ أي محصول أقل من ذلك، فإن الأرض سرعان ما تحوّل إلى الذرة أو الكلأ؛ وإذا ما درَّ أي محصول أكثر، فإن قسماً ما من الأراضي المزروعة ذرة أو كلأ سرعان ما سوف يحوّل إلى هذا المحصول.

والواقع أن تلك المحاصيل التي تستلزم إما كلفة أصلية كبرى لاستصلاح الأرض أو كلفة سنوية كبرى لفلاحتها وتسويتها لتناسب تلك المحاصيل تغلّ، كما يبدو، ريعاً أكبر، أو ربحاً أكبر من الذرة أوالكلأ. غير أن هذا التفوق نادراً ما يكون أكثر من مقدار الفائدة المعقولة أو التعويض عن الكلفة الكبرى المدفوعة.

في بستان حشيشة الدينار، أو بستان فاكهة، أو بستان مطبخ، يكون ريع مالك الأرض وربح المزارع أكبر إجمالاً مما يكونان في حقل ذرة أو كلأ للماشية. غير أن استصلاح الأرض لتكون على هذه الحال يستلزم المزيد من النفقات. ولذلك يستحق ريع أكبر لمالك الأرض. كما أنه يستلزم إدارة أمهر وأكثر تنبهاً. ولذلك يستحق ربح أكبر للمزارع. يضاف إلى ذلك أن المحصول، في حديقة حشيشة الدينار أو حديقة الفاكهة أسرع تلفاً. ولذلك فإن سعرها ينبغي أن يؤمن شيئاً شبيهاً بربح التأمين، فضلاً عن كل الخسائر الطارئة. إن أوضاع البساتنة المتوسطة إجمالاً، والمعتدلة دائماً، قد تقنعنا بأن براعتهم العظيمة لا تحظى بتعويض مجزٍ عادة. ذلك أن فنهم الممتع يمارسه [256] عدد لا يستهان به من الناس

الأثرياء للتسلية، بحيث إن ما يمكن أن يكسبه الذين يمارسونه للربح قلما يحصلون منه على مزية تذكر، لأن الأشخاص الذين يفترض بهم أن يكونوا أفضل زبائنهم يزرعون ويزوّدون أنفسهم بمحاصيل من أغلى منتجات البساتنة.

أما الميزة التي يستمدها مالك الأرض من إصلاحات كهذه فيبدو أنها لم تكن، في أي وقت من الأوقات، تزيد عما كان كافياً للتعويض عن الكلفة الأصلية للقيام بها. والظاهر أن حديقة المطبخ قد كانت، بعد كرم العنب، ذلك الجزء من المزرعة الذي يفترض فيه، حسب الزراعة القديمة، أن يدر أفضل المحاصيل. بيد أن ديمقريطس الذي كتب عن الزراعة منذ حوالى ألفي سنة، والذي كان يعتبره القدماء من آباء هذا الفن، كان يعتقد أن الذين يسيجون حديقة المطبخ يجانبون الحكمة في فعلهم. فالربح الحاصل من ذلك، على قوله، ليس من شأنه أن يعوض كلفة الجدار الحجري، أما الطوب (ولعله كان يعني الطوب المجفف في الشمس) فيتفتت نتيجة المطر، وعواصف الشتاء، ويستلزم ترميماً متواصلاً. ولا يجادل كولوميلا، الذي يروي قول ديمقريطس هذا، في هذا القول، ولكنه يقترح طريقة اقتصادية جداً في التسييج بسياج من العلّيق أو الورد البري الذي تبين بالتجربة أنه طويل العمر وغير قابل للاختراق، والذي كان غير شائع الاستعمال في أيام ديمقريطس. ويتبنّى بالاديوس رأي كولوميلا، الذي سبق أن أوصى به فارو. ويبدو أن محصول حديقة المطبخ في تقدير هؤلاء المصلحين الزراعيين القدماء، لم يكن يزيد عما يكفي لتسديد كلفة العناية الزراعية الفائقة وكلفة الري، ذلك أنه في البلدان القريبة من الشمس

كان يسود الاعتقاد مثلما هو شائع اليوم أيضاً، أن يكون للزارع نصيب من التحكم في ساقية ماء يمكن جرّها لري كل مسكبة في الحديقة. ولا يفترض أحد اليوم في معظم أنحاء أوروبا أن حديقة المطبخ تستحق سياجاً أفضل من ذاك الذي أوصى به كولوميلا. وفي بريطانيا العظمى، وبعض الدول الشمالية الأخرى، لا يمكن لأطيب الفواكه أن تنمّى إلا بمساعدة ساتر. ولذلك فلا بد لسعرها في هذه البلدان من أن يكون كافياً لتسديد كلفة بناء ما لا يمكن أن تجنى من دونه وإعالته. فساتر الفاكهة يحيط بحديقة المطبخ التي تتمتع لذلك بمكاسب سياج قلما يكون من شأن نتاجها أن يسدد ثمنه. [257]

أما أن يكون كرم العنب، متى ما زرع على الوجه الصحيح ونمي حتى اكتمل، أثمن قسم من أقسام المزرعة، فأمر يبدو أنه كان حكمة غير مشكوك فيها في فن الزراعة القديم، مثلما هي الحال في الزراعة الحديثة على امتداد بلدان الخمرة. وأما مسألة هل من المربح أن يزرع كرم عنب جديد فكانت مسألة خلاف بين خبراء الزراعة الإيطاليين القدماء، على ما يروي لنا كولوميلا. فهو ينحاز، ككل محبي زراعة الطرائف، إلى زراعة كروم العنب، ويجتهد، استناداً إلى مقارنة الربح والكلفة، في تبيين أنها من أربح إصلاحات الأرض. غير أن نظائر هذه المقارنات بين الربح والكلفة في المشاريع الجديدة مغلوطة جداً على وجه الإجمال، وهي أكثر ما تكون كذلك في الزراعة. ولو أن الربح المتحقق فعلاً من مزارع كهذه كان على ذلك القدر من الكبر الذي تصوره، إذاً لما كان ثمة من خلاف وجدال حوله. والمسألة نفسها ما زالت محل جدال في بلدان الخمرة حتى يومنا هذا. ويبدو أن كتّابهم في مواضيع الزراعة،

لا بل ومحبي الزراعة الكثيفة والمروجين لها، ينحون على وجه الإجمال منحى كولوميلا في تشجيع كروم العنب. ويبدو أن قلق مالكي كروم العنب القديمة في فرنسا ومحاولتهم منع غرس كروم جديدة يرجح رأيهم، ويدل على إدراك الذين لا بد أنهم يمتلكون الخبرة أن هذا النوع من الزراعة هو اليوم أكثر مربحية من غيره في ذلك البلد. ولكن يبدو، في الوقت نفسه أيضاً، أن له دلالة على رأي آخر، وهو أن هذا الربح المرتفع لا يمكنه أن يدوم أكثر من دوام القوانين التي تقيد حالياً حرية زراعة الكرمة. ففي سنة ١٧٣١ حصلوا على أمر من المجلس يمنع بموجبه غرس كروم عنب جديدة وتجديد الكروم القديمة، التي توقفت العناية بها مدة سنتين، من دون إذن خاص من الملك لا يمنح إلا عقب معلومات من حاكم المقاطعة تؤكد أنه قد فحص الأرض، وأنها لا تصلح لأية زراعة أخرى. وكانت ذريعة هذا الأمر ندرة الذرة والكلأ، ووفرة الخمر المفرطة. ولكن، لو أن هذه الوفرة المفرطة كانت حقيقية، لكان من شأنها أن تمنع فعلياً، ومن دون أمر من المجلس، زراعة كروم عنب جديدة، وذلك عبر تخفيض الأرباح في هذا النوع من الزراعة إلى أدنى من نسبته الطبيعية إلى أرباح الذرة [258] والكلأ. أما ندرة الذرة المزعومة والناتجة عن تكاثر كروم العنب، فإن زراعة الذرة في فرنسا لا تلقى عناية في أي مكان آخر نظير ما تلقاه في مقاطعات الخمرة، حيث الأرض مناسبة لإنتاجها، كما في برغندي، غيين، واللانغدوك الأعلى. فكثرة الأيدي المستخدمة في النوع الأول من الزراعة تشجع بالضرورة الزراعة الأخرى، وذلك بتوفير سوق جاهز لاستهلاك نتاجها. إن تقليص عدد القادرين على

تسديد ثمن الذرة ليس يقيناً الطريقة الواعدة للتشجيع على زراعتها. إنه أشبه بالسياسة التي تلتمس ترقية الزراعة بتقليص عدد المشاغل.

ولذلك، فإن ريع هذه المحاصيل وربحها اللذين يستلزمان كلفة أصلية كبرى لإصلاح الأرض بغية تأهيلها لهذه الزراعة، أو كلفة سنوية كبرى لزراعتها، وإن كانا أعلى بكثير من ريع الذرة والكلأ وربحهما، إلا أنهما عندما لا يفعلان أكثر من مجرد التعويض عن تلك الكلفة غير الاعتيادية، إنما ينتظمان في الواقع بريع الذرة والكلأ وربحهما.

وربما حصل حقاً أن تكون مساحة الأرض التي يمكن إصلاحها لنوع معين من المحاصيل، أصغر من أن تلبي الطلب الفعلي. ويمكن للمحصول كله أن يذهب لتلبية حاجات أولئك المستعدين لأن يدفعوا مبلغاً أكبر مما هو كاف لتسديد كامل الريع، والأجور، والربح الضرورية لإنتاجه وحمله إلى السوق، وفقاً لأسعارها الطبيعية، أو وفقاً للأسعار المقبولة لها في معظم الأراضي المزروعة الأخرى. والقسم الفائض من السعر، والمتبقي بعد تسديد كامل كلفة الاستصلاح والزراعة، ربما لم يتقايس عموماً في هذه الحالة، وفي هذه الحالة فقط، تقايساً معتاداً مع نظيره الفائض من سعر الذرة والكلأ، بل ربما فاقه من كل وجه تقريباً؛ والقسم الأكبر من هذه الزيادة يذهب بصورة طبيعية لريع مالك الأرض.

وينبغي ألا تعتبر النسبة المعتادة والطبيعية، مثلاً، بين ريع الخمر وربحه وريع الذرة والكلأ وربحهما إلا حاصلة في كروم العنب تلك التي لا تنتج إلا الخمر الجيد العادي، كالذي يمكن أن ينتج في أي مكان تقريباً، على أية تربة لينة، أو حصبائية، أو رملية، وليس له

ما يزكيه إلا قوته ومنفعته الصحية. فمع أمثال كروم العنب هذه وحدها يمكن لأراضي الريف [259] العادية أن تنزل إلى ساحة التنافس؛ إذ من البيّن أنها لا تستطيع ذلك مع الأراضي ذوات المزايا الخاصة.

والكرمة أشد تأثراً باختلاف أنواع التربة من أية شجرة مثمرة أخرى. فهي تستمد من بعضها نكهة لا قِبَلَ لأية زراعة أو عناية أن تضاهيها، فيما يقال، لو زرعت في تربة أخرى. وهذه النكهة، الحقيقية أو المتخيّلة، تختص أحياناً بمحصول بضعة كروم عنب وربما امتدت أحياناً على القسم الأكبر من مساحة منطقة صغيرة، وأحياناً على قسم لا يستهان به من مقاطعة كبيرة. والكمية الكاملة من تلك الخمور المحمولة إلى السوق تظل مقصرة عن الطلب الفعلي، أو طلب الذين يبدون استعداداً لأن يدفعوا كامل الريع، والربح، والأجور الضرورية لإعداد تلك الخمور وحملها إلى هناك، وفقاً للسعر المعتاد، أو وفقاً للسعر الذي يدفع لشرائها في الكروم العادية. ولذلك يمكن للكمية الكاملة أن تصرّف على أولئك الذين يبدون استعداداً لأن يدفعوا أكثر، بحيث يرتفع السعر إلى ما يزيد عن سعر الخمرة العادية. ويتفاوت الفرق زيادة أو نقصاناً تبعاً لما تزيده مرغوبية الخمرة أو ندرتها من حدة التنافس بين المشترين أو تنقصها. ومهما يكن من الأمر، فإن القسم الأكبر منها يذهب إلى ريع مالك الأرض. فرغم أن كروم العنب هذه محل عناية أكبر في الزرع من معظم الكروم الأخرى، فإن ارتفاع سعر الخمرة يبدو سبباً لهذه العناية في الزرع أكثر مما يبدو نتيجة لها. فالخسارة التي يسببها الإهمال في محصول ثمين كهذا كبيرة إلى حد يحمل أكثر

المزارعين لامبالاة على الانتباه. ويكفي قسم صغير من هذا السعر الغالي إذاً لتسديد أجور العمل الاستثنائي المكرس لزراعتها، وأرباح رأس المال الاستثنائي الذي يحرك هؤلاء العمال.

ومن الممكن أن تشبّه مستعمرات السكر التي تملكها الأمم الأوروبية في الهند الغربية بكروم العنب النفيسة هذه. فمحصولها الكامل يقصر عن الطلب الفعلي في أوروبا، ولا يحصل عليه إلا أولئك الذين يبدون استعداداً لأن يدفعوا أكثر مما هو ضروري لتسديد الريع، والربح، والأجور الضرورية لإعداده وحمله إلى السوق، وفقاً للأسعار التي تدفع فيها عادة بالنسبة إلى أي نتاج آخر. ففي الهند الصينية يباع أفضل أنواع السكر الأبيض عادة بثلاثة قروش الكنتال، أي حوالى ١٣ شيلنغ وستة بنسات من عملتنا، على ما يخبرنا به السيد بوافر[١]، [260] وهو مراقب دقيق لزراعة تلك البلاد. وما يسمى هناك الكنتال يزن ما بين مئة وخمسين إلى مئتي باوند باريسي، أي مئة وخمسة وسبعين باونداً باريسياً بالمتوسط، وهو ما يختزل سعر المئة وزن إنكليزي إلى حوالى ثمانية شيلنغ استرليني، وهو لا يعادل ربع ما يدفع عادة لشراء السكر الأسمر أو الموسكافادا المستورد من مستعمراتنا، ولا يعادل سدس ما يدفع في شراء أفضل سكر أبيض. والقسم الأكبر من الأراضي المزروعة في الهند الصينية يستخدم في إنتاج الذرة والأرز، وهما غذاء السواد الأعظم من الشعب. والأرجح أن أسعار الذرة، والأرز، والسكر، هناك تتناسب وفق التناسب الطبيعي، أو وفق ذاك التناسب الذي يقع

(١) رحلات فيلسوف: Voyages d'un Philosophe

طبيعياً في مختلف أصناف المحاصيل للقسم الأكبر من الأراضي المزروعة، والذي يكافئ مالك الأرض، والمزارع، بمقتضى ما تكون الكلفة الأصلية لاستصلاح الأرض، والكلفة السنوية للزراعة، بأقرب ما يمكن أن يحتسب ذلك. غير أن سعر السكر في مستعمرات السكر التابعة لنا لا تتناسب على هذا النحو من التناسب مع سعر محصول حقل من الأرز أو الذرة في أوروبا أو في أمريكا. ذلك أنه من الشائع القول إن زارع السكر يتوقع أن يسدد كامل كلفة زراعته من الرَم ودبس السكر، وأن يكون السكر الحاصل عنده كله ربحاً صافياً. ولو كان هذا صحيحاً، وأنا لا أزعم توكيده، فهو كمن يقول إن زارع الذرة يتوقع تسديد كامل كلفة زراعته من قشر الذرة والتبن، وأن يكون الحبّ كله ربحاً صافياً. ونحن كثيراً ما نرى جمعيات من التجار في لندن وسواها من مدن التجارة يشترون الأراضي اليباب في مستعمرات السكر التابعة لنا، ويتوقعون استصلاحها وزراعتها لجني الأرباح بواسطة الوكلاء والممثلين، على الرغم من بعد المسافة وعدم التأكد من العائدات جراء العيوب التي تشوب إدارة العدالة في تلك البلدان. وليس من يحاول استصلاح الأرض وزراعتها على النحو نفسه في أخصب أراضي اسكتلندا، وإيرلندا، أو مقاطعات الذرة في شمال أمريكا، وإن كان يرتجى من دقة إدارة العدالة في تلك البلدان تحقيق عائدات أكثر انتظاماً.

في فيرجينيا وماريلاند تفضّل زراعة التبغ على زراعة الذرة باعتبارها أربح. ويمكن للتبغ أن يزرع زراعة مربحة في القسم الأعظم من أوروبا؛ ولكنه قد أصبح في كل ناحية من أوروبا تقريباً مستهدفاً بالضريبة بصورة أساسية، كما اعتبر أن تحصيل الضريبة

عليه من كل [261] مزرعة في البلد قد يزرع فيها التبغ من شأنه أن يكون أصعب من فرض رسم جمركي على استيراده من الخارج. وبناء على ذلك فقد حظرت زراعة التبغ بصورة عبثية في معظم أنحاء أوروبا، وهذا ما يمنح بالضرورة نوعاً من الاحتكار للبلدان التي يسمح فيها بذلك؛ ولما كانت فيرجينيا وماريلاند تنتجان الكمية الكبرى منه، فهما تشتركان إلى حد بعيد، وإن مع بعض المنافسين، في مكاسب هذا الاحتكار. ومع ذلك فإن زراعة التبغ لا تبدو مربحة كزراعة السكر. فأنا لم أسمع أبداً بأية مزرعة تبغ قد تم استصلاحها واستثمارها برأس مال تجار مقيمين في بريطانيا العظمى. ومستعمراتنا التي تنتج التبغ لا تعيد إلى الوطن زراعين أثرياء كالذين نراهم يعودون بكثرة من جزر السكر التابعة لنا. ومع أن الأفضلية المعطاة لزراعة التبغ على زراعة السكر في تلك المستعمرات ربما أوحت للناظر أن طلب أوروبا الفعلي من التبغ لا يلبّى تماماً، إلا أن الأرجح في الظن أقرب إلى التلبية التامة من طلب السكر؛ وعلى الرغم من أن السعر الحالي للتبغ أكثر من كاف لتسديد كامل الريع، والأجور، والربح الضروري لإعداده وحمله إلى السوق، وفقاً للسعر الذي تسدد فيه هذه التكاليف في الأراضي المزروعة ذرة، فلا بد أنه ليس أكثر بكثير من السعر الحالي للسكر. ولذلك فإن زارعي التبغ الإنكليز قد أبدوا نفس الخشية من وفرة التبغ المفرطة التي أبداها أصحاب كروم العنب القديمة في فرنسا من وفرة الخمر المفرطة. وقد توصلوا، بقرار من المجلس، إلى تحديد زراعته بستة آلاف نبتة، يفترض فيها أن تغل ألف وزن من التبغ لكل رجل زنجي تتراوح سنه بين ست عشرة وستين سنة. ويمكن للزنجي أن

يعالج، في ما يحسبون، أربعة أكرات من الذرة الهندية فوق تلك الكمية من التبغ. وللحؤول دون حصول تخمة في العرض بالسوق أيضاً، تراهم يعمدون، في سنوات الوفرة، على ما يخبرنا الدكتور دغلاس[٢] (وأظن أنه لا يروي ذلك عن ثقات)، إلى إحراق كمية من التبغ عن كل زنجي، على نحو ما يقال إن الهولنديين يعملونه بالأفاويه. ولئن كانت هذه الطرائق العنيفة ضرورية للإبقاء على أسعار التبغ مرتفعة، فإن تفوق ربحيته على ربحية زراعة الذرة، هذا إذا كان لا يزال له تفوق أصلاً، لن تدوم في أرجح الظن طويلاً. [262]

فعلى هذا النحو، ينظم ريع الأرض التي تنتج غذاء بشرياً ريع القسم الأكبر من الأراضي الأخرى المزروعة. ولا يستطيع أي محصول مخصوص أن يدر أقل، لأن الأرض سوف تحوّل فوراً لاستعمال آخر. وإذا ما درَّ محصول آخر أكثر بصورة اعتيادية، فإنما يكون ذلك بسبب أن كمية الأرض التي يمكن أن تهيأ لذلك أصغر من أن تلبي الطلب الفعلي.

الذرة في أوروبا هي محصول الأرض الأساسي المستخدم مباشرة لإنتاج الغذاء البشري. لذلك فإن ريع أراضي الذرة ينظم في أوروبا، ما خلا بعض الأوضاع الخاصة، ريع كافة الأراضي المزروعة الأخرى. ولا تحتاج بريطانيا أن تحسد فرنسا على كروم عنبها ولا إيطاليا على مزارع الزيتون. فما خلا بعض الأوضاع الخاصة، فإن قيمة هذه إنما تنظم بقيمة الذرة، التي لا تقل

(٢) Douglas's Summary, vol. ii, pp. 372-373

خصوبتها في بريطانيا كثيراً عن خصوبتها في أي من هذين البلدين.

إذا كان ينبغي للغذاء النباتي المفضل عند الناس، في أي بلد من البلدان، أن يستمد من نبتة تنبت منها الأرض العادية جداً، بنفس القدر أو بما يقارب نفس القدر من المعالجة الزراعية، كمية أكبر بكثير مما تنبته أخصب الأراضي من الذرة، فإن ريع مالك الأرض أو فائض كمية الغذاء التي تتبقى له، بعد تسديد قيمة الأجور وتعويض رأس مال المزارع، مع أرباحه الاعتيادية، سيكون بالضرورة أكبر بكثير. وأياً كان السعر الذي تتم به إعالة العمل عادة في ذلك البلد، فإن من شأن هذا الفائض الأكبر أي يعيل منه دائماً كمية أكبر، وأن يمكّن مالك الأرض تالياً من أن يشتري منه أو أن يتحكم بكمية أكبر. كما أن القيمة الحقيقية لريعه، قدرته الحقيقية وسلطته، سيطرته على ضروريات الحياة وكمالياتها التي يمكن أن يمدّه بها عمل الناس الآخرين، سوف تكون بالضرورة أكبر بكثير.

إن حقل الأرز ينتج كمية من الغذاء أكبر بكثير من تلك التي ينتجها أخصب حقل من حقول الذرة. موسمان في السنة، بين ثلاثين وستين باشل كل منهما، هما في ما يقال المحصول الاعتيادي لكل أكر من الأرض. ولذلك، فعلى الرغم من أن زراعته تستلزم المزيد من العمل، فإن مزيداً من الفائض يتبقى بعد إعالة هذا العمل كله. ففي بلدان الأرز تلك، حيث الأرز هو الغذاء النباتي المفضل عند الناس، وحيث يطعم الفلاحون بصورة أساسية منه، لا بد أن تعود لمالك الأرض من فائضه حصة أكبر من حصة مالك الأرض في بلدان الذرة. وفي [263] كارولينا، حيث

المزارعون هم إجمالاً، كما في سواها من المستعمرات البريطانية، زراعون ومالكون للأرض، وحيث يختلط الريع تالياً بالربح، تعتبر زراعة الأرز أربح من زراعة الذرة، وذلك على الرغم من أن حقولهم لا تنتج إلا موسماً واحداً في السنة، ورغم أن الأرز ليس الغذاء النباتي الشائع والمفضل عند الناس جراء غلبة التقاليد الأوروبية.

حقل الأرز مستنقع في كافة الفصول، وهو في أحد الفصول مستنقع مغمور بالماء. وهو لا يلائم الذرة، ولا الكلأ، ولا الكرمة، ولا أي محصول نباتي آخر ينفع البشر كثيراً؛ والأراضي التي تلائم تلك الأغراض لا تلائم الأرز. ولذلك، فإنه حتى أراضي الأرز نفسها لا يمكن أن تنظم ريع بقية الأراضي الزراعية التي لا يمكن أن تحول أبداً إلى إنتاج هذا المحصول.

الغذاء الذي ينتجه حقل بطاطا ليس أدنى من حيث الكمية من ذاك الذي ينتجه حقل أرز، وهو أعلى بكثير من ذاك الذي ينتجه حقل حنطة. إثنا عشر ألف وزن من البطاطا من مساحة أكر من الأرض ليست محصولاً أكبر من ألفي وزن من الحنطة. والواقع أن الغذاء الصلب الذي يمكن أن يستمد من كل من هاتين النبتتين ليس متقايساً مع وزنهما، وذلك جراء الطبيعة المائية للبطاطا. ولكن إذا ما سلمنا بأن نصف وزن هذا الجذر يذهب إلى الماء، وهذا تسليم بوزن كبير، فإن من شأن أكر كهذا من الأرض أن ينتج، مع ذلك، ستة آلاف وزن من الغذاء الصلب، أي ثلاثة أضعاف الكمية التي ينتجها أكر من الحنطة. ثم إن أكر البطاطا يزرع بكلفة أقل من أكر الحنطة؛ ذلك أن سنة الراحة التي تسبق إجمالاً بذر الحنطة تكافئ

تعزيق الأرض وتزيد على ذلك مما تستلزمه زراعة البطاطا دائماً من عناية استثنائية. ولئن قيّض لهذا الجذر أن يصبح يوماً في أي قسم من أوروبا شبيهاً بالأرز في بعض بلدان الأرز الغذاء النباتي الشائع والمفضل عند الناس، بحيث يحتل من الأراضي المحروثة النسبة التي تحتلها منها الحنطة وسواها من الحبوب المعدة للغذاء البشري في الوقت الحاضر، فإن من شأن المساحة نفسها من الأراضي المزروعة أن تنتج ما يقوم بأود عدد أكبر بكثير من الناس، وإذا ما اعتبرنا أن الفلاحين سوف يطعمون إجمالاً من البطاطا، فإن فائضاً أكبر سوف يتبقى بعد تعويض رأس المال وإطعام كل العمال المستخدمين في الزراعة. وسوف تعود من الفائض حصة أكبر لمالك الأرض. ومن شأن عدد السكان [264] أن يزيد، وأن ترتفع الريوع إلى أكثر بكثير مما هي عليه الآن.

والأرض المهيأة للبطاطا تصلح لكل الخضار النافعة الأخرى تقريباً. وهي إذا ما شغلت من الأراضي المزروعة النسبة نفسها التي تشغلها الذرة حالياً، فإن من شأنها أن تنظم، على النحو نفسه، الريع في القسم الأكبر من الأراضي المزروعة.

ويُزعم في بعض مناطق لانكشير، في ما روي لي، أن خبز الشوفان طعام أغذى وأقوى للكادحين من الناس من خبز القمح، وكثيراً ما سمعت أناساً يذهبون المذهب نفسه في اسكتلندا. غير أن في نفسي بعض الريبة من صحته. فعامة الناس الاسكتلنديين الذين يغتذون بخبز الشوفان على وجه الإجمال ليسوا على القدر نفسه من القوة أو المَلاحة اللتين نجدهما عند أقرانهم من المرتبة نفسها ممن يغتذون بخبز القمح في إنكلترا. وهم لا يعملون جيداً، ولا يبدون

في حال جيدة مثلهم؛ ونظراً إلى أنه ليس بين الناس الميسورين الفرق نفسه في البلدين، فمن شأن التجربة أن تميل بنا إلى الاعتقاد أن غذاء عامة الناس في اسكتلندا لا يلائم البنية البشرية مثلما يلائمها غذاء جيرانهم من المرتبة نفسها في إنكلترا. إلا أن الأمر يبدو على غير هذه الحال مع البطاطا. فحملة المحفات، والحمالون، وجرافو الفحم في لندن، وتلك النساء البائسات اللواتي يتعيّشن من البغاء، وهم ربما كانوا أقوى الرجال وأجمل النساء في الممتلكات البريطانية، يتحدرون في معظمهم من أدنى مراتب الناس في إيرلندا، وهم يغتذون إجمالاً بهذا الجذر. ولا قبل لأي غذاء أن يوفر دليلاً أحسمَ للجدل على مزاياه الغذائية، ولا على كونه ملائماً بصورة خاصة لصحة البنية البشرية.

من الصعب الحفاظ على البطاطا على مدار السنة، كما أنه من المستحيل تخزينها كالذرة لمدة سنتين أو ثلاث. والخوف من العجز عن بيعها قبل أن تفسد يصرف عن زراعتها، ولعله كان المانع الأساسي من أن تصبح كالخبز في أي بلد كبير، الغذاء النباتي الرئيسي لمختلف مراتب الناس.

ثانياً ـ في محصول الأرض الذي يمكّن أحياناً من دفع الريع وأحياناً لا يمكّن من دفعه

يبدو أن الغذاء البشري هو المحصول الوحيد الذي يدر دائماً وبالضرورة بعض الريع لمالك الأرض. أما بقية المحاصيل فربما فعلت ذلك أحياناً وربما لم تفعل حسب اختلاف الظروف.

الكساء والمأوى هما، بعد الغذاء، الحاجتان الكبريان للبشرية.

تستطيع الأرض، في وضعها الأصلي الخشن، أن توفر مواد الكساء والمأوى لعدد من الناس أكبر من ذاك الذي تستطيع أن تطعمه. أما في وضعها المستصلح فهي تستطيع أحياناً أن تطعم عدداً من الناس أكثر مما تستطيع أن تؤمن لهم تلك المواد؛ بالطريقة التي يطلبونها على الأقل، ويبدون الاستعداد لأن يدفعوا ثمنها. ولذلك ثمة دائماً في الحال الأولى وفرة مفرطة في تلك المواد التي تكون جراء ذلك قليلة القيمة في كثير من الأحيان، أو معدومة القيمة. أما في الحال الثانية فثمة في أغلب الأحيان ندرة تزيد من قيمتها بالضرورة. وفي الحال الأولى يرمى قسم كبير منها باعتباره عديم الفائدة، ولا يكون ثمن ما يستعمل منها إلا بقدر ما أنفق من العمل في إصلاحه للاستعمال، ولا يستطيع لذلك أن يدرَّ أي ريع لمالك الأرض. أما في الحال الأخرى فهي تستعمل كلها، وكثيراً ما ينشأ طلب لأكثر مما يمكن الحصول عليه. وثمة دائماً من هو مستعد لأن يدفع في كل جزء منها أكثر مما هو كاف لحملها إلى السوق. ولذلك فمن الممكن لثمنها أن يدرَّ دائماً شيئاً من الريع لمالك الأرض.

جلود الحيوانات الكبرى كانت المواد الأصلية للكساء. ففي أمم الصيادين والرعاة التي يتكوّن غذاؤها في معظمه من لحوم تلك الحيوانات، يستطيع كل رجل كلما وفّر لنفسه الغذاء، أن يوفّر لنفسه أيضاً المواد لكمية من الكساء تفوق ما يستطيع ارتداءه. ولو لم يكن هناك تجارة خارجية فإن القسم الأكبر منها كان سيُطّرَح باعتباره من سقط المتاع. ولعل تلك كانت حال أمم الصيادين في شمال أمريكا قبل أن تكتشف بلادهم من قبل الأوروبيين الذين باتوا

اليوم يتبادلون معهم الدثارات، والأسلحة النارية، والبراندي بما يزيد عنهم من جلود وفراء، بحيث تكتسب تلك الجلود شيئاً من القيمة. وفي الحال التجارية الحاضرة للعالم [266] المعروف، فإن الأمم البربرية التي تعرف فيها ملكية الأرض تقوم بشيء من التجارة الخارجية من هذا النوع، في ما أعتقد، وتجد عند جيرانها الأغنى منها طلباً كهذا على كل مواد الكسوة التي تنتجها بلادهم، والتي لا يمكن أن تصنّع في أرضهم ولا أن تستهلك، بحيث يرتفع سعرها فوق ما تكلّف من النفقة لحملها إلى أولئك الجيران الأيسر حالاً. وهي لذلك تدرُّ شيئاً من الريع لمالك الأرض. ولما كان القسم الأكبر من قطعان الهضاب العليا يُستهلك في هضابهم تلك، صار تصدير جلودها موضع التجارة الأهم لذلك البلد، كما وفرت السلع التي كانت تبادل تلك الجلود بها، إضافة إلى ريع مالكي العقارات في تلك الهضاب. صوف إنكلترا الذي لم يكن يستهلك في الأزمنة القديمة ولا يصنّع، وجد سوقاً في بلاد فلاندرز الأيسر حالاً في ذلك الزمن والأكثر كدّاً، وكان ثمن الصوف يدرُّ شيئاً من ريع الأرض التي أنتجته. أما في البلدان التي لم تكن أفضل زراعة من إنكلترا يومها، أو من هضاب اسكتلندا اليوم، والتي لم تعرف أية تجارة خارجية، فإن من شأن مواد الكسوة أن تكون على قدر من الوفرة بحيث إن القسم الأكبر منها يرمى باعتباره بلا فائدة، ولا يعود أي قسم منها بأي ريع على مالك الأرض.

إن مواد السكن لا يمكن أن تنقل إلى مسافات بعيدة نظير مواد الكسوة، ولا يمكن أن تصبح بسهولة موضع تجارة خارجية. وكثيراً ما يحدث، عندما توجد بوفرة مفرطة في البلد الذي ينتجها، حتى

في الحال التجارية الحالية للعالم، أن تكون بلا قيمة لمالك الأرض. فمن شأن مقلع جيد في جوار لندن أن يدرَّ لمالكه ريعاً وافراً. ولكنه لا يدرُّ شيئاً في كثير من أنحاء اسكتلندا وويلز. الخشب الأجرد المستعمل للبناء عظيم القيمة في بلد آهل بالسكان وجيد الزراعة، والأرض التي تنتجه تدرُّ ريعاً وافراً. ولكن في الكثير من أنحاء أمريكا الشمالية يكون مالك الأرض ممتناً لكل من يأخذ أشجاره الضخمة ويخلّصه منها. وفي بعض أنحاء هضاب استكتلندا لا يحمل من الخشب إلى السوق إلا اللحاء وذلك لانعدام الطرق والنقل المائي. وعندما تكون مواد السكن وافرة إلى هذا الحد، فإن القسم الذي يستعمل منها لا يساوي إلا قيمة العمل والكلفة المطلوبة من أجل إعداده لهذا الاستعمال. [267] وهي لا تدر أي ريع لمالك الأرض الذي يمنح حق استعمالها إجمالاً لمن يكلف نفسه عناء طلب ذلك منه. ولكن طلب الأمم الأيسر حالاً يمكنه أحياناً من أن يحصل على ريع منها. رصف شوارع لندن بالحجارة قد مكَّن مالكي بعض الصخور الجرداء على ساحل اسكتلندا من أن يستمدوا بعض الريع مما لم يدرّ لهم أي ريع من قبل. أخشاب النروج وسواحل البلطيق تجد في أنحاء عدة من بريطانيا العظمى سوقاً لا تجدها في وطنها الأم، وهي تدرُّ بذلك شيئاً من الريع لمالكيها.

لا تكون البلدان آهلة بالسكان بالقياس إلى عدد الناس الذين يمكن لمحاصيلها أن تكسوهم وتؤويهم، بل بالقياس إلى عدد أولئك الذين تستطيع إطعامهم. فعندما يتوفر الغذاء يسهل العثور على الكسوة والمسكن الضروريين. ولكن هذين، وإن توفرا، فإنه

كثيراً ما يعسر إيجاد الغذاء. ففي بعض أنحاء الممتلكات البريطانية يمكن لما يسمى منزلاً أن يشيّد بعمل رجل واحد ليوم واحد. وأبسط أنواع الكسوة، جلود الحيوانات، تستلزم مزيداً من العمل بعض الشيء لتجهيزها وإعدادها للاستعمال. ولكنها لا تستلزم منه ذلك القدر الكبير. ففي صفوف الأمم المتوحشة والبربرية، يكفي جزء من مئة من عمل السنة كلها أو أكثر بقليل كي يوفر لهم ذلك القدر من الكسوة والمسكن الذي يرضي السواد الأعظم من الشعب. أما بقية الأجزاء التسعة والتسعين فليست في كثير من الأحوال أكثر من كافية كي توفر لهم الغذاء.

ولكن، عندما يؤدي استصلاح الأرض وزراعتها إلى تمكين عائلة واحدة من توفير الغذاء لاثنتين، يصبح عمل نصف المجتمع كافياً لتوفير الغذاء للكل. ولذلك، فإن النصف الثاني، أو على الأقل، القسم الأكبر منه، يمكن أن يستخدم في توفير أشياء أخرى، أو في تلبية حاجات البشر الأخرى ورغباتهم. الكسوة والمسكن، وأثاث المنزل، وما يسمى أيضاً اللوازم هي هدف القسم الأكبر من تلك الحاجات والأهواء. الرجل الثري لا يستهلك من الطعام أكثر مما يستهلكه جاره الفقير. فهو ربما اختلف كثيراً من حيث النوعية ولكنه يقارب النوع الآخر مقاربة شديدة من حيث الكمية. ولكن قارن القصر الفسيح والخزانة الكبيرة التي يملكها الأول بالكوخ والحصر القليلة التي يفترشها الثاني، وسوف تدرك أن الفرق بين ثيابهما ومسكنيهما وأثاث منزليهما يكاد يكون [268] على نفس القدر من الكبر من حيث الكمية كما من حيث النوعية.

الرغبة في الطعام تحدُّها في كل إنسان حدود سعة المعدة

البشرية؛ أما الرغبة في الكماليات وزخارف المباني، واللباس، واللوازم، وأثاث المنزل، فتبدو بلا حدود يقينية. ولذلك فإن الذين يسيطرون على كمية من الغذاء أكبر مما يستطيعون أن يستهلكوا، يبدون دائماً الاستعداد لأن يبادلوا الفائض أو، وهذا يعادل ذاك، ثمنه لقاء تلبية هذا النوع الآخر. فما يزيد عن تلبية الرغبة المحدودة يبذل مقابل إرضاء تلك الأهواء التي لا يمكن إشباعها، والتي تبدو لا حدود لها. ويكدّ الفقراء للحصول على الغذاء، في تلبية أهواء الأثرياء تلك، وينافس بعضهم بعضاً في رخص العمل الذي يقومون به وإتقانه كي يضمنوا الحصول عليه بصورة يقينية. يزيد عدد أصحاب الصنائع مع زيادة كمية الغذاء، أو مع تنامي استصلاح الأراضي وزراعتها؛ ولما كانت طبيعة أعمالهم تقبل أعظم قدر من التقسيمات الفرعية للعمل، فإن كمية المواد التي يستطيعون العمل عليها تتزايد بنسبة تفوق كثيراً تزايد أعدادهم. من هنا ينشأ طلب على كل نوع من المواد التي يستطيع الإبداع البشري أن يستخدمها، إما في ما ينفع أو في الزخرفة، في البناء، واللباس، واللوازم، أو أثاث المنزل؛ المستحجرات والمعادن المدفونة في أحشاء الأرض؛ والمعادن الثمينة والجواهر النفيسة.

الغذاء، بهذه الطريقة، ليس مصدر الريع الأصلي فحسب، بل إن كل جزء آخر من محصول الأرض الذي يدرُّ ريعاً إنما يستمد قيمته من تحسين قوى العمل في إنتاج الغذاء، بواسطة استصلاح الأرض وزراعتها.

غير أن تلك الأجزاء من محصول الأرض التي تدرُّ ريعاً، لا تدرُّه دائماً. حتى في البلدان المستصلحة والمزروعة، لا يكون

الطلب عليها دائماً إلى درجة تبرر سعراً أكبر مما هو كاف لدفع ثمن العمل وتعويض رأس المال المقرون بأرباحه الاعتيادية، والمطلوب استخدامه لحملها إلى السوق. أما كونه على هذه الحال أو عدم كونه عليها فأمر يتوقف على ظروف مختلفة.

من ذلك أن كون منجم فحم حجري مثلاً يستطيع توفير ريع ما، فذلك أمر يتوقف إلى حد ما على خصوبته، وإلى حد آخر على موقعه. [269]

فالمنجم، من أي نوع كان، يمكن أن يقال عنه إنه خصب أو عقيم تبعاً لكون كمية المعدن التي يمكن استخراجها منه، بكمية معينة من العمل، هي أكثر أو أقل مما يمكن أن يستخرج بكمية العمل نفسها من القسم الأكبر من مناجم أخرى من النوع نفسه.

بعض المناجم المؤاتية الموقع لا يمكن أن تستثمر نظراً لعقمها. فالناتج المستخرج منها لا يسدد تكاليف العمل. وهي لا تدرُّ ربحاً ولا ريعاً.

وثمة منها ما لا يكاد نتاجها يكفي لتسديد أجور العمل، وتعويض رأس المال المستخدم في تشغيلها إضافة إلى أرباحها المعتادة. وهي تدرّ بعض الربح لملتزم العمل ولكنها لا تدرُّ أي ريع لمالك الأرض. وهي لا يمكن أن تشغَّل بصورة مربحة من قبل أحد إلا مالك الأرض الذي، بصفته ملتزم العمل، يحصل على الأرباح المعتادة من رأس المال المستخدم فيها. والكثير من مناجم الفحم في اسكتلندا تشغَّل بهذه الطريقة ولا يمكن أن تشغل بأية طريقة أخرى. فمالك الأرض لا يسمح لأحد بتشغيلها من دون دفع شيء

من الريع، ولا يستطيع أحد أن يدفع أي ريع.

وثمة مناجم أخرى في البلد نفسه لا يمكن تشغيلها، على الرغم من غناها، وذلك بسبب موقعها. فكمية المعدن الكافية لتسديد تكاليف العمل يمكن أن تستخرج من المنجم بكمية من العمل عادية أو حتى أقل من عادية؛ ولكن لا سبيل إلى بيع هذه الكمية في بلد قليل السكان ومفتقر إلى الطرق الجيدة أو النقل النهري .

الفحم وقود أقل قبولاً من الحطب: ويقال أيضاً إنه أقل ملاءمة للصحة منه. ولذلك وجب أن تكون تكلفة الفحم في الموضع الذي يستهلك فيه أقل إجمالاً من تكلفة الحطب.

ويتفاوت سعر الحطب أيضاً بتفاوت حال الزراعة، وذلك بطريقة تقارب تفاوت سعر الماشية وللأسباب عينها تحديداً. ففي البدايات الخشنة الأولى يكون القسم الأكبر من كل بلد مكسواً بالغابات التي تعدُّ مجرد عوائق لا قيمة لها في نظر مالك الأرض الذي يعطيها بسرور لأي كان كي يقطعها. ومع تقدم الزراعة، تقطع الغابات جزئياً جراء تقدم الحراثة، وتتضاءل جزئياً جراء تزايد عدد المواشي. وهذه وإن لم تتزايد بنفس نسبة [270] تزايد الذرة، وهو في مجمله اكتساب البراعة البشرية، إلا أنها تتكاثر بعناية وحماية البشر الذين يخزنون في زمن الوفرة ما يمكن أن يكون علفاً لها في زمن الندرة، والذين يوفرون لها على مدار السنة كمية من الغذاء أكبر مما توفره لها الطبيعة غير المزروعة، والذين يكفلون لها التمتع بحرية بكل ما توفره الطبيعة بعد القضاء على أعدائها واستئصالهم. وعندما يتاح لقطعان عديدة من الماشية أن تسرح في الغابات فإنها تعوِّق نشوء أية أشجار فتية، وإن لم تقضِ على القديمة منها، فتضمحل الغابة

كلها في غضون قرن أو قرنين وتتلاشى. فندرة الحطب إذاً ترفع سعره. وعندئذ يدرُّ ريعاً جيداً يجد مالك الأرض أنه قلّما يمكنه أن يستخدم أفضل أراضيه في شيء أربح من استنبات الشجر الأجرد الذي تعوّض أرباحه الكبيرة تأخر عوائده. ويقرب أن تكون هذه، في أيامنا، هي حال الأشياء في العديد من أنحاء بريطانيا العظمى، حيث يبدو أن ربح غرس الأشجار يساوي ربح الذرة أو الكلأ. والربح الذي يستمده مالك الأرض من غرس الأشجار لا يمكن أن يفوق، في أي مكان، ولأية فترة طويلة على الأقل، الريع الذي يمكن لهذين أن يدرّاه عليه؛ وهو لن يقل كثيراً في بلد داخلي كثيف الزراعة عن هذا الريع. والحق أنه إذا ما كان الحصول على الفحم الحجري كوقود سهلاً على ساحل بلد مستصلح جيداً، فقد يكون استيراد الخشب الأجرد من بلدان أجنبية قليلة الزراعة أرخص من إنتاجه في البلد الساحلي. فربما لم يجد المرء في مدينة إدنبره الحديثة، التي شيدت في غضون السنوات القلائل الأخيرة، قضيباً واحداً من الخشب الاسكتلندي.

وإذا كانت كلفة نار الفحم الحجري تساوي كلفة نار الحطب، فقد نتيقن أن سعره في هذا المكان وفي تلك الظروف هو كأعلى ما يكون، وذلك أيا يكن سعر الحطب. وهو يبدو على هذه الحال في بعض أنحاء إنكلترا الداخلية، ولا سيما في أكسفوردشير، حيث من المعتاد خلط الفحم الحجري بالحطب، حتى في نيران عامة الناس، وحيث لا يمكن للفرق في كلفة هذين النوعين من الوقود، أن يكون كبيراً جداً.

والفحم الحجري في بلدانه أرخص بكثير في كل مكان من هذا

السعر الأعلى. وهو لو لم يكن كذلك لما أمكن تحميله كلفة **[271]** الشحن مسافات بعيدة، براً أو بحراً أو نهراً. ولا يمكن أن تباع منه إلا كمية صغيرة، فيجد ملتزمو الفحم ومالكوه أنه أربح لهم أن يبيعوا كمية كبيرة بسعر يزيد قليلاً على السعر الأدنى، من أن يبيعوا كمية صغيرة بالسعر الأعلى. كما أن المنجم الأخصب ينظم أيضاً سعر الفحم في كل المناجم القائمة في الجوار. وسرعان ما يضطر جيرانه أن يبيعوا بالسعر نفسه، وإن كانوا لا يستطيعون أن يتحملوا ذلك بسهولة، وإن كان ذلك دائماً يخفض ريعهم وربحهم، وأحياناً يذهب بهما كليهما. ولذلك تهجر بعض الأعمال كلياً، ويعجز غيرهم عن تحصيل أي ريع، ولا يستطيع تحصيله إلا مالك المنجم.

والسعر الأدنى الذي يمكن للفحم الحجري أن يباع به لأية مدة طويلة من الزمن، إنما هو كباقي السلع الأخرى، السعر الذي يكفي حصراً لتعويض رأس المال الذي لا بد من استخدامه لحمل الفحم إلى السوق إضافة إلى أرباحه الاعتيادية. والمنجم الذي لا يحصل مالك الأرض على أي ريع، بل لا بد له من تشغيله بنفسه أو إهماله كلياً، لا بد لسعر الفحم المستخرج منه أن يكون إجمالاً حوالى هذا السعر.

والريع، حتى في الفحم الذي يدرُّ ريعاً، إنما تكون حصته من سعر الفحم أصغر من حصة معظم أجزاء سواه من نتاج الأرض الخام. ويبلغ ريع عقار فوق الأرض عادة ما يفترض أن يساوي ثلث النتاج الخام؛ وهو ريع مؤكد ومستقل عن التغيرات الظرفية في المحصول. أما في مناجم الفحم فإن خمس الناتج يعتبر ريعاً كبيراً جداً؛ وعشر الريع الاعتيادي، وقليلاً ما يكون ريعاً مؤكداً، بل هو

يعتمد على التغيرات الظرفية في المحصول. وهذه التغيرات كبيرة إلى حد أنه، في بلد يعتبر فيه شراء ثلاثين سنة ثمناً معتدلاً لملكية عقار أرضي، ويعتبر شراء عشر سنوات ثمناً جيداً لمنجم فحم.

تعتمد قيمة منجم الفحم عند مالكه على موقعه بقدر ما تعتمد على خصوبته. أما قيمة منجم المعدن فتعتمد على خصوبته أكثر مما تعتمد على موقعه. فالمعادن الخام، وإلى درجة أكبر المعادن النفيسة، عندما تفصل عن الركاز، قيّمة إلى حد أنها يمكن إجمالاً أن تتحمل كلفة النقل الأرضي البعيد المدى والنقل البحري الأبعد. ولا ينحصر سوقها في البلدان المجاورة للمنجم، بل يمتد ليشمل العالم كله. فنحاس اليابان محل تجارة في أوروبا؛ وحديد إسبانيا في تجارتي التشيلي والبيرو. وفضة البيرو تجد طريقها لا إلى أوروبا فحسب بل ومن أوروبا إلى الصين.

سعر الفحم في وستمورلاند أو شروبشير قد لا يؤثر إلا تأثيراً قليلاً في سعره بنيوكاسل؛ وسعره في ليونويز قد لا يكون له تأثير البتة. إن إنتاج مناجم فحم بعيدة كل هذا البعد لا يمكن أن ينافس بعضها بعضاً. ولكن إنتاج أقصى المناجم المعدنية قد ينافس بعضه بعضاً، وهو غالباً ما يفعل ذلك. ولذلك فإن سعر المعادن الخشنة، وإلى درجة أكبر سعر المعادن النفيسة، في أخصب مناجم العالم لا بد له من أن يؤثر في سعرها في أي مكان منه. فلا بد لسعر النحاس في اليابان من أن يؤثر بعض التأثير في سعره في مناجم أوروبا. ولا بد لسعر الفضة في البيرو، أو لكمية العمل أو سواه من السلع التي تستطيع أن تشتريها هناك، من أن يكون له شيء من التأثير في مناجم الفضة، لا في أوروبا فحسب بل وفي مناجم الصين أيضاً.

من ذلك أنه بعد اكتشاف مناجم الفضة في البيرو، هجرت معظم مناجم الفضة في أوروبا. فقد انخفضت قيمة الفضة إلى حد أنها لم تعد تكفي لتسديد كلفة العمل فيها، أو أن تعوض مع الربح الطعام، واللباس، والمسكن، وسواها من الضروريات التي استهلكت في تلك العملية. وتلك أيضاً كانت الحال في مناجم كوبا وسانت دومينغو، وحتى في مناجم البيرو القديمة، بعد اكتشاف مناجم بوتوزي.

لذلك ولما كان سعر كل معدن في كل منجم ينتظم إلى حد ما بسعره في أخصب المناجم العاملة في العالم، فمن غير الممكن أن يفعل في القسم الأكبر من المناجم شيئاً أكثر من تسديد كلفة العمل، وقلّما يدرُّ ريعاً كبيراً جداً على مالك الأرض. ويبدو، تبعاً لذلك، أن الريع لا يحصل في معظم المناجم إلا على حصة صغيرة من سعر المعادن الخشنة، وحصة أصغر من سعر المعادن النفيسة. بل إن العمل والربح يحصلان على الحصة الكبرى من كليهما.

ويحسب أن سدس الناتج الخام هو متوسط ريع مناجم القصدير في كورنوول، وهي أخصب مناجم القصدير المعروفة في العالم، على ما يخبرنا القس المحترم السيد بولايس، نائب حاكم مناجم القصدير. وتدرُّ بعضها، على قوله، أكثر، كما أن البعض الآخر لا يدرُّ الكثير. وسدس الناتج الخام هو أيضاً ريع العديد من مناجم الرصاص في اسكتلندا.

ويخبرنا فريزيير وأولوا أن مالك الأرض في مناجم الفضة بالبيرو لا يحصل من ملتزم المنجم على أي التزام إلا بأن يطحن الركاز في مطحنته ويدفع له أجرة الطحن المعتادة. والواقع أنه حتى العام

١٧٣٦ كانت ضريبة ملك إسبانيا تبلغ خمس الفضة المعيارية، التي ربما اعتبرت، حتى ذلك التاريخ، الريع الحقيقي للقسم الأكبر من مناجم الفضة في البيرو، وهي الأخصب التي عرفت في العالم. ولو لم يكن ثمة من ضريبة إذاً لكان هذا الخمس طبعاً من حصة مالك الأرض، ولكانت شُغِّلت عدة مناجم لم تكن تُشغَّل يومئذ، لأنها لا تستطيع تحمل تلك الضريبة. أما ضريبة دوق كورنوول على القصدير فكان من المفترض أن تصل إلى أكثر من خمسة بالمئة أي جزء من عشرين جزءاً من القيمة؛ وأية تكن نسبته، فمن شأنه طبعاً أيضاً أن يعود إلى مالك المنجم، لو كان القصدير محرراً من الضريبة. ولكن إذا ما أضفت جزءاً من عشرين إلى جزء من ستة سوف تجد أن نسبة مجموع متوسط ريع مناجم القصدير في كورنوول إلى مجموع متوسط ريع مناجم الفضة في البيرو كانت كنسبة ثلاثة عشر إلى أثني عشر. غير أن مناجم فضة البيرو ما تزال اليوم قادرة على دفع هذا الريع المتدني، وقد خفضت الضريبة على الفضة سنة ١٧٣٦ من الخمس إلى العشر. ولكن حتى هذه الضريبة على الفضة، أيضاً، تتيح المزيد من الإغراء بالتهريب من ضريبة جزء من عشرين على القصدير؛ ولا بد للتهريب من أن يكون أسهل في السلعة النفيسة مما هو في السلعة الكبيرة الحجم. ولذلك يقال إن ضريبة ملك إسبانيا غير جيدة التحصيل، بينما ضريبة دوق كورنوول جيدة التحصيل جداً. ولذا، فمن المرجح أن يشكل الريع جزءاً من سعر القصدير في أخصب مناجمه أكبر مما يشكله من سعر الفضة في أخصب مناجمها في العالم. فبعد تعويض رأس المال المستخدم في تشغيل هذه المناجم المختلفة، مقترناً بأرباحه المعتادة، تكون البقية

المتبقية للمالك أكبر في ما يبدو في المعدن الخشن مما هي في النفيس.

كما أن أرباح ملتزمي مناجم الفضة في البيرو ليست كبيرة جداً في العادة. ويخبرنا المؤلفان الجليلان العظيما الاطلاع بأنه عندما يعمد أي شخص [274] إلى تشغيل منجم جديد في البيرو فإن الناس بأجمعهم ينظرون إليه باعتباره رجلاً كتب عليه الإفلاس والخراب، وهم لذلك يتحاشونه ويبتعدون عنه. فالاستثمار في المناجم ينظر إليه هناك، مثلما ينظر إليه هنا، باعتباره يانصيباً لا تكافئ فيه قيمة الجوائز قيمة الأوراق غير الرابحة، وإن كان عِظَم بعض الجوائز يغري الكثير من المغامرين بأن يرموا ثرواتهم في مشاريع غير مثمرة كهذه.

ولكن، لما كان حامل السيادة يستمد قدراً لا يستهان به من إيراداته من نتاج مناجم الفضة، فإن القانون في البيرو يقدم كل تشجيع ممكن على اكتشاف مناجم جديدة وتشغيلها. ويحق لكل من يكتشف منجماً جديداً أن يقيس مئتين وستة وأربعين قدماً بالطول وفقاً لما يفترض أنه اتجاه العرق، ونصف ذلك بالعرض. ثم يصبح مالكاً لهذا القسم من المنجم ويستطيع أن يشغله من دون أن يدفع أي امتياز لمالك الأرض. وقد أفضت مصلحة دوق كورنوول إلى تنظيم مشابه تقريباً في تلك الدوقية القديمة. ففي الأراضي اليباب وغير المسيّجة يحق لأي شخص يكتشف منجم قصدير أن يعيّن حدوده إلى حد ما، وهو ما يسمى بتحديد المنجم. ويصبح المحدِّد المالك الحقيقي للمنجم، ويحق له إما أن يشغّله بنفسه، أو أن يؤجره من رجل آخر، من دون رضى مالك الأرض، الذي يجب

أن يُدفع له امتياز صغير جداً عند تشغيل المنجم. وفي النظامين يضحّى بالحقوق المقدسة للملكية الخاصة من أجل المصالح الافتراضية للإيرادات العامة.

ويعطى التشجيع نفسه في البيرو لاكتشاف مناجم ذهب جديدة وتشغيلها؛ وتصل ضريبة الملك في الذهب إلى جزء من عشرين من المعدن المعياري. وقد كانت الضريبة في ما مضى تبلغ الخمس، ثم العشر، كما في الفضة؛ ولكن اكتشِف أن العمل لا يمكن أن يتحمل حتى أدنى هاتين الضريبتين. ولكن لئن كان من النادر، في ما يقول المؤلفان، فريزيير وأولّوا، أن يوجد شخص جمع ثروة من الفضة، فمن الأندر أيضاً أن يوجد شخص جمع ثروة من منجم ذهب. ويبدو أن هذا الجزء من عشرين جزءاً هو كامل الريع الذي يدفعه القسم الأكبر من مناجم الذهب في التشيلي والبيرو. والذهب أيضاً أطوع للتهريب حتى من الفضة؛ وذلك ليس بسبب قيمته العالية بالقياس إلى حجمه، بل وبسبب طريقة الطبيعة الخاصة في إنتاجه. [275] فالفضة نادراً ما توجد خالصة، بل هي توجد، كمعظم المعادن الأخرى، مختلطة ببعض الأجسام الأخرى التي يتعذر تخليصها منها بكميات تكفي لتسديد الكلفة، إلا بعملية مضنية ومملة، لا يمكن القيام بها إلا في مشاغل أنشئت لهذا الغرض، وهي لذلك معرضة لتفتيش موظفي الملك. أما الذهب فهو يوجد، على الضد من ذلك، بصورة شبه دائمة خالصاً من الشوائب. وهو يوجد أحياناً قطعاً ذات إجرام؛ وهو حتى عندما تشوبه بعض الأجسام الخارجية، فمن الممكن فصله عنها عبر عملية قصيرة جداً وبسيطة، ويمكن إنجازها في أي منزل خاص من قبل أي شخص

يمتلك كمية قليلة من الزئبق. ولذلك، فلئن كانت ضريبة الملك سيئة التحصيل على الفضة، فمن الأرجح أن تكون أسوأ تحصيلاً على الذهب؛ ولا بد أن يشكل الريع جزءاً أصغر بكثير من سعر الذهب مما يشكل أصلاً من سعر الفضة.

والسعر الأرخص الذي يمكن أن تباع به المعادن النفيسة، أو الكمية الصغرى من السلع الأخرى التي يمكن مبادلتها بها خلال أية فترة مديدة من الزمن، ينتظم بالمبادئ نفسها التي تحدد السعر الأدنى لكافة السلع الأخرى. ورأس المال الذي لا بد عادة من استخدامه، والطعام، والكسوة، والمسكن التي لا بد من استهلاكها بغية حملها من المنجم إلى السوق، تحدد ذلك السعر. ولا بد له أن يكون كافياً لتعويض رأس المال هذا، مع الأرباح الاعتيادية.

غير أن سعرها الأغلى لا يبدو محكوماً حتماً بأي شيء إلا الندرة أو الوفرة الفعلية لهذه المعادن نفسها. فهو لا يتحدد بسعر أية سلعة أخرى، مثلما يتحدد سعر الفحم الحجري بسعر الحطب الذي لا يمكن أن يتخطاه مهما كانت ندرته. زد ندرة الذهب إلى درجة معينة، فتصبح أصغر قطعة منه أنفس من الألماس، وتبادل بكمية أكبر من السلع الأخرى.

والطلب على هذه المعادن ينشأ إلى حد ما من منفعتها وإلى حد آخر من جمالها. وأنت إذا ما استثنيت الحديد، فربما كانا أنفع من أي معدن آخر. ولما كانا أقل عرضة للصدأ والشوائب، فمن الأسهل أن يحافظ على نظافتهما، ولذلك كانت أواني المائدة أو المطبخ أمتع للنظر عندما تصنع منهما. فالمقلاة الفضية **[276]** تظل أنظف من مقلاة رصاصية أو نحاسية أو قصديرية؛ ومن شأن المزية

نفسها أن تجعل من مقلاة ذهبية أفضل من مقلاة فضية. غير أن مزيتهما الكبرى تنشأ من جمالهما الذي يجعلهما ملائمين بصورة خاصة لتزيين اللباس والأثاث. فلا قِبَل لأي طلاء أو صباغ أن يمنح لوناً رائعاً كالتذهيب. كما أن مزية جمالهما تتعزز إلى حد بعيد بندرتهما. فالاستمتاع الرئيسي بالثروة عند السواد الأعظم من الأثرياء يكمن في استعراض الثروات، وهو لا يستكمل قط في أنظارهم إلا عندما يظهرون بمظهر المالك لعلامات الترف تلك التي لا يمكن لأحد غيرهم أن يمتلكها. وفي أنظارهم أن مزية أي شيء يمكن أن يكون نافعاً أو جميلاً إلى أي حد كان تتعزز بندرته، أو بالعمل الكبير الذي استلزمه تجميع أي قدر كبير منه، وهو عمل لا قِبَلَ لأحد غيرهم أن يدفع ثمنه. وهم مستعدون لأن يشتروا أمثال هذه الأشياء بسعر أغلى مما تشترى به أشياء أجمل وأنفع إلا أنها أشيع. ومزايا المنفعة، والجمال، والندرة، هي الأساس الأولي لغلاء سعر هذين المعدنين، أو لكبر كمية السلع الأخرى التي يمكن أن تبادل بها في كل مكان. وهذه القيمة سابقة على استخدامهما في النقد ومستقلة عن هذا الاستخدام، وهي المزية التي جعلتهما ملائمين لهذا الاستخدام. ومن الجائز أن هذا الاستخدام، إذ تسبب بطلب جديد، وقلل الكمية التي يمكن استخدامها في أي طريقة أخرى، قد أسهم لاحقاً بالحفاظ على قيمتها أو في زيادة هذه القيمة.

والطلب على الأحجار الكريمة ينشأ كلياً من جمالها. فهي لا يرجى منها نفع إلا التزيين؛ وتتعزز مزية جمالها كثيراً جراء ندرتها، أو جراء صعوبة استخراجها من المنجم وكلفته. فالأجور والربح يشكلان لذلك كل سعرها الغالي تقريباً في معظم الأحيان. ولا

يدخل الريع إلا في حصة ضئيلة جداً؛ وهو بلا حصة في كثير من الأحيان؛ ولا تستطيع إلا أخصب المناجم أن تدرّ ريعاً معتبراً. وعندما زار تافرنيي، الجواهري، مناجم الألماس في غولكوندا وفيزيابور، أخبِر بأن حامل السيادة في ذلك البلد، وهو من تشغّل لمصلحته تلك المناجم، قد أمر بإغلاقها كلها ما خلا تلك التي يخرج منها أكبر الأحجار وأحسنها. ويبدو أن المناجم الباقية كانت في نظر المالك لا تستحق التشغيل. [277]

ولما كان سعر المعادن النفيسة والأحجار الكريمة ينتظم في العالم كله بسعرها في أخصب مناجمها، فإن الريع الذي يمكن أن يدرُّه أي منجم منها لمالكه يتناسب لا مع خصوبته المطلقة، بل مع ما يمكن تسميته بخصوبته النسبية، أو تفوقه على سواه من المناجم من النوع نفسه. وإذا ما اكتشفت مناجم تتفوق على مناجم بوتوزي بقدر ما كانت هذه متفوقة على مناجم أوروبا، فإن قيمة الفضة قد تتدنى إلى حد يجعل حتى مناجم بوتوزي لا تستحق التشغيل. فقبل اكتشاف الهند الغربية الإسبانية Spanish West Indies، ربما كانت أخصب مناجم أوروبا تدرُّ على مالكيها ريعاً كالريع الذي تدره أخصب مناجم البيرو اليوم. ومع أن كمية الفضة كانت أقل بكثير، فقد كان من شأنها أن تبادل بكمية مساوية من السلع الأخرى، وكان من شأن حصة المالك أن تمكنه من شراء كمية مساوية من العمل أو السلع، أو التحكم بها. وكان من شأن قيمة النتاج والريع، أي العائد الحقيقي الذي كانا يوفرانه للجمهور ولمالك الأرض، أن يكونا كما هما.

أغزر مناجم المعادن النفيسة أو الحجارة الكريمة لا تقدر أن

تزيد كبير شيء إلى ثروة العالم. فالنتاج الذي يستمد قيمته الأساسية من ندرته، تتدهور قيمته جراء غزارته. يمكن أن يشترى طقم أطباق وسواه من زخارف اللباس والأثاث الطائشة بكمية أقل من العمل، أو بكمية أقل من السلع؛ وفي هذا تكمن المزية الوحيدة التي يمكن أن يستمدها العالم من هذه الغزارة.

والحال تختلف في العقارات التي تقع فوق سطح الأرض. فقيمة محصولها وريعها تتقايس بخصوبتها المطلقة لا بخصوبتها النسبية. فالأرض التي تنتج كمية معينة من الغذاء، والكسوة، والمسكن، تستطيع دائماً أن تطعم، وتكسو، وتسكن عدداً معيناً من الأشخاص؛ ومهما كانت النسبة الخاصة بمالك الأرض، فهي سوف تعطيه دائماً سيطرة متناسبة من عمل هؤلاء الأشخاص، ومن السلع التي يمكن أن يوفرها له ذلك العمل. فقيمة الأراضي الجدباء لا تنخفض بمجاورة أخصب الأراضي، بل هي على العكس من ذلك، تزداد جراء تلك المجاورة. فالعدد الأكبر من الناس الذين تقوم بأودهم الأراضي الخصبة يوفر سوقاً للكثير من أجزاء محصول الأرض الجدباء، [278] ما كان لها أن تجدها في صفوف الذين من شأن محصولها أن يعيلهم.

كل ما يزيد خصوبة الأرض في إنتاج الغذاء لا يزيد قيمة الأراضي التي ينالها الإصلاح فحسب، بل ويسهم أيضاً في زيادة قيمة الكثير من الأراضي الأخرى إذ يتسبب بطلب مستجد على محصولها. إن غزارة الغذاء الذي يقع تحت تصرف الكثير من الناس بكمية تفوق ما يستطيعون استهلاكه، جراء استصلاح الأرض، هي السبب الأكبر للطلب على المعادن النفيسة والأحجار الكريمة،

علاوة على كل الكماليات وحلي اللباس، والمسكن، وأثاث المنزل ولوازمه. فالغذاء لا يشكل الجزء الأساسي من ثروات العالم، بل إن وفرة الغذاء هي التي تمنح الجزء الرئيسي من قيمة أنواع عديدة أخرى من الثروات. كان سكان كوبا وسانت دومينغو المساكين يضعون قطعاً صغيرة من الذهب لتزيين شعرهم وأقسام أخرى من لباسهم يوم اكتشفهم الإسبانيون. ويبدو أنهم كانوا يقدرونها مثلما نقدر نحن حصى صغيرة يخرج حسن منظرها عن المألوف، ويعتبرون أنها لا تستحق أكثر من التقاطها ولا تستأهل أن تمنع عمّن يطلبها. وكانوا يمنحونها لضيوفهم الجدد عند أول طلب من دون أن يبدو عليهم أنهم يعتقدون أنهم قدموا هدية قيمة جداً. وكانوا يندهشون من رؤية الإسبانيين في سعيهم المحموم للحصول عليها؛ ولم يكن لديهم أية فكرة أنه يمكن أن يوجد أي بلد يكون تحت تصرف العديد من الناس فيه تلك الكمية الفائضة من الغذاء، النادر جداً في ديارهم هم، بحيث يعطون منه برضاهم ولقاء كمية صغيرة جداً من تلك الحلى التافهة ما يكفي لإعالة عائلة كاملة لعدة سنوات. ولو كان من المستطاع إفهامهم ذلك، لما كان شغف الإسبانيين أدهشهم.

ثبت المصطلحات

A

Advantage: مزية، ميزة

Agreeableness: مقبول (سائغ)

American Stamp Act: قانون الطابع الأمريكي

Annuity: معاش تقاعدي

Apparent profits: أرباح ظاهرية

Apprenticeship: تدرُّج

Artificer: عامل ماهر

Assize of bread: قانون الخبز

B

Bullion: سبيكة

Business: أعمال

C

Certainty: مأمونية

Charter: دستور، (براءة، ميثاق)

Clerk of the market: محتسب السوق

Collier: عامل المنجم

Commonwealth: الحكومة

Companion: صاحب

Companionship: صحبة

Constancy: ديمومة

Conveniences: مكمّلات، كماليات

Corporation: نقابة مهن أو عمال

County: مقاطعة

Credit: اعتماد

Credit, good: > good credit

Curate: راعي الأبرشية

D

Dexterity: براعة

Disagreeableness: غير مقبول

District: منطقة

E

Effective demand: طلب فعلي

Employ: عاملاً يشغّل، يستأجر

Employment: شغل، استخدام، تشغيل

Exhibition: إعانة مدرسية

Extraordinary loss: خسارة طارئة

F

Fashion: الأزياء

Fiar: متصرف مطلق

Franks: الفرنجة

Fund: المال، صندوق، رصيد

G

Ganges: الغانج

Gain: كسب

Genius: مزية

Gold in bullion: ذهب مسبوك

Gold in coin: ذهب مسكوك، نقود ذهبية

Good credit: الاعتماد الجيد

H

Highlands of Scotland: هضاب اسكوتلندا

I

Improvement: تطور

Inland navigation: ملاحة داخلية

Interest: فائدة

Intendant: حاكم

Isocrates: أيزوقراطس

J

Journeyman: عامل مياوم

L

Labour: عمل، عمال

Labouring poors: الكادحون الفقراء
Landlord: مالك الأرض
Legal tender: عملة قانونية

M

Manufactures: معامل
Manufacture: معمل
Manufacturer: شغيل
Manufactory: مصنع
Manufacturing: تصنيع
Market price: سعر السوق
Mint price: السعر الاسمي
Money: نقد، نقود
Money price: السعر النقدي
Monied man:

N

Natural grass: الكلأ الطبيعي

O

Occasional: طارئ

P

Pension: معاش تقاعدي
Perishables: سلع قابلة للتلف

Prime cost: الكلفة الأولية

Produce: ناتج، محصول

Profit: ربح

Promissory notes: كمبيالة

Province: مقاطعة، إقليم

Provisions: المؤن/ المواد التموينية

R

Ranks: مراتب

Recompense: عِوَض

Rent: ريع

Retailer: تاجر مفرّق

S

Salary: راتب

Scholar: متعلِّم

Shekel: شاقل

Sovereign: (العاهل) حامل السيادة

Speculation: مضاربة

Standard: معيار/ معياري/ إمام

Stock: مخزون، رأس مال

T

Tale: عد، عدد

Town corporate: اتحاد نقابات المدينة
Trade: صنعة، مصلحة

U

Uncertain: لامأمون
Uncertainty: لامأمونية

W

Wages: أجور
Water-carriage: النقل النهري
William the Conqueror: وليام الفاتح
Workman: صاحب صنعة، صانع

المحتويات

هذا الكتاب

في كتاب "ثروة الأمم" (نُشر عام ١٧٧٦) وضع آدم سميث أساس الاقتصاد السياسي. فهو أبو الاقتصاد وأحد أبرز رواد الليبرالية الاقتصادية.

رأى سميث أن الوصول إلى الثروة هوالغاية الأساسية للاقتصاد، وكان للمواضيع التي تطرق إليها (العمل، القيمة، الريع، السعر، التوزيع..) أثر بالغ في تنظيم علم الاقتصاد السياسي.

اعتبر سميث أن ثروة كل أمة تقاس بقدرتها الإنتاجية، وتناول الإنتاجية كمقياس للثروة التي يمكن مضاعفتها بتقسيم العمل. واهتم بطرق توزيع الثروة في المجتمع ووسائل تنظيم التجارة وتقسيم العمل، إضافة إلى أطروحاته المتعلقة بحرية السوق واليد الخفية التي تساهم في دفع الحركة الاقتصادية وتشجيع الاستثمار، ودعوته إلى الحد من تدخل الدولة المباشر في تنظيم العمل.

كتاب «ثروة الأمم» مرجع تاريخي لا غنى عنه للدراسين والقراء، ومن هنا أهمية ترجمته التي يمكنها أن تعيد معاينة أفكار سميث الخلاقة في ضوء النظريات الاقتصادية الحديثة وتيارات العولمة.



سعر الكتاب: العراق ٤٥٠٠ دينار - الدول العربية: ٧ دولارات أميركية أو ما يعادلها.